جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مخبر أثر الاجتهاد القضائيعلى حركة التشريع

دراسات في الفكر الإستراتيجي

سبتمبر 2017

د. نسيمة طويل
أستاذة العلاقات الدولية
جامعة محمد خيضر بسكرة

مطبوعات المخبر

جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع

دراسات في الفكر الإستراتيجي

الدكتورة نسيمة طويل
أستاذة العلاقات الدولية
جامعة محمد خيضر بسكرة

جوان 2017

سلسلة مطبوعات المخبر (03)

العنوان: دراسات في الفكر الإستراتيجي

المؤلف: الدكتورة نسيمة طويل

عدد الصفحات: 163 صفحـــــة

الطبعة الأولـى – جـــوان 2017

مطبعة جامعة محمد خيضر - بسكرة

قال الله جل جلاله

بسم الله الرحمن الرحيم

ولكل درجات مما عملوا وما ربك

بغافل عما يعملون

الآية 132 من سورة الأنعام

مقدمة

تحاول الإستراتيجية كغيرها من العلوم الإجابة على فرضية أساسية وهي فهم وإدراك ظاهرة معينة، وبذلك أن تكون علما شاملا يقود جميع أنواع الصراعات. لقد طرأ على علم الإستراتيجية تحولات مختلفة حيث تحدث "هيربرت روزنسكي" في الماضي عن الإستراتيجية الفطرية، أما العصر الحديث فيعرف الإستراتيجية العلمية، أي انتقال الإستراتيجية من التحكم الفطري والغريزي للإنسان إلى علم ثابت ذو قواعد يدرس كمادة في أهم الأكاديميات العالمية.

هناك أيضا من يقارن الإستراتيجية بلعبة الشطرنج، حيث يكون دولتين، أو معسكرين، أو حتى قطبين دوليين متعارضين في المصالح والأهداف ويكون القاسم المشترك بينهما هو قاعدة المنافسة. حيث الذي يخطط أفضل على المستوى الإستراتيجي يكون تحقيق أقصى قدر من الأهداف لصالحه.

جاءت ضرورة الإستراتيجية بالنسبة للدولة، من حقيقة كون التخطيط أصبح من قبيل المسلمات في العصر الحالي، ومن واقع أن تحقيق المصالح والأهداف أصبح يتم في وسط يتسم بالصراع، لذلك أصبحت إستراتيجية الدولة المقياس والمعيار الصحيح لتنفيذ هذه المصالح.

تتميز إستراتيجية الدول عادة بالثبات والاستقرار النسبي، حيث تعتمد على منطلقات ومقومات لا غنى عنها حتى تحقق أهدافها، وتركز الدول خاصة على الناحية الأمنية وتحقيق أهدافها القومية سواء في الأقاليم المتاخمة لها أو في أقاليم بعيدة عنها، لكنها تملك بها مصالح بالغة الأهمية فيكون من أولوياتها المحافظة على استقرارها وتواجدها العسكري بها.

ويرتبط الأمن بالإستراتيجية حيث يعتبر مطلبا إنسانيا، لما لهذا اللفظ من مستويات عدة سواء على المستوى الفردي أو الدولي وحتى على مستوى

النظام الدولي، لذلك فقد تعددت وتنوعت الدراسات الخاصة بهذا المفهوم، كما ارتبطت بالعديد من الأطر النظرية التي حاولت ضبطه وتحديد ميكانيزماته.

وقد تغير مفهوم الأمن والقضايا التي يدرسها باختلاف الفاعلين على مستوى العلاقات الدولية والميكانيزمات التي تحرك هذه العلاقات واختلاف العوامل التي تحركها من عامل عسكري واقتصادي ثم أخيرا إنساني. لذلك تعاقبت مفاهيم الأمن وتعددت لتنتقل ضمن المجال التالي: الأمن القومي، الأمن الاقتصادي وأخيرا ما اصطلح عليه الأمن الإنساني، وحسب هذه المفاهيم تعددت النظريات التي تعالج هذا التعدد والاختلاف في تحديد مصطلح الأمن.

يحاول هذا الكتاب توضيح الجوانب المفاهيمية والنظرية لكل من الإستراتيجية والأمن وربطهما في نسق يجمعهما ويحدد الخطوط الفاصلة بينهما.

الإستراتيجية / الأمن:

دراسة في المفاهيم والتطور

I- التحديد المفاهيمي لمصطلح إستراتيجية:

تطور مفهوم وتعريف كلمة استراتيجية عبر مختلف عصور التاريخ العسكري وفقا لاختلاف وتطور التقنية العسكرية بين عصر وآخر، ووفقا لتباين المدارس الفكرية والسياسية لكل قائد ومفكر، ومن هنا تنجم الصعوبة في تقديم تعريف جامع ومانع لكلمة استراتيجية، لأنه لا يوجد تعريف مُوحّد متفق عليه ودقيق لهذا المصطلح، لكن هذا لا يمنع من إحصاء العديد من التعريفات التي حاولتْ إيجاد دلالة له.

أ- الدلالة اللغوية لمصطلح إستراتيجية:

إن مصطلح الإستراتيجية (strategy) مشتق أصلا من الكلمة اليونانية (strato) بمعنى جيش أو حشد،ومن مشتقات هذه الكلمة نجد (stratego) التي تعني فن القيادة ومن بين المشتقات نجد أيضا (stratagem) ومعناها:" الخدعة الحربية التي تُستخدم في مواجهة العدو... "[1]

و ما ألفه القائد الروماني "سيكستوس اليونيس فرونتيسنوس" حول هذا المعنى – في كتابه المعنون بـ (Strategematon) – جمع فيه مجموعة من عمليات الخداع العسكرية الناجحة في تلك الفترة التاريخية.

وكلمة إستراتيجية لم تكن مستخدمة حتى نهاية القرن 18 م حيث كان اللفظُ المستخدمُ حينها مجردَ وصفٍ للكيفية التي تُدار بها الحرب والمتمثلة في "فن الفروسية"، وفي الفترة التاريخية الممتدة من 1500م إلى 1750م تم استبعاد كلمة الفروسية ليحل محلها فن الحروب ثم شيئا فشيئا بدأ ينمو اتجاهٌ آخر نحو اعتبار إدارة الحرب على أنها علمٌ له مبادئ ويتم تدريسه في الجامعات والكليات الحربية،وفي هذا السياق برز استعمال لفظ إستراتيجية إلا أن من

[1]- عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية. ط 2، (عمان: دار مجدلاوي، 2010م)، ص 17.

استخدمه كلفظ أو كتعبير متخصص هو الكاتب الفرنسي في الشؤون العسكرية (جولي دي ميزروا)عام 1789م حيث ربطه بالجوانب العسكرية"[1].

لكن هناك الكثير من الباحثين الذين رأوا بأن معنى الإستراتيجية هو الجيش الذي يعسكر في أرض معينة ومن ثم إصباغ طبيعة سكونية على المفهوم الأمر الذي دفع الكثير من مفكري العلوم الإستراتيجية إلى الجزم بأن معنى الإستراتيجية مرتبطٌ بكلمة stratos والتي تتعلق بكلمة أخرى وهي أكثر قوةً في المعنى: gia وتعني الأرض، أما agein فتعني الدفع إلى الأمام , إذن فهي ليست شيئا ساكنا بل هي مرتبطة بالحركية...".

ب - الدلالة الاصطلاحية لكلمة إستراتيجية:

أختلف في تحديد التعريف الاصطلاحي لكلمة إستراتيجية حسب المدارس المختلفة والتي يمكن أن يفصل فيها كالتالي:

1- تعريفات المدرسة الغربية لمصطلح الإستراتيجية:

– يُعرف "كلوزفيتش الإستراتيجية" بأنها: " فن استخدام الاشتباك، من أجل هدف الحرب"[2].

– ويعرفها ليتريه: "هي فن إعداد خطة الحرب وتوجيه الجيش في المناطق الحاسمة والتعرف على النقاط التي يجب فيها حشد عدد أكبر من الجيوش لضمان النجاح في المعارك"[3].

---

[1] - عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص ص (17، 18).

[2] - كارل كلوز فيتش،عن الحرب. ترجمة: سليم شاكر الإمامي، (بيروت: مؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997م)، ص 175.

[3] - ليتريه (1881–1901) فيلسوف ولغوي فرنسي.

- أما كراسة التدريب المشترك الصادرة سنة 1902 م فتُعرف الاستراتيجية بأنها: " فن التخطيط لحملة ما وتوجيهها، وهي الأسلوب الذي يسعى إليه القائد لجر العدو إلى المعركة"[1].

- في حين يُعرفها فوش على أنها: " فن حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها"[2].

- كما يعرفها "ليدل هارت" بقوله: "هي فن توزيع استخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة"، لكن "ليدل هارت" عدّل هذا التعريف بمجرد دراسته لحقيقة كون تعريفه لم يحط بجميع المفاهيم المتزايدة باستمرار في حجمها وعددها[3].

- وقد أعطى "ريمون آرون" تعريفا مقارنا لها مع مصطلح الدبلوماسية حيث عرفها على أنها: " قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية، أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الإستراتيجية والدبلوماسية تابعتين للسياسة".

2- تعريفات المدرسة الشرقية:

- يقول "لينين" في توضيح مصطلح الإستراتيجية: "الإستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة"[4].

---

[1] - إدوارد ميد إيدل، رواد الاستراتيجية الحديثة. تر: محمد عبد الفتاح. (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1956م)، ص 231.

[2] - المرجع نفسه، ص 232.

[3] - ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم. تر: هيثم الأيوبي. (بيروت: دار الطليعة، 1967م)، ص 397.

[4] - إسماعيل صبري مقلد، "موضوع الإستراتيجية السوفيتية". مجلة السياسة الدولية، (العدد: 07، يناير 1967م)، ص 35.

– أما "كوزلوف" فيعرفها على أنها: عملية خلق الوسائل العسكرية التي تمكن من الحصول على أهداف.

– كما يعرفها "كرازيلفكوف" – ضابط سوفيتي سابق– بأنها: "الإستراتيجية العسكرية تعتمد مباشرة على السياسة وتخضع لها، وخطط الحرب الإستراتيجية يتم تصميمها على أساس الأهداف التي تحددها السياسة"[1].

إذن حسب التعريفات الشرقية لهذا المصطلح فالإستراتيجية مجموعة من المعارف النظرية التي تعالج قوانين الحرب كصراع مسلح دفاعا عن مصالح طبقية محددة.

وتدرس الإستراتيجية في ضوء التجارب العسكرية والأوضاع السياسية والطاقات الاقتصادية والمعنوية.

من الواضح أن القاسم المشترك بين التعريفات المختلفة للإستراتيجية هو أنها فن وعلم يشمل الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق هدف السياسة الذي يتعذر تنفيذه بغير هذا السبيل.

وكان أول من أعطى تعريفا لمصطلح الإستراتيجية الاستراتيجي الصيني "سان تزو" Sun Tzu في مؤلفه "فن الحرب"[2]، والذي يعتبر أقدم ما ألف في هذا المجال حيث عرف الإستراتيجية على أنها: "يمكن مقارنة أي جيش بالماء فالماء يترك المرتفعات ويغزو الأماكن المنخفضة وهكذا الجيش يتفادى القوة ويهاجم

---

[1] - إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 36.

[2] - "صن تسو ووه": مواطن وجندي في مملكة تشي (الصين حاليا)، طلب منه الملك موولور أن يفيده بخبرته في مجال الحرب والمعارك، فوضع خلاصة خبرته وتجاربه في كتاب فن الحرب وذلك في القرن الخامس قبل الميلاد، أخذ الملك بمبادئ كتاب تسو فتوسعت مملكته، واعتمدت الإستراتيجية الغربية الأمريكية في معركة عاصفة الصحراء على نفس المبادئ.

الضعف، السيل ينتظم حسب تضاريس الأرض والانتصار يحرز بالتلازم مع وضعية العدو"[1].

كما أكد "تزو" أن: "فن الحرب هو ذو أهمية بالغة وحيوية للدولة " فهو مسألة حياة أو موت وبمثابة الطريق إلى بر الأمان أو الخراب، لذا فهو موضوع يستحق البحث والتحدي لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهله.

يحكم فن الحرب الإستراتيجية – حسب تزو– خمسة عوامل ثابتة، يجب أن تؤخذ في الحسبان، هذه العناصر الخمسة هي[2]:

1. القانون الأخلاقي (تاو Too): الانسجام بين الحاكم والمحكومين مما يدفع لإتباع أوامر القائد، أو كما يطلق عليه حاليا: "التدريب المستمر".

2. السماء (المَناخ): يقصد بها الليل والنهار، البرودة والحرارة، الفصول.

3. الأرض (التضاريس): ترمز للمسافات وساحات المعارك وما تحمله من احتمالات النجاح والانتصار.

4. القائد: ويرمز كما يؤكد " تزو" إلى فضائل الحكمة كالإخلاص وحسن الخلق.

5. النظام: يقصد به طريقة تنظيم الجيش وتقسيمه بطريقة صحيحة إلى وحدات، وطريقة توزيع الرتب، وحصول الإمدادات، والتحكم في معدل الإنفاق العسكري.

3- الإستراتيجية والفكر الاستراتيجي:

إن تعريف الفكر الاستراتيجي تعريفا دقيقاً يتطلب تعريف مكونات المركبة لهذا المفهوم، فالفكر هو تلك العمليات العقلية التي يتميز صاحبها بالإدراك العالي وشدة الإحساس وأصالة الأفكار وذلك من خلال الاستنتاج

---

[1] - صن تسو، فن الحرب. ترجمة: رؤوف شبايك، (بيروت: دار الطليعة، 2007 م)، ص 13.

[2] - المرجع نفسه، ص 15.

باستخدام الاستنباط والاستقراء، وذلك وصولا لاتخاذ القرار الرشيد على هذا الأساس.

أما الإستراتيجية فهي: توفير مخطط متماسك يجسد الفراغ بين الموقع اليومي والمرغوب مستقبلا. وعندما يتزاوج الفكر وعملياته العقلية التحليلية مع الإستراتيجية في مصطلح الفكر الاستراتيجي ينتج فن إجادة وصف الواقع وتحليله بمعطياته المختلفة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية لرسم الأهداف المستقبلية وفق الإمكانيات المتاحة

وبناءً على ما سبق فالفكر الاستراتيجي يتميز بالخصائص التالية:

1) الشمولية: انطلاقا من كونه يشكل الأهداف العامة النهائية لأية إستراتيجية.
2) التعقيد: نظرا للمراحل التي يمر بها إثر عملية التنفيذ لتحقيق الهدف.
3) العملياتية: لأنه يحدد الأهداف العامة التي تضبط تحرك العاملين بهذه الإستراتيجية.

ولابد أن يتميز المفكر الاستراتيجي بعدة صفات حتى يُكوِّنَ في الأخير مخرجات على شكل نظريات في علم الإستراتيجية، وذلك في ظل السياق التاريخي والظروف التي تمر به والتي تفرض عليه إيجاد بدائل أو الاستفادة من أوضاع سابقة لإنتاج بدائل جديدة.

ج - نشأة مصطلح الإستراتيجية وتطوره:

تعتبر الحرب واحدة من الظواهر الحتمية في حياة الإنسان، بعدما واكبت سيرته على هذه الأرض، وكانت معلما بارزا في تاريخه الطويل، لذلك نجدها قد استحوذتْ – كسواها من فروع المعرفة الإنسانية – على اهتمام الكثير من المفكرين والدارسين الذين حاولوا الوصول إلى استنتاجات ومبادئ وقوانين عامة لهذه الظاهرة المعقدة من خلال الدراسة المقارنة لتجارب الحروب الإنسانية على مختلف أنماطها.

1- الفكر الاستراتيجي الآسيوي القديم – الفكر الصيني أنموذجا -:

كان للكتابة مكانة رفيعة في الصين[1]، وقد كرس الكثير منها للأمور العسكرية حيث ظهر العديد من أعلام الفكر الاستراتيجي الصيني من أهمهم[2]:

- "صان بن Sun Bin": ومن أشهر أعماله "الاتفاقية العسكرية" ويغلب الطابع العملي على رؤيته الإستراتيجية، حيث تحدث عن الدعم اللوجيستي وتأثير ذلك في زيادة فعالية إطالة الحملات العسكرية.

- "هي يانش He yanshi": ومن أهم مؤلفاته الإستراتيجية:

❖ كتاب "معلم الفروسية Simo-Fa": وهو نص مختصر ظهر في القرن الرابع أو الخامس قبل الميلاد ويتحدث عن إدارة الجيوش، وضرورة أن تكون الحرب عادلة.

❖ كتاب "الاستراتيجيات الثلاث Sen lue"، ويحلل سيطرة الحكومة والأبعاد السياسية للإستراتيجية.

في نهاية القرن الحادي عشر،الإمبراطور Shen Zong أوقف ما سمي قائمة "السبعة أعمال" ليتم التعامل مع قائمة جديدة من المؤلفات الإستراتيجية، وهي[3]:

- Wu Zi Bingfa: كتاب وضعه جنرال من القرن الرابع قبل الميلاد، يتألف من عشرة فصول تتركز جميعها على تحقيق المصالحة بين الأخلاق الكنفوشيوسية والشؤون العسكرية.

- Sima Fa: " كتاب معلم الفروسية"..ويتحدث عن إدارة الجيش، وضرورة أن تكون الحرب عادلة ويحلل قليلا المناورات العسكرية وقيادتها[4].

---

[1] - وضعت الصين فهرسا عشريا أحصى أكثر من 4000 عنوان في الفكر الاستراتيجي.

[2] - Hervé couton, **Traité de stratégie**. (Economico-Paris, 1999), P 156.

[3] - نسيم بهلول، في الاستراتيجية.(الجزائر: دار هومه،2010م)، ص 46.

[4] - المرجع نفسه، ص 47.

– Wei Liao Zi، كتاب أعده مشرع صيني في نهاية القرن الرابع قبل الميلاد،ويتحدث فيه عن تنظيم الجيش.

– San lüe: أو "الاستراتيجيات الثلاث "لمؤلفه Huang Shegong، ويحلل سيطرة الحكومة والأبعاد السياسية للإستراتيجية.

– Tai Gong Liutao: أو "التعليمات السرية العشرة"، كتبها Taigong، ويعتبر هذا الكتاب الأكثر قوة وإنجازا للمدرسة الإستراتيجية.

– Tang Li Wendui –،" سؤال وجواب بين Tang Taizong و Li Weigong"، ظهر في القرن السابع الميلادي، ويركز على الأمور العسكرية بشكل كبير، ثم يدرس الإستراتيجية والتكتيك[1].

تعتبر مؤلفات هؤلاء المفكرين الاستراتيجيين الصينيين من ركائز الفكر الاستراتيجي الغربي رغم أن الغربيين تعاملوا دائما مع الفكر الصيني على أنه حكمة أكثر مما هو علم،ومع هذا ترجم كتاب فن الحرب لـــــ (سان تزو) إلى كل اللغات الأوربية ابتداءً من الروسية سنة 1889 م إلى الانجليزية بداية القرن العشرين.

2- الفكر الاستراتيجي الغربي القديم:

2-1 - الفكر الاستراتيجي اليوناني:

امتلك اليونان العديد من التحليلات التكتيكية والاستراتيجية في عصرها القديم، فكان الإسبارطيون أول من كتب في الصراعات واستراتيجية خوضها، وكانوا أول من علّموا هذه الأفكار من خلال معلمين عسكريين سموهم بالتكتيكيين[2].

---

[1] - صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي. (الدنمارك:الأكاديمية العربية المقترحة، 2008 م)، ص 35.

[2] - مفاهيم ومصطلحات إسلام أولين، "مفاهيم إستراتيجية". متحصل عليه من: (www.islam-online.com)، تاريخ الاطلاع: (أكتوبر 2008 م).

ويعتبر Enée من بين الاسترتيجيين والتكتيكيين الأقدم والأكثر شهرة كما يعتقد المؤرخون،ولقد عاش في القرن الرابع قبل الميلاد حيث ألّف موسوعة عسكرية في عدة أجزاء، وبعده نجد Asclépiodote الذي عاش في القرن الأول قبل الميلاد ولم يكن Asclépiodote عسكريا في مهنته، بل اهتم بالتدوين وبمنطق إدارة الصراعات، لقد نظر لوحدات الجيش وتنظيم المعارك في مقدونيا"[1].

وفي نفس الفترة ظهر Onesandros وElien الذي عاش في القرن الأول قبل الميلاد، وقد ألف كتابا أهداه إلى "طروادة" وكان الهدف منه فهم الكُـتّاب الذين عاشوا من قبله.. ومنه نستنتج أن الفكر الاستراتيجي اليوناني القديم قد اعتمد بشكل كبير على الممارسات العملية أكثر من التنظير، ومع ذلك يمكن متابعة التنظير للفكر الاستراتيجي مع Xénophon وThucydide، فقد تحدث Thucydide عن "تاريخ حرب Péloponnèse" مبينا أن البعد الاستراتيجي كان حاضرا ومفهوما من قبل اليونان القدماء، أيضا Xénophon كان أول كاتب عمّق دراسته التاريخية من خلال التفكير النظري حول التكتيك في كتابه "تحليل الفروسية" الذي ينطلق من مفاهيم إستراتيجية.

كما ترك البيزنطيون العديد من المؤلفات التي تتحدث عن المؤسسات العسكرية، والتي نجد فيها أدبا اِستراتيجيا مزدهرا، رغم تركيزهم الكبير على قيادة المعاركة أكثر من أي شيء آخر ومن الأسماء الإستراتجية المعروفة عن تلك الحقبة نجد Syrianos.[2]

يعتبر كل من "إني أندرسونس" أقدم من كتبا في الإستراتيجية خلال العهد اليوناني حيث اعتمدا كثيرا على الممارسات العملية أكثر من التنظير، رغم وجود

---

[1] - بهلول نسيم، مرجع سابق، ص 49.

[2] - المرجع نفسه، ص 51.

هذا الأخير في كتابات "إكسنوفون" حيث ظهر التفكير التنظيري في مؤلفه "تحليل الفروسية" فكان أول من نظر في التكتيك[1].

2- 2 - الفكر الاستراتيجي الروماني:

كان لدى الرومان فكرٌ عسكريٌ أصيلٌ وجديدٌ وصل إلى عمق الأشياء والأمور الاستراتيجية وذلك حسب النصوص الرومانية، ودلالة ذلك التفوق التكتيكي الروماني خلال قرون متتالية مما أوحى بوجود بنية تنظيمية دقيقة للعقيدة العسكرية، ويؤكد على ذلك "بوليب" قائلا: "المرشحون للوظائف العامة كان عليهم المشاركة في عشر حملات عسكرية قبل اختيارهم من قبل المواطنين"[2].

أشهر مؤلفات الرومان في المجال الاستراتيجي جاء بها كل من "كاتو "، بوليب وفرونتينوس في مؤلفه "تعليقات عسكرية عند هوميروس"

3- الفكر الاستراتيجي العربي الإسلامي:

معظم الكتب التي سبقت مؤلفات "ابن خلدون" والتي تتعلق بالفكر الاستراتيجي فُقدت بعد تعرض الدول العربية للغزو المتكرر على يد المغول، لذلك تعتبر مؤلفات "ابن خلدون" عن الحروب والطرق المستخدمة في المعارك – من قِبل مختلف الشعوب– أول ما ظهر من التراث العربي في هذا المجال[3].

عرف القرن 13م حتى القرن 16 م العديد من المؤلفات التي تقترب من التكتيك والإستراتيجية من بينها: "تعليمات رسمية للنخبة العسكرية"[4]، كتاب "الفن العسكري" لـ (محمد بن عبد الله)

وكتاب "الفن العسكري والفروسية" لـ (علي بن عبد الشامان بن هزيل).

---

[1] - صلاح نيوف، مرجع سابق، ص 35.

[2] - المرجع نفسه، ص 36.

[3] - Edward Mead Eale , **La stratégie**. Tom 1, (Paris: groupe universitaire Français, 1990), P 23.

[4] - Ibid, P 24.

4 - الفكر الاستراتيجي الأوروبي الحديث:

كان الفكر الاستراتيجي في العصر الوسيط فقيرا إلى حد بعيد، ولم يتطور هذا الفكر بشكل حقيقي إلا في النصف الثاني من القرن الخامس عشر حيث بدأ الفكر الاستراتيجي العسكري بشكل واضح في إسبانيا مع كتاب " Libro de la Guerra" (كتاب الحرب) عام 1420م كتبه الماركيز Vellena، وكتاب" le Tratado de la perfección del triunfo militar" (تحليل الانتصار العسكري) عام 1459 م كتبه Alfonso Hernandez. وفي فرنسا وجد العديد من الكتاب مثل Robert de Balsac وكتابه " مبادئ الصراعات النبيلة" في 1502م، وفي إنكلترا في نفس الفترة الزمنية وجد كتاب "تحليل لفن الحرب" وضعه Béraud Stuart، وفي ألمانيا كتاب "Kriegsbuch" (كتاب الحرب) لمؤلفه Philippe von Seldeneck، في إيطاليا بعد كتاب "Semideus liber tertius de re militari" عام 1438م لمؤلفه Catone Secco، وجد كتاب "De Re militari" لمؤلفه Roberto Valturio، وكان أول كتاب يتحدث عن التحليل العسكري.

المؤلف الأكثر شهرة في القرن السادس عشر هو لـــ "ميكيافلي" بعنوان "L'arte della Guerra" (فن الحرب) وهو الكتاب الوحيد الذي نُشر أثناء حياته، كما في كتاب "الأمير"، الكتابات العسكرية عند ميكيافلي "هي بشكل أساسي نقد للمؤسسات العسكرية التي كانت سائدة في عصره، وأصبح "فن الحرب" من الأركان الأساسية للآداب العسكرية حيث تحدث فيه "ميكيافلي" عن المحاور الهامة لحماية الممرات، والمصلحة من قيام حرب ما،والعلاقة بين المال والحرب، والمعلومات وأهميتها في الحرب.

وبعد ذلك وضعت كتب كثيرة في فرنسا تتناول فن الحرب وكان أهمها "معلومات أو معرفة حول تأثير الحرب" لمؤلفه Rémy Rousseau نشر عام 1548 م ثم ترجم إلى معظم اللغات الأوروبية.

كما أنتج الألمان العديد من المؤلفات الإستراتيجية العسكرية، والأكثر شهرة وكان Lazarus von Schwendi، قائدا للأركان أو للجيوش في عهد الجيش الإمبراطوري،وقد تأثر كثيرا بميكيافلي لاسيما عندما كتب Kriegsdiskurs (خطابات الحرب) داعيا إلى جيش دائم ومنظم.

ويتميز القرن السابع عشر بإنتاجه الفكري حول التكتيك، والمشكلة الأساسية التي كانت أمام الإستراتيجية هي التخصص أو الحقل، حيث كانت بحاجة لآليات جديدة ضرورية وتتوافق مع نظام جديد للمعارك. وقد قدم Maurice Nassau، ضمن هذا المجال تجديدا ودعما كبيرا للإنتاج النظري حول التكتيك. ومن جهة أخرى كان للصراعات داخل القارة الأوربية تأثيرا كبيرا سببه كون الممارسة سبقت النظرية.

أما في إنكلترا وقبل الحرب الأهلية ظهرت العديد من الدراسات العسكرية التي مهدت الطريق أمام "أنموذج جديد للجيش في عهد كروم ويل"،مستفيدة من أعمال خارجية مثل " The principales of the art Militarie" الذي يتحدث عن الجيش الهولندي.

ويرى مؤرخو الإستراتيجية أن بلدان أوربا الجنوبية أصابها تراجع فيما يتعلق بالفكر الاستراتيجي،وذلك لصالح توازن جديد عاد إلى البلدان الأنكلوسكسونية.

ولقد عالج بعضُ الكتاب تنظيم الجيوش والعديد منهم وصل إلى مرحلة الحديث عن الإستراتيجية كما كان مع Francisco Melo في عام 1638م وكتابه "Politica militar y avisos de generales" (آراء عامة في السياسة العسكرية).

أما بداية تفتح الفكر العسكري أكثر فكانت خلال القرن الثامن عشر.. ويعود تطوره إلى التعقيدات المتنامية لفن الحرب، قوة الدولة وحالة السلام الطويلة في القارة الأوروبية. كما يعود هذا التطور إلى جانب فكري متطور من خلال تطور عمليات الطباعة والنشر، ازدهار الكتابات العسكرية، واهتمام العامة

بالقضايا العسكرية، وعرفت هذه الفترة الحديث عن التكتيك أكثر من الاهتمام بالفكر الاستراتيجي بشكل عام.

من أهم الدراسات التي ظهرت في هذه الفترة " اكتشافات جديدة حول فن الحرب" في عام 1724م،ثم جاء بعده "تاريخ Polybe، أما مؤلف الدراستين فكان "Folard". وألّف المارشال Maurice Saxe دراسات تركز على " روح قوانين التكتيك

وفي عام 1736 م نشرت مذكرات الجنرال Antoine de Pas التي حاول فيها التنظير لفن المناورة عبر التاريخ الذي سبقه أو في الأنظمة القديمة، وفي عام 1748م نشر كتاب المارشال Jacques-François de Chastent" فن الحرب من خلال المبادئ والقواعد وصف كتابه بأنه عقلاني يعتمد تنظيم المعارك وخطواتها وكيفية تطبيقها.

كذلك Roy de Bosroger الذي وضع كتاب "مبادئ فن الحرب" عام 1770م، وكتاب "عناصر الحرب" عام 1773 م.. ثم يأتي كتاب " دراسة نظرية حول الصراعات" وضعه Grimorad في عام 1775 م، ومن بعده Paul –Gédéon الذي أدخل مفهوم الاستراتيجية في المفردات العسكرية. وتقوم نظرية هذا الأخير على " من غير نظرية مؤسسة على قواعد ثابتة لن يتقدم نهائيا في علوم الجيش والتسلح"، وفي الجزء الثالث من كتابه يتحدث عن الاستراتيجية أو جدل عمليات الحرب ويبين أن "علم الحوار أو الجدل يستند دائما على حسابات الزمن والمسافة".

من بريطانيا Humphrey Bland في كتابه "A Treatise of Military Discipline" وقد طبع تسع مرات ابتداءً من عام 1727م وحتى عام 1762م. وقد تحدث العديد من الكتّاب البريطانيين عن "الاستراتيجية الكبرى" في مختلف إنتاجهم المعرفي في هذا المجال.

وفي القرن التاسع عشر عرف الإنتاج الفرنسي قوة كبيرة خاصة مع كتابات مثل:

- "مدخل إلى دراسة فن الحرب" وضعه Roche-Aymon بين عامي 1802- 1804 وتحدث فيه عن التكتيك.

- "المعالجة الأساسية للفن العسكري" كتبه Simon-François Gay في عام 1805م.

- Reveroni de Saint-Cyr "دراسات حول آلية الحرب" كتبه في عام 1808 م وقد نشر فيما بعد بعنوان جديد هو "سكونية الحرب أو مبادئ الاستراتيجية والتكتيك" وذلك في عام 1826م.

- كتب الأرشيدوق Charles العديد من المؤلفات: " Grundsätze der grosse Kriege" (مبادئ الحرب الكبيرة) في عام 1808، " Grundsätze der Strategie erläutert durch die darstellung des Feldzugs von 1796 in deutschland" (مبادئ الاستراتيجية المطورة من خلال حملة 1796 م في ألمانيا) في عام 1813 م.

كما يعتبر "كلاوزوفيتش "من أشهر المفكرين الاستراتيجيين في العصر الحديث[1]، وأشهر كتبه Vom Kriege "فن الحرب"، الذي أصبح مرجعا لمعظم المفكرين الاستراتيجيين، كما كتب العديد من المؤلفات التاريخية حول الحملات العسكرية لكل من Turenne, Frédéric II وثورة الإمبراطورية. ومن خلال القاعدة التاريخية التي يمتلكها استطاع وضع كتابه opus magnum ويضم ثلاثة كتب هي: تحليل للحرب الكبرى أو الاستراتيجية، تحليل للحرب الصغرى، وأخيرا تحليل للتكتيك.

[1] - نسيمة طويل،"الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا:دراسة لمرحلة مابعد الحرب الباردة"، أطروحة دكتوراه، (جامعة:باتنة، قسم العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية)، 2010 م، ص 25.

حقق كلاوزوفيتش مرحلة جديدة في التفكير الاستراتيجي الذي ركّز على الحرب كاستمرار للسياسة، لكن بوسائل أخرى وعلى قاعدة التمييز بين الشكلين أو وجهي الحرب.

في منتصف القرن التاسع عشر بدأ المنظرون يركزون على الحروب التوسّعية الاستعمارية (الحملات الاستعمارية) بفعل صراعات الدول الأوروبية حول المستعمرات بين الإقطاعيات والمماليك والحملة الاستعمارية لم تكن متصلة بأهداف عسكرية فقط، بل بأهداف أخرى سياسية واقتصادية لضمان موارد الطاقة والمواد الأولية للصناعات والاقتصاديات الأوروبية.

وفي سنة 1880 م بدأت تظهر دراسات أخرى تعطي الفكر الاستراتيجي أبعادا أخرى أعمق وأشمل.. ولقد أخذ الفكر الاستراتيجي هذه الأبعاد الجديدة في ألمانيا مع المارشال Colmar von der Goltz وهو من أشهر الكتاب في تلك المرحلة لاسيما في كتابه " Das Volk in Waffen" (الشعب في الجيش) والذي صدر عام 1883م.

ومع بداية عام 1910 م عاد الجنرال Friedrich von Bernhardi إلى التأليف حول الأفكار الاستراتيجية في كتابه "Vom heutigen Kriege" (الحروب الحالية) والصادر في عام 1912م.

وفي سنة 1914 م بدأ نقاش حاد حول التغيرات الجذرية للفن العسكري مع هيمنة مسبقة للجانب العملي على النظري،والعديد من الملفات عن هذه الفترة تشهد بالأفكار التي فرضتها الأحداث، خاصة أن معظم العسكريين لم يكن لديهم الوقت للكتابة، فإما كانوا على الجبهات أو في قيادة الأركان الخاصة بالعمليات العسكرية،وهذا عمليا ما يفسر الغياب شبه الكلي للمنشورات والمطبوعات العسكرية في تلك الفترة. ومع بدء الحرب العالمية الأولى كانت العلوم الاستراتيجية قد أصبحت طيّ النسيان.

5- الفكر الاستراتيجي المعاصر:

حدث تطور أساسي في الفكر الاستراتيجي أفرزته الحرب العالمية الأولى حيث حاول واضعو عهد عصبة الأمم تحويل الجهد النظري في ميدان الدراسات الإستراتيجية من الاهتمام بالصراعات الثنائية والأحلاف وموازين القوى إلى الاهتمام بما يسمى بالأمن الجماعي، الذي هو عبارة عن شكل من أشكال الوقاية من الحروب ؛وبالتالي الاهتمام بالجانب الدفاعي للإستراتيجية.

التطور التالي الذي كان بمثابة الثورة الراديكالية في الفكر الاستراتيجي هو ظهور الأسلحة النووية، قبل امتلاك الاتحاد السوفيتي للأسلحة سنة 1949م وبنهاية الحرب العالمية الثانية كان وجود اهتمام وخوف من هذا السلاح، لهذا حاول المجتمع الدولي مواجهة هذا الوضع، وكانت هناك مبادرة من قبل برنارد باروك ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة، حيث تقدم بمشروع هناك يتضمن كيفية معالجة الأسلحة النووية وقد احتوى المشروع على عدة نقاط أهمها:

- إقامة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكن بفعل التناقض الأيديولوجي وعدم الثقة بين الطرفين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) لكن الاتحاد السوفيتي رفض المبادرة وقدم (برودي كو) مشروعا مناقضا للأول.

بعد امتلاك الاتحاد السوفيتي للسلاح النووي في 1949م أخذ الفكر الاستراتيجي منعطفا اعتبره البعض بمثابة القطيعة بين الأفكار والنظريات السابقة وبين أفكار ما بعد فترة اكتشاف السلاح النووي وحتى من الناحية العملية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ظهرت اهتمامات بعض المفكرين والمنظرين للدراسات الإستراتيجية على رأسهم "برنارد برودي" وتزعم حملة لبعض الأكاديميين والمفكرين على الممارسات العملية للسلاح، وكتب كتاب بعنوان "السياسة الخارجية" كما نشر مقال بعنوان: "الإستراتيجية كعلم" أكد فيه أن أساس الإستراتيجية لم يعد يحظى بالاهتمام الضروري لأنه حتى هذه المرحلة

كان الاهتمام بالشؤون العسكرية مهمةً عسكرية يهيمن عليها القادة العسكريون، إلا أن الأمر لا يختلف باختلاف نوع الأسلحة لهذا لا يجب أن تبقى الشؤون الإستراتيجية حبيسة الأوساط العسكرية المهيمنة.

وحتى بوجود الاهتمام بالفكر الاستراتيجي سابقا فهؤلاء الأكاديميون (قبل وجود السلاح النووي) اهتموا بالإستراتيجية (الفكر الاستراتيجي) في إطار تاريخي (منهج تاريخي) وكيفية الاستخدام العقلاني للسلاح النووي) ولهذا دعا برودي في مقالة له إلى التابعين من بين الأوساط العسكرية والأكاديمية ومراكز البحث لتطوير التفكير في الإستراتيجية.

وكان لمسار توسيع الفكر الاستراتيجي سببٌ في ظهور بعض المفكرين: "ألكسندر جورج"، "هوفمان"، "برودي"...، ووُضِعتْ جل الأسس النظرية للفكر الاستراتيجي الأمريكي لفترة الحرب الباردة، وكان هذا العامل بمثابة الشرارة التي وسعت ظاهرة الجامعات ومراكز البحث المهتمة بالفكر الاستراتيجي على غرار جامعة هارفارد، التي أصبحت مختصة في الفكر الاستراتيجي خاصة أثناء الحرب الباردة وظهور الأسلحة النووية.

لهذا السبب ظهرت نظريات الاحتواء، الحرب المحدودة، الردع، الضربة الثانية، نظرية التصعيد...بالإضافة إلى النظريات التي يتم تطبيقها فعلا في الإستراتيجية الأمريكية (الاحتواء الشامل) تطورت حقيقةً في مراكز البحث ثم احتضنتها فيما بعد المؤسسات الرسمية الأمريكية لذلك يعتبر المنظرون أنه: لو تركنا الأسلحة النووية للدوائر العسكرية فقط لعرف العالم حربا عالمية نووية في فترة الحرب الباردة خاصة في أزمة الصواريخ الكوبية.

وعرفت العلاقات الدولية في فترة الحرب الباردة تحولات هامة كان لها الأثر المباشر في إحداث نفس التغيرات في الفكر الاستراتيجي، كما كان لظهور الأسلحة النووية تغيرات على مستوى المراكز ومستويات التحليل في الفكر الاستراتيجي، إذ أن التحليل لم يعد منْصبًّا على كيفية حسم المواجهات

العسكرية لصالح طرف معين بل أصبح منصبا على كيفية منع الصدامات بين الدول والوقاية منها خاصة تلك التي تمتلك الأسلحة النووية[1].

إجمالا يمكن القول أن التحولات في الفكر الاستراتيجي في الحرب الباردة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- أمر المواجهة العسكرية لم يعد متعلقا بعدد الضحايا..الجرحى.. القتلى.. المفقودين...بل أصبح يتعلق بالنهاية الحتمية للوحدات السياسية وربما البشرية ككل في حالة وقوع حرب نووية، هذه الحتمية خلقت نوعا من الهلع والخوف في الأوساط الشعبية والرسمية مما أدى إلى ظهور تيار قوي ينادي بضرورة القيام بنزع السلاح الأحادي.

2- الانتصار العسكري: بالمفهوم التقليدي أصبح مسألة مستحيلةَ التحقيق وبما أن الحرب أصبحت مدمرة لكل الأطراف فهي لم تعد كما كانت قبل ابتكار النووي لأنها أصبحت تتناقض مع الأهداف السياسية المتمثلة أساسا في: تحقيق الأمن والسلم.

3- دقة وفعالية الأسلحة النووية وقوة تدميرها هي التي تحدد – إلى درجة كبيرة – فعالية ونجاح الإستراتيجية المعتمدة لمنع وردع الطرف الآخر لاستخدام العنف في العلاقات الدولية ضد طرف أو مجموعة أطراف.

4- الأسلحة العابرة للقارات: توجد أنواع للصواريخ العابرة للقارات:

- صواريخ عابرة للقارات أحادية (تطلق من الغواصات).
- صواريخ عابرة للقارات متعددة الرؤوس.

ويعتقد الكثير من المنظرين أن هذه الصواريخ ألغت ما يعرف بالبعد الزماني والمكاني في الفكر الاستراتيجي لأنها تصيب هدفها بسرعة ودقة،ولا يمكن للحواجز الجغرافية أن تعيق قوة تدمير هذه الأسلحة إضافة إلى أن كمية

[1] - "مقدمة في تطور الفكر الغربي والحداثة"، متحصل عليه من: (http://www.islamhouse.com/arabic)، تاريخ الاطلاع: (فيفري 2013م).

قليلة من هذه الأسلحة بإمكانها تحقيق أهداف خسائر ضخمة، كما تفيد عملية الردع.

إن الحدث الأهم الذي عرفته الحرب الثانية هو الصعود القوي للولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما ترافق أيضا في ميدان التفكير الاستراتيجي النظري. ومن المعروف أن هذا البلد لم يكن -بعدُ - قد أنتج تلك المراجع الكبرى في العلوم الإستراتيجية. كما أن خروج الولايات المتحدة منتصرة في الحرب الثانية جعل الاهتمام ينصب على الميدان النظري للعلوم الإستراتيجية، ولقد لاقى هذا الاهتمام اتساعا كبيرا على المستوى العالمي. حيث بدأت الجامعات الأمريكية بوضع البرامج البحثية التي تقرأ وتحلل الفكر الاستراتيجي الأوروبي؛ مثلا Edward Mead Earle "إدوارد ميدل إير" أطلق دراساته حول كبار الاستراتيجيين الأوربيين في كتاب له تحت عنوان " Makers of Strategy" صدر في عام 1943 م، وترجم للفرنسية في عام 1982 م وقد استمر هذا المرجع نصف قرن من الزمان كأحد أهم المراجع في هذا المجال[1].

كما أدار Stephen Possony برنامجا ضخما للترجمة لجميع الاستراتيجيات الكلاسيكية. والعديد من المحللين درسوا تحولات وتغيرات الحروب البرية والبحرية. ومن هنا بدأت تظهر ملامح تيار جديد في العلوم الإستراتيجية، هذا التيار يؤسس لما سُمِّيَ فيما بعد بالجيواستراتيجية.

إن القوة العالمية للولايات المتحدة ليست وليدة ظروف معينة فحسب، بل هي أيضا ناتجة عن برنامج من التفكير والبحث قبل أن يوضع قيد التنفيذ. فالنظرية توجه وتغني التطبيق العملي.

- خلال القرن العشرين تراجع التأليف والاهتمام بدراسة الإستراتيجية خاصة أنه كان زمن الحروب الكبرى، فكان التطبيق العملي للخطط

[1] - صلاح علي نيوف، " مدخل إلى الفكر السياسي الغربي". متحصل عليه من: (www.ar.scribd.com.doc)، تاريخ الاطلاع: (فيفري 2013م).

الإستراتيجية يغلب التنظير في هذا المجال، ومع هذا ظهرت بعض المقالات التي تتحدث في مجال الإستراتيجية.

في العصر المعاصر تعرف الإستراتيجية بمعناها الشامل بـ "قيادة مجمل العمليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية وفق المصلحة الوطنية"[1]. فالإستراتيجية بالمعنى الدقيق هي: استخدام القوة لبلوغ أهداف سياسية وبعبارة أخرى هي قيادة العمليات العسكرية لتحقيق المصلحة الوطنية. ويؤكد على ذلك "كلوزوفيتش" حيث يقول: "إن الحرب تكون مطابقة تماما للنوايا السياسية، ولابد أن تتكيف مع الوسائل الحربية المتوفرة"[2]، وأيضا: "ليست الحرب عملا سياسيا فحسب بل أداة حقيقية للسياسة ومتابعة للعلاقات السياسية وتحقيق لهذه العلاقات بوسائل أخرى"[3].

إن الإستراتيجية علم خاص بالعسكريين بالدرجة الأولى ولكنها مرتبطة ارتباطا وثيقا برجال السياسة والدبلوماسية، فالإستراتيجية والدبلوماسية وجهان متكاملان لفن السياسة، حيث يؤكد "ريمون رون " أن الإستراتيجية والدبلوماسية كلتاهما خاضعتان للسياسة أو لمسؤوليتها". ومع ذلك فكل واحدة منهما تعمل في ظروف تختلف عن الظروف التي تعمل في ظلها الأخرى حين تستخدم الدبلوماسية في زمن السلم وتستخدم الإستراتيجية في زمن الحرب.

د- مدارس الفكر الاستراتيجي:

توجد عدة مدارس ساهمت في التراكم المعرفي في ميدان الدراسات الإستراتيجية.

---

[1] - كارل كلوزوفيتش، مرجع سابق، ص 24.

[2] - المرجع نفسه، ص 25.

[3] - المرجع نفسه، ص 25.

1- المدرسة الألمانية:

تعد من أقدم وأرقى المدارس في الفكر الاستراتيجي حيث استلهمت الكثير من أسسها من الحضارة الإغريقية، ويبدو أن الفترة الذهبية لازدهار هذه المدرسة هي الفترة التي تلت الثورة الفرنسية نتيجة المساهمات الفكرية التي قدمها مجموعة من الجنرالات في الجيش الألماني من بينهم كلاوزوفيتش، كذلك جوميني Jomini وHoheren Kriegskunst وVon Lossau و Ruhle Von Lidienstern،[1] هؤلاء المفكرين حاولوا تعميق الفكر الاستراتيجي الألماني والانتقال من الجانب الدفاعي الذي كان سائدا في الفترات السابقة، إلى التركيز على الجانب الهجومي في العمل الاستراتيجي.

يعتبر "كلاوزوفيتش" من أشهر رواد هذه المدرسة وله عدة كتابات في الإستراتجية وهو صاحب المقولة الشهيرة في الفكر الاستراتيجي:" الإستراتيجية تعني توجيه وقيادة الحروب لتحقيق أهداف السياسة"، فالإستراتيجية حسب رأيه هي استمرار للسياسة بواسطة الحرب[2].

ولقد كان لكلاوزوفيتش- في ظل الثورة الصناعية في أوروبا وفي ألمانيا - الأثر الكبير في بعض التطورات التي شهدتها المدرسة الألمانية، حيث بدأ التركيز على مفاهيم أساسية في الفكر الاستراتيجي: هي الدفاع، الهجوم، المفاجأة، العمل المباشر وغير المباشر.

وأثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة واصل العسكريون الألمان تطوير الفكر الاستراتيجي، كما ظهر لأول مرة مصطلح "الحرب العامة" في كتاب نشره (لودان دوف) سنة 1935م " وهو جنرال في عهد هتلر" حيث وفق إلى حد كبير في هذا المصطلح لأن الحروب العامة هي شكل من أشكال الصراعات الدموية

---

[1] - بهلول نسيم، مرجع سابق، ص 68.

[2] - عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية. ط 1، (الأردن: دار مجدلاوي، 2006م)، ص 19.

بين الأمم والتي يترتب عنها توجيه كل مجهودات الأمة وأجهزتها، ومؤسساتها، وإمكانياتها من أجل تحقيق أهداف الحرب.

ويعتقد (لودان دوف) أن الحروب هي مناسبات يُختبر فيها مدى قوة وسلامة الأمم، وهذه المسألة تعود لضرورة امتحان واختبار قوة الأمم في الحروب من الناحية المادية والمعنوية، وهي فكرة استلهمها من فكر "هيجل" الذي يعتبر النزاع المسلح بمثابة امتحان لمدى نضج وتماسك وقوة الأمم.

وهذا هو التيار الذي سيطر على الفكر الاستراتيجي في فترة ما بين الحربين إلى غاية الحرب العالمية الثانية، واعتبرت النهاية الحقيقية للإسهامات الفكرية للمدرسة الألمانية، نظرا لقيود هذه الفترة والتي سيطرت عليها الأسلحة النووية.

2- المدرسة الفرنسية:

يرجع الفضل للمدرسة الفرنسية في تطوير بعض المفاهيم الاستراتيجية، خاصة إلى Roy de Bosroger الذي وضع كتاب "مبادئ فن الحرب" عام 1770 م، وكتاب"عناصر الحرب" عام 1773م، وبعده يأتي Paul Gédéon الذي أدخل في المفردات العسكرية مفهوم الاستراتيجية[1]، وكتاب الكونت دوغيبار في عام 1778م، المعنون بـــ: "محاولة عامة حول التكتيك". ركز فيه على بعض الجوانب في العمل العسكري منها: كيفية إعداد الحروب، رفع معنويات المقاتل، جوانب الدفاع والهجوم...إلخ

لكن انهزام فرنسا في حرب 1881 م مع ألمانيا (الحروب البسماركية) كان كفيلا بحذف كثير من أسس الفكر الفرنسي الذي كان يفرض الطابع العام للحروب، وكان يركز أكثر على الجوانب التكتيكية والقتالية في الحروب.

[1] - بهلول نسيم، مرجع سابق، ص 61.

المدرسة الفرنسية كانت تنظر إلى الحروب على أنها حروب عامة، شاملة ولا تقتصر على الجانب العسكري بل توجد عوامل اقتصادية، اجتماعية، نفسية أخرى تتحكم في إدارة الحروب وحسمها.

لكن مع إفرازات الحرب العالمية الأولى ثم الحرب العالمية الثانية جعلت فرنسا في وضع دفاعي تجاه منافسيها الأوروبيين، وهو ما دفع رواد الفكر الاستراتيجي الفرنسي إلى الاهتمام خاصة بالجوانب الدفاعية في الاستراتيجية، وبعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية توقف المشروع النووي، لكن في الخمسينيات أعادت فرنسا إحياء برنامجها خاصة مع وصول ديغول، ودخولها في خلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي.

وهنا ظهرت عدة كتابات لاستراتيجيين فرنسيين منهم الجنرال بوفر Bouffer والجنرال "غالو" Galloua وبواريه Poirier وهؤلاء كانوا يمثلون أسس الفكر الاستراتيجي الفرنسي الذي نجح في تطوير السلاح النووي الفرنسي اعتمادًا على تبرير سلوكيات غير أخلاقية.. حيث يرى بوفر أن الاستراتيجية هي استخدام القوة للوصول إلى الأهداف السياسة[1].

ويعود الفضل للمدرسة الفرنسية في تطوير بعض المفاهيم التي تستعمل بكثرة في الدراسات الاستراتيجية:

- الردع المتعدد الأطراف: إذ أنه إلى جانب وجود قوتين نوويتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، هناك قوى نووية متوسطة(فرنسا، بريطانيا، الصين) باستطاعتها أن تساهم في استقرار ميزان القوى الدولية عن طريق ردع القوى الأساسية ومنعها من استعمال السلاح النووي.

[1] - عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 21.

- الردع النسبي: مصطلح أضافه بواريه Poirier والذي يرى في الردع النسبي أن القوى المتوسطة (قوى من الدرجة الثانية) وأنها كافية لردع القوى الأساسية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) من القيام بأي اعتداء عن طريق اختيار نقاط حساسة واستراتيجية منتقاة بإحكام.

- ردع الضعيف للقوي: مصطلح أضافه "غالو" Galloua ويعني أنه ردع لأحد المعتدين المحتملين للطرف الضعيف (الدول المتوسطة) تحديد أهداف قليلة، محدودة بالنسبة لمقدرة الطرف الضعيف لكنها حساسة بالنسبة للطرف القوي.

3- مدرسة الشرق الأقصى (الصين):

إن الاهتمام بإسهامات هذه المدرسة يعكس الطبيعة العالمية للفكر الاستراتيجي وترجع هذه الإسهامات إلى الكاتب الصيني (سان تزو) Sun zu في كتابه "فن الحرب" خلال القرن الرابع قبل الميلاد، في تطوير العديد من جوانب العمل العسكري، وبقيت هذه الإسهامات في المكتبات العسكرية حول مبادئ الحروب وإدارة الشؤون العسكرية في الحروب، وبالتالي يقدم أنموذجا إستراتيجيا يقترب من النماذج المعتمدة في العصر الحالي ويعتقد فيه أن كل عمل عسكري (إستراتيجية عسكرية) يجب أن يعتمد على المحاور التالية:

1 - مدى أهمية الحرب بالنسبة للدول(ضرورة خوض أو عدم خوض الحرب).

2 - ضرورة الربط بين الإستراتيجية ورجل السياسة وفي هذا إشارة للأبعاد العامة أو الشاملة للإستراتيجية.

3 - العمل الاستراتيجي عند (سان تزو) ذو تخصصات متعددة.

4 - ضرورة معرفة رجل السياسة والاستراتيجي على حد سواء بالجانب النظري للحرب.

بالإضافة إلى هذه الجوانب فإن إسهامات (سان تزو) تحتوي على جل المصطلحات التي يتضمنها الفكر الاستراتيجي المعاصر مثلا: الدفاع، الهجوم، العمل المباشر، غير المباشرو المفاجأة...إلخ.

في عمل (سان تزو) نجد ما يعرف بـ:"المثلث الاستراتيجي الصيني" الذي يحتوي على الأركان التالية:

1- الاستراتيجية تحظر وتبلور في أوقات السلم وتنفذ في أوقات الحرب.

2- هدف الاستراتيجية هو الجانب الجغرافي أو ما يسمى بمناطق النفوذ.

3- العمل الاستراتيجي العسكري ينفذ انطلاقا من المحيط إلى المركز: هذه الفكرة طورها فيما بعد (ماوتسي تونغ) في حرب العصابات وأدخل تعديلات على هذه الفكرة فالمبادئ التي طورها (سان تزو) اعتمدت عليها الصين في ثورتها من خلال محاصرة المدن عن طريق الأرياف.

مفاد استراتيجية حرب العصابات أنه لا يمكن إضعاف المركز (قوات العدو المتمركزة في العاصمة مركز القوة) إلا أنه من خلال ضربات ضعيفة هادفة ومتقطعة تؤدي إلى استنزاف موارد الخصم واستضعافه وبالتالي سقوطه في النهاية.

4- المدرسة العربية الإسلامية:

على عكس المدارس الأخرى فهي تستقي مبادئها من أسس القرآن والسنة، وهذه الأسس بالإضافة إلى كونها تحتوي على الكثير من المبادئ الموجهة لسلوك الدولة الإسلامية تجاه غيرها من الأمم والدول، فهي تحتوي على الكثير من المبادئ الخاصة بكيفية إعداد الحروب وممارستها وكيفية إدارة القوة في المجتمع الإسلامي وبقية المجتمعات، كما تتضمن بعض المبادئ التي على المحارب المسلم اتباعها في الحروب وهي مبادئ تفتقد إليها حتى أحدث المحاولات الفكرية الحديثة في الفكر الاستراتيجي.

والنصوص الإسلامية تحمل بين طياتها بذور النظريات الحديثة للاستراتيجية (الردع في سورة الأنفال) كما فرقت تعاليم الإسلام بين النزاعات العامة والخلافات البسيطة وحددت طرق التعامل مع كل منها.

وعلى عكس الفكر الاستراتيجي الصيني القديم فإنه في الإسلام ينطلق وضع الاستراتيجية من المركز إلى المحيط، بمعنى أن التسيير والتخطيط يكون في المركز والتنفيذ يوزع على القادة كلٌّ حسب قدرته وإمكاناته وحنكته.

ومن جهة أخرى نجد في الإسلام تصنيف دقيق للدول وطبيعة الأطراف التي يتعامل معها المسلمون:

- دول مسالمة.
- دول لها عقود ومعاهدات مع المسلمين.
- دول معادية.

ووفق هذا التقسيم ظهرت: دار الإسلام ودار الحرب.

من خلال النصوص الإسلامية يمكن الوقوف على مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها الإستراتيجية في الفكر الاستراتيجي منها:

- توجيهات القائد للمحاربين وإعدادهم نفسيا.
- الاعتماد على الحيل وعلى خبرة المهتمين بالميدان العسكري.
- و من الاستراتيجيات في المواجهات غير المتكافئة: الهجوم المتبوع بالانسحاب لأجل استنزاف قدرات العدو.
- احترام مجموعة من المبادئ الإنسانية في الحروب.

5- المدرسة الأمريكية:

مساهمة المدرسة الأمريكية في تطوير الفكر الاستراتيجي ترجع حسب البعض إلى فترة الحرب العالمية الثانية (فترة التسلح النووي) خاصة مساهمات "ألفريد ماهان" Mahan الذي ساهم في بسط النفوذ الأمريكي على جزر هاواي

وتطوير إستراتيجية القوة البحرية حيث خوّل للولايات المتحدة الأمريكية شق قناة بنما[1].

ما عدا هذه الإسهامات يبدو أن الفكر الاستراتيجي الأمريكي قد عانى من حالة ركود (1890 م إلى غاية الحرب العالمية الثانية) ويرجع ذلك إلى سياسة العزلة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة، بالإضافة إلى عدم تورطها في حروب وصراعات على غرار ما تعرضت له الدول الأوروبية، خاصة في ظل التزامها في وقت معين بمبادئ ويلسون(ظهور مبدأ الأمن الجماعي).

إلا أن الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية فجرت قدرات المدرسة الأمريكية وكوّنت بها نماذج إستراتيجية عالمية، هذه الإسهامات عادة ما تناقش في مراكز البحث والدراسات وتناقش في إطار ندوات الجماعات الفكرية ويتم تطبيقها لتُعتمد كعقيدة.

تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن خضع بصفة كلية لمنحنى تطور الأسلحة النووية في المرحلة الأولى والتي كانت فيها الولايات المتحدة الأمريكية إما تحتكر السلاح النووي بشكل كلي أو تتفوق على بقية الدول، وتمتد هذه الفترة من 1945 م إلى 1962 م حيث ظهرت مجموعة من الاستراتيجيات الأمريكية مثل: الردع الشامل، والاحتواء. التي كانت كلها تصب في خانة السيطرة والهيمنة الأمريكية الشاملة[2].

ويقال أنه في هذه الفترة: فترة مأزق السجين وفق نظرية اللعبة، وهي الفترة التي كان كل طرف فيها مرغما على اتباع سياساتِ تسلحٍ مبالغ فيها أحيانا،وكان كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي يرغب في

---

[1] - زبيغنيو بريجينسكي، " رقعة الشطرنج الأوراسية"، أطلع عليه في فيفري 2013 من موقع: (http://www.politics_ar.com/ar/index.php/) .

[2] - عبد القادر محمد فهمي،مرجع سابق، ص 325.

الوصول إلى وضع يسمح له بالمبادرة،وكانت هذه الفترة تتميز بنوع من الغموض حول ما سيتصرف وفقه الطرف الآخر.

وفي الفترة الثانية من الحرب الباردة (ما بعد أزمة الصواريخ الكوبية) تأكدت الولايات المتحدة الأمريكية من تفوق الاتحاد السوفيتي في تكنولوجيا الصواريخ العابرة للقارات وغزو الفضاء.

كما تأكدت الولايات المتحدة الأمريكية أكاديميا ورسميا أن التفوق على الاتحاد السوفيتي بعيد الحدوث وأصبحوا يُروجون لوجود فجوة صاروخية لصالح الاتحاد السوفيتي، لذلك فإن أحداث أزمة الصواريخ كانت بمثابة المنعطف في الفكر الاستراتيجي من هجومي إلى دفاعي، كما أن الأزمة ساهمت في خلق بداية تواصل بين الإدارتين الأمريكية والسوفيتية مما أقنع الجميع أن الاستقرار والتوازن أحسن وسيلة لضمان أمن الطرفين.

أما بعد الحرب الباردة فإن العقيدة الإستراتيجية الأمريكية بدأت بعض معالمها ترتسم من خلال مجموعة من الاهتمامات[1]:

1- الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لحصر عدد الدول النووية خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والتخوف الذي ظهر بعد ذلك من إمكانية انتشار الخبرة والمعرفة النووية أو انتشار الأسلحة النووية للدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي.

2- إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت ترتكز على مسألة الشراكة من أجل الأمن مع الحلفاء التقليديين أو مع أعداء سابقين (الصين، الاتحاد السوفيتي).

[1] - عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة. ط1، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010م)، ص ص.(196-198).

3- العقيدة الإستراتيجية الأمريكية أصبحت تركز على مسألة الوقاية ومن ثمة أصبحت أكثر شمولية وأكثر تعقيدا من الفترات السابقة لكن الإشكال الذي طُرح فيما بعد أحدث تراجعا وجمودا في مستوى الفكر الاستراتيجي الأمريكي وهو عدم القدرة على تحديد العدو بدقة.

6- المدرسة الروسية:

كانت بداياتها مع كتابات الجنرال نيكولا مدم Nicolas Medem في دراسة حول القواعد والأنظمة المعروفة للإستراتيجية، وكذلك كتاب التكتيك لـ: Souvorov، والجنرال "أسطفاف" astafev في كتابه "فن الحرب الحديثة"، والجنرال Okounieff في كتابه "مذكرات حول مبادئ الإستراتيجية"[1].

تعتبر المدرسة الروسية من أقدم وأعرق المدارس في هذا الميدان ويبدو أن الفكر الاستراتيجي الروسي لم يتطور بنفس الوتيرة التي ميزت الفكر الغربي والأمريكي بالتحديد ويرجع ذلك إلى اختلاف المنطلقات الفكرية لـروسيا القيصرية والتي تعد أنموذجا بين العصرنة الغربية وبين الأرثودوكسية الآسيوية.

لهذا السبب أثناء الحرب الباردة تميز الفكر الاستراتيجي الروسي بظاهرة رد الفعل تجاه ما يحدث من تطورات فكرية لمدارس الغرب،ومع ذلك فحتى أثناء الحرب الباردة اعتمد الفكر الاستراتيجي السوفيتي على مبدأين أساسيين:

1- تحديد العدو بدقة: وهو بالنسبة للاتحاد السوفيتي أصعب من الولايات المتحدة الأمريكية نظرا للمساحة الشاسعة خاصة وأنه على الحدود الروسية الكثير من الدول المرشحة للعب دور عالمي ورائد في العلاقات الدولية في

[1] - نسيم بهلول، مرجع سابق، ص 69.

العالم (الصين، ألمانيا، الاتحاد الأوروبي) بالإضافة إلى دول إسلامية في الجنوب[1].

2- ضرورة التنويع في الأسلحة والتطوير المستمر: لهذا نجد المركب السوفيتي من أكبر المركبات العسكرية وأكثرها تعقيدا، فالمركب الأمريكي قائم على المصلحة والمنفعة والربح المادي.

ومع مرور الوقت أصبح لمسألة التطوير العسكري العديد من الانعكاسات:

- صادرات السلاح في روسيا تشكل أكثر من 25% من الدخل العام للدولة.

- الابتكارات الصناعية على مستوى القطاع العسكري لها القدرة على الانتشار إلى القطاعات المدنية الأخرى.

ومن الناحية التاريخية يمكن التمييز بين أربع فترات عرفها الفكر الاستراتيجي الروسي:

الفترة الأولى: وهي الفترة المباشرة لنهاية الحرب العالمية الثانية حيث عرفت هذه الفترة اهتمام سوفيتي كبير بالسلاح النووي، وبالتالي ساد الاعتقاد أن مسألة الحصول على السلاح النووي أمر أصبح ضروريا.

وهو ما أكده ستالين في مؤتمر يالطا، وتجسد هذا في حصول الاتحاد السوفيتي على السلاح النووي في عام 1949 م والسلاح البيولوجي في عام 1952م.

الفترة الثانية: وهي الفترة الممتدة من 1959 م إلى غاية أزمة الصواريخ الكوبية 1962 م، وفي هذه الفترة تمكن السوفيت من تحقيق تفوق كمي ونوعي في ميدان الأسلحة النووية، وهو الأمر الذي مكن الاتحاد السوفيتي من تكوين ما يسمى بـ:" القوات الخاصة للصواريخ النووية الاستراتيجية والعابرة للقارات". وهذا كان نتيجة مباشرة للتطور الهائل الذي حققه السوفيت في الميدان وهو ما

[1] - عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 318.

أثار القلق في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تخوفاً من الغزو السوفيتي لأوروبا واحتمال أن الولايات المتحدة لن تستطيع فعل أي شيء مقابل ذلك.

لهذا السبب كان في العقيدة الإستراتيجية للاتحاد السوفيتي مزج بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية التي يتفوق فيها الروس على غيره من الدول الأوروبية، لذلك لم تعترف السلطات في موسكو بمسألة الردع النووي أو إمكانية إعداد توازن يخدم السلم والأمن بين الطرفين[1].

الفترة الثالثة: فترة ما بعد الأزمة الكوبية والانفراج بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث اقتنع القادة السوفيت بإمكانية بناء آليات لاستقرار الوضع الثنائي بين الشرق والغرب، هذه القناعة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي – في تلك الفترة – كانت سببا لإبرام سلسلة من الاتفاقيات يمكن إدراجها ضمن اتفاقيات مراقبة التسلح: رقابة دون إلغاء سباق التسلح بين المعسكرين.

الفترة الرابعة: وهي الفترة الممتدة منذ نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وتميزت هذه الفترة بالاعتماد على الأسلحة النووية بشكل أساسي وبالاعتماد على الدول الغربية والصين كعدو أساسي[2]، ومع ذلك فإن وصول الرئيس" بوريس يلتسين" للحكم وتبنى مشروع وإستراتيجية تختلف تماما، حيث أعلن في ديسمبر 1993م بأن هناك إستراتيجية جديدة في إطار التبلور، هذه الإستراتيجية ترتكز على النقاط التالية:

- غياب عدو مركزي حقيقي.
- ضرورة تحقيق الاكتفاء في السلاح ومستوى الاكتفاء غير محدد.

---

[1] - زبيغنيو، بريجينسكي، " الكتلة الصينية ـ السوفييتية والجبهات الاستراتيجية الثلاث"، أطلع عليه بتاريخ 20-02-2013 م على موقع:

http://www.politics.ar.com/ar/index.php/ % politique/index.1.html.

[2] - عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 317.

- عدم التهديد باستخدام القوة ضد الدول المصادقة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.
- إقامة شراكة إستراتيجية وأمنية مع دول حلف الشمال الأطلسي.

وهذا ليس غريبا في تلك الفترة لأن النخبة التي ينتمي إليها يلتسين تنتمي في الفكر السوفيتي إلى النخبة الأوروأطلسية وهي متأثرة بالمبادئ والقيم والنمط الغربي،وتعتقد أن مستقبل مصالح روسيا يكمن في عمقها الأوروبي الغربي[1].

أما النخب الأخرى التي أعقبت "بوريس يلتسين" (بوتين وميدفيدف) فهي نخبة ذات ميول ومبادئ غير غربية بل تضرب في أعماق الثقافات الآسيوية، وتعرف في الفكر الاستراتيجي الروسي بالنخبة الأورو آسيوية وترى أن مصالح روسيا تكمن في عمقها الأوراسي، وترى الأطراف الأوروبية كعدو أساسي لروسيا حاليا وهذا ما تبلور الآن في سياسات القيادة الروسية الحالية[2].

هـ- علاقة مصطلح الإستراتيجية ببعض المصطلحات المشابهة :

نجد في أدبيات العلوم السياسية عموما وفي ميدان العلاقات الدولية خصوصا تداخلا كبيرًا بين مفهوم الإستراتيجية وعدة مفاهيم أخرى مثل التكتيك، الحرب،السياسية الخارجية. هذا التداخل أفضى في الكثير من الأحيان إلى استعمال هذه المفاهيم على أنها مترادفة ولإزالة هذا اللبس، وجب التطرق إلى كل مفهوم على حدة قصد الوقوف عند نقاط التقاطع بين هذه المفاهيم وإبراز أهم الفروق الجوهرية على النحو الأتي:

---

[1] - لمى مضر الأمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية. ط 1، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009 م)، ص 98.

[2] - المرجع نفسه، ص 167.

1- التكتيك:

يوجد اختلاف واضح في تحديد مفهوم التكتيك، حيث تُعرفه كراسة التدريب المشترك Combined training البريطاني 1902م على أنه: "التكتيك هو فن قيادة القوات في المعركة، أما الاستراتيجية فهي فن التخطيط والإشراف على الحملة، فالإستراتيجية هي الأسلوب الذي يحاول القائد عن طريقه جلب عدوه إلى المعركة، بينما التكتيك هو الوسائل التي يسعى من خلالها إلى إنزال الهزيمة بالعدو في المعركة. يتفق هذا التعريف مع تعريف "كلاوزفتش" حول التكتيك، حيث عرفه بمايلي: "التكتيك هو استخدام القوات العسكرية في المعركة، أما الإستراتيجية فهي نظرية استخدام هذه المعارك لتحقيق هدف الحرب "[1].

إلا أنهما اختلفا في تحديد التعريف النهائي للإستراتيجية، فالتعريف الأول يسقط عنصر الهدف وهو عنصر أساسي في أي إستراتيجية.

عند التطرق إلى تعريف "أندرية بوفر" André BEAUFRE (فرنسي 1920م-1975 م) سيوجد مستوى آخر للتفريق بين الإستراتيجية والتكتيك من خلال أن :" الإستراتيجية هي فن استخدام القوة لتقوم بأكبر إسهام في اتجاه تحقيق الغايات التي وضعتها السياسة، أما التكتيك فهو، فن استخدام السلاح في المعركة بطريقة تجعله يمارس أكبر تأثير"[2].

2- الحرب:

إن مفهوم الحرب كغيره من مفاهيم العلاقات الدولية يتداخل في مستويات معينة مع مفهوم الإستراتيجية، حيث أن الحرب كما يعرفها كلاوزفيتش v. klanfitz: "...إن الحرب ليست صراعا بين عناصر الطبيعة، إنها قبل كل شيء

---

[1] - منبر شفيق، الاستراتيجية والتكتيك في فن عام الحرب. (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008م)،ص ص.(50، 51).

[2] - المرجع نفسه، ص 53.

واقع بشري، وبتعبير أصحّ هي شكل من أشكال العلاقات الدولية البشرية...إن الحرب لا تخص ميدان الفنون والعلوم، ولكنها تخص الوجود الاجتماعي..إنها نزاع بين المصالح الكبرى يسويه الدم، وبهذا تختلف عن النزاعات الأخرى..."[1] ومن ثم فالحرب بمفهومها التقليدي هي"إحدى أهم الوسائل المتاحة لفض الصراعات القائمة وفرض الإرادات..." وعلى هذا الأساس فهي تشكل الحل الأخير عندما تلجأ الأطراف المتصادمة "إلى حسم تناقضاتها بالأداة العسكرية، بعد أن تعجز عن حلها بالوسائل السليمة "[2]، واستقراءً لما سبق فإن الحرب هي مجال للإستراتيجية وليست مرادفا لها، أي أن الإستراتيجية ترسم الأهداف الواجب تحقيقها من خلال الحرب وذلك في البعد العسكري للإستراتيجية.

3- السياسة الخارجية:

يتقاطع مفهوم السياسة الخارجية مع مفهوم الإستراتيجية في نقطة الأمن العسكري الذي يعد من القضايا المحورية في السياسة الخارجية لدولة ما، ولذلك فعند تحديد مفهوم السياسة الخارجية يمكن أن تتّضح درجة الترابط بين المفهومين، وعلى هذا الأساس فمفهوم السياسة الخارجية ينصرف إلى سياسة وحدة دولية، أي البرامج التي تنتهجها تلك الوحدة اتجاه الوحدات الدولية الأخرى، أي أن الإستراتيجية تنصرف إلى تحديد الأهداف السياسية الكبرى، والسياسية الخارجية ما هي إلا وسيلة لتحقيق تلك الغايات.

---

[1] - عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 125.

[2] - Kenne kh n.waltz, **The state and war**.(n.y: Columbia university,2001). from:(http:www.google,/booksisb10231125372), in: (18/02/2013).

II - خصائص الإستراتيجية وأنواعها:

إن البناء الاستراتيجي يتبلور من خلال تفاعل العناصر المكونة له، وباستنطاق التعريف القائل بأن الإستراتيجية هي فن استخدام الوسائل لتحقيق الأهداف, فالإستراتيجية بهذا الوصف تصاغ من الخصائص التالية:

أ - خصائص الإستراتيجية:

هي الأهداف، الوسائل، وفن استخدام هذه الوسائل ومن ثم فمكونات صياغة الإستراتيجية هي على الشكل الآتي:

1- تحديد الهدف:

يعتبر تحديد الهدف المرحلة الأولى من مراحل إعداد الإستراتيجية، لأنه يشكل مكونا أساسيا من مكونات الإستراتيجية، فبدون الأهداف يتعذر تفسير الأسباب الداعية لإعدادها، فالهدف يمثل الحافز والإطار الذي تحدد به الإستراتيجية، والغاية التي تنشدها فعندما تكون الإستراتيجية بلا هدف تتلاشى حدود الحركة، ويضيع معيار النجاح أو الفشل الذي يمثله الهدف.

أهم شرط في وضع الهدف هو أن يتسم بالواقعية والوضوح، إذ أن واقعية الهدف تعني إمكانية تحقيقه ضمن الإمكانيات المتاحة وبغياب الصلة الموضوعية بين الهدف والإمكانيات تعجز الإستراتيجية عن تحقيق أهدافها أو تتواضع في تحقيق أهداف أدنى من المطلوب انجازه والمكافئ للإمكانيات.

كما يستلزم أن تكون الأهداف واضحة وبعيدة عن الغموض أو الخلط، فوضوح الأهداف يؤشر على مدى الاتفاق بين صناع القرار.

وبسبب تمايز الدول في واقعها الداخلي والخارجي وانعكاس ذلك على عملية تحديد الأهداف وجد أن الدول تسعى إلى تحقيق أهداف متنوعة تبعا

لمعايير عدة كمعيار الأهمية، فتنقسم الأهداف إلى أهداف أساسية وأخرى ثانوية"[1].

2- الوسائل والإمكانيات:

تستمد الإستراتيجية عند التطبيق فعاليتها من الوسائل أو الإمكانيات المتاحة، فتقوم مقام المحددات التي تؤطر مسالك الإستراتيجية وتشكل معايير تحدد إيقاع وكيفية الحركة وغايتها ويمكن تقسيم هذه الوسائل إلى وسائل مادية (الجغرافية، الاقتصادية، العسكرية) ووسائل معنوية (الثقافية والاجتماعية).

لكن الملاحظ أنه من الصعوبة أن تتوافر إستراتيجية ما على قدرٍ متساوٍ من الوسائل المتاحة فالتفاوت الموضوعي، يعد أمرا واقعيا لا مفر منه، وهنا تقع مهمة الإستراتيجية في التكييف والتنسيق بين هذه الإمكانيات المتاحة لاحتواء الثغرات والتفاوت (الكمي والنوعي) في الإمكانيات وانعكاساتها السلبية على أداء الإستراتيجية

فالعامل الجغرافي مثلا يؤثر على الإستراتيجية من اتجاهين هما: الموقع والمساحة.

حيث أن موقع الدولة الجغرافي يفرض وضع إستراتيجية على حسب مميزاته.. فإن كانت الدولة ذات طبيعة جزرية كبريطانيا فإنها ترسم إستراتيجيتها على زيادة الأساطيل العسكرية البحرية أكثر من البرية.. أما المساحة فإنه كلما كانت المساحة ذات امتداد كبير فإن ذلك يزيد من العمق الاستراتيجي للدولة في حد ذاتها وللدول المجاورة لها ويفرض عليها ترتيبات أمنية معينة.

[1] - سامر مؤيد، "الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي".أطلع عليه بتاريخ 16-01-2013 على موقع: Http: www.fcdrs.com/ mag / issue-6-2. html

أما العامل العسكري: فهو يمثل تجسيدا للقدرات الاقتصادية وذلك في بناء الترسانة التسليحية كمًّا ونوعا، ويكون المتغير العسكري هو تعبير لتوجيهات الإستراتيجية القائمة ونوعيتها هل هي دفاعية أم هجومية تبعا لحجم التركيز على المتغير العسكري أو على المتغير الاقتصادي أو الثقافي أو السياسي متمثلا في الأدوات الدبلوماسية. ومثال ذلك اعتماد بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية على إستراتيجية ذات بعد عسكري طاغٍ في عهد إدارة الجمهوريين وعلى إستراتيجية ذات بعد دبلوماسي غالب في الفترة الرئاسية للإدارة الديمقراطية الحاكمة حاليا.

3- القدرة على استخدام هذه الوسائل:

تعتبر القدرة من أهم العناصر المكونة للإستراتيجية، فالقدرة على استخدام هذه الوسائل تبقى معطلة والأهداف تبقى دون تجسيد عندما تغيب القدرة على إدراك ثلاثة عوامل تساهم في أحسن استفادة من الوسائل وهي الإدراك، عنصر الخبرة وثالثها عنصر الكفاءة أو الحنكة في الاستخدام.

3 - 1- الإدراك:

يعد عنصر الإدراك مدخلا أساسيا في عملية صياغة الإستراتيجية وفي ضوئه تتحدد مخرجات هذه الإستراتيجية، وينبني الإدراك عموديا على قاعدة من المعلومات والتي لا تؤثر في كيفية تقييم الإمكانيات وتشخيص الواقع الموضوعي[1]، ويكون عاملا مهما من عوامل نجاحها. فغياب المعلومات يجعل الإستراتيجية بلا أساس ويضحى الغموض يؤثر في صياغتها بشكل عام. إضافة

[1] - مازن إسماعيل الرمضاني، "في التخطيط السياسي الخارجي: دراسة نظرية".مجلة الحقوقي، (العدد: 01، 1978م)، ص 47.

إلى إدراك القائد السياسي ودوافعه الشخصية(الدافع نحو القوة،الحاجة إلى الانتماء والإنجاز،الانتقام...[1])

3- 2 - الخبرة:

تتمثل في الرصيد من التجارب والخلفيات التاريخية والتعامل مع المواقف المماثلة أو الأوضاع المشابهة التي وقعت في الماضي، وينهض عنصر الخبرة بمهمة تحجيم الأخطاء الناجمة عن تكرار الممارسات السابقة واستثمار الفرص الجديدة، فيوفر بذلك فرص استغلال الثغرات في سلوكيات الطرف الآخر.

تبقى العناصر السابقة بحاجة إلى إستراتيجي يتميز بكفاءة عقلية وحنكة تستفيد من الخبرة والقاعدة المعلوماتية بغية التوظيف الرشيد للوسائل والإمكانيات المتاحة وهذا يتحقق عبر عملية الموازنة في استخدام هذه الوسائل أو التركيز على بعض الوسائل تبعا لماهية الوسيلة وظروف الاستخدام وغايته، ويدخل في مهارة الأداء عنصر الزمن من خلال تقديم وتأخير استخدام هذه الوسائل أو تلك تبعا لمتطلبات الوضع الراهن واحتمالات المستقبل القادم.

ب - أنواع الإستراتيجية:

تنشأ الإستراتيجية نتيجة عدة مراحل أولها تحديد الهدف من خلال التخطيط وصولا إلى التنفيذ لكن هذه الإستراتيجية تنقسم إلى عدة أنواع تبعا لنوعية الأداة (الوسيلة) المستخدمة وحسب الغاية من الاستخدام.

1 - أنواع الإستراتيجية طبقا لمعيار وسيلة الاستخدام:

عند تصنيف الإستراتيجية تبعا لماهية الوسائل تظهر عدة استراتيجيات منها الاستراتيجية السياسية والإستراتيجية العسكرية، الإستراتيجية الاقتصادية، الإستراتيجية الثقافية.

---

[1] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية. ط2، (مصر: مكتبة النهضة،1998 م)، ص 385.

أما الإستراتيجية السياسية فتتولى إعداد الخطط والمبادئ التي تهيء الأجواء لتحقيق الأهداف السياسية للدولة على الصعيدين الداخلي أو الخارجي.. فداخليا تتولى الإستراتيجية السياسية إدارة برنامج وطني لتحقيق الاستقرار والرفاه الاقتصادي والاجتماعي،وخارجيا تسعى هذه الإستراتيجية – عبر التفاوض– إلى تهيئة البيئة الخارجية للدولة لتحقيق أهدافها السياسية في التصدي واحتواء الخصوم وكسب الحلفاء وتحقيق المكانة والتأثير للدولة.

إذن فحركية هذا النوع من الإستراتيجية تكون في أوقات السلم والحرب ونطاق هذه الحركة يكون في الداخل والخارج خلافا للإستراتيجية العسكرية التي حتى وإن ارتكزت على إمكانيات الأمة، فإنها تبقى في ساحة القتال وفي وقت الحرب أو الاستعداد لها، إذْ تنصرف الإستراتيجية العسكرية إلى استخدام القوات المسلحة أو التهديد بها وذلك خدمة للهدف الاستراتيجي النهائي.

أما الإستراتيجية الثقافية ذات الأدوات الإعلامية والمعلومات لنشر ثقافتها والدفاع عن سياستها وحشد الرأي العام العالمي حولها، فتستخدم الدبلوماسية للإقناع من خلال أدوات سلمية (المعونات الاقتصادية، معونات عسكرية) وكذا استخدام ما يعرف بأدوات القوة الناعمة من خلال المنظمات والتدخل في آليات المؤتمرات التعاونية، وذلك كله للبقاء على اطلاع مستمر بوضع الخصم وإمكانياته[1].

2- أنواع الإستراتيجية طبقا لمعيار الغاية:

عند تقسيم الإستراتيجية على أساس كيفية استخدام هذه الوسائل يمكن إيجاد نوعين من الإستراتيجية: إستراتيجية مباشرة وإستراتيجية غير مباشرة.

[1] - أحمد باي، "السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001". مجلة دراسات استراتيجية، (العدد: 11، الجزائر: مركز البصرة للبحوث، 2001)، ص.59.

فالإستراتيجية المباشرة هي تلك التي تبحث عن تحقيق الأهداف القومية بالطرق السريعة والوسائط، الأكثر قوة، والأكثر وضوحا وتحديدا من خلال آليات الإغراء، والتهديد لتعديل سلوك الدولة الأخرى لصالح الدولة المستخدمة لهذه الإستراتيجية، ومن مزايا الإستراتيجية المباشرة سرعة الحسم،ووضوح الغرض،وعمق التأثير. وذلك من تمحور أدائها باتجاه واحد على طرف بعينه لغرض معين، وما يشوب هذه الإستراتيجية هو التسرع والانكشاف مع احتمالية الفشل وصعوبة التطبيق دون وقوع الأخطاء.

أما الإستراتيجية غير المباشرة فهي لا تتجه إلى طرف بعينه بأداة وهدف واضح، وإنما تسعى إلى تهيئة الظروف المحيطة بالطرف الثاني لتدفع به إلى تبني أنماط سلوكية تخدم في مُجملها الهدف النهائي للاستراتيجية

فيكون أداء هذه الإستراتيجية إذن أشبه بأداء لاعب الشطرنج،وذلك بتهيئة أجواء اللعبة والتمهيد للفوز من خلال عدد نقلات تمهيدية بحسب ما تقتضيه الضرورة، والظروف لإيصال الخصم في الأخير إلى النقطة المطلوبة.

3- مقتربات دراسة الإستراتيجية:

نجد عدة مقتربات تعالج مواضيع الإستراتيجية منها (مقتربا الارتباط والاختيار الاستراتيجي أنموذجا، أطروحات نظرية حديثة في طور التشكل)، وهي تمثل مجتمعة الطرق التي يتبعها صانع القرار للوصول إلى تحقيق المصلحة القومية لدولة ما.

3 - 1 - مقترب الارتباط:

تعتبر المقاربة الارتباطية أطروحة نظرية حديثة في دراسة الاستراتيجيات الدولية فهي تعمل على "ربط المفاهيم التي تؤلف النظرية بالمؤشرات فالنظرية"[1].

– الارتباطية ترتكز على ثلاث متغيرات هي:

[1] - نسيمة طويل، مرجع سابق، ص 28.

- الحوافز المستخدمة.
- الأهداف المبتغاة.
- القوى الفاعلة التي يتم بها الارتباط.

وكمثال تجريبي على هذه المقاربة، إستراتيجية الارتباط في السياسة الخارجية الأمريكية حيث استُخدمت في ظل الحرب الباردة من خلال سياسات الاستقطاب بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية،وبعد نهاية الحرب الباردة شكلت لها فرصة لمزيد من الرواج العملياتي وبيان ذلك هو استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لها من خلال نوعين هما:

- إستراتيجية الارتباط المشروطة:

وتتمثل في تقديم الحافز مقابل اتفاق مسبق على عمل تبادلي يتبع ذلك.. مثلا تغيير المواقف المتصلة لبعض الدول مثل روسيا وموقفها من حرب الخليج الثانية 1991م وقيامها باتباع سياسة خارجية متحفظة مقابل سماح الولايات المتحدة الأمريكية بتسريع ضخ الاستثمارات المالية إلى اقتصادها الذي كان يجتاز عملية إعادة الهيكلة.

- إستراتيجية الارتباط غير المشروط:

وتختلف هذه الإستراتيجية عن الأخرى في كونها لا تفترض اتفاق مسبق ينجر عنه إجراءات تتبع ذلك وتتنوع الحوافز التي تدخل ضمن هذه الاستراتيجيات الارتباطية:

- حوافز اقتصادية.
- حوافز سياسية.
- حوافز ثقافية
- حوافز عسكرية تشكل جميعها إغراءات لصانعي القرار لتبديل مواقفهم بما يتلاءم والمصلحة القومية لدولة ما.

3 - 2- مقترب الاختيار الاستراتيجي:

في هذا المقترب، يعرف "سلنتشف Slantchev" بأنه: "دراسة التفاعل الاستراتيجي بين الجهات الفاعلة في البيئة الدولية ويتم تعريف العدو/ الصديق انطلاقا من عنصري التفضيل والمعتقد.

أ-التفضيلات: يقصد بها براغماتية ومستوى العقلانية لدى الخصم.

ب-المعتقدات: ويقصد بها هل هذا الخصم ذو معتقدات متطرفة أو متقبلة للتفاوض والمساومة،وكذلك فهذا المقترب يتطرق إلى عناصر أخرى هي:

ج-البيئة الدولية: الدولي، الإقليمي، المحلي[1]، وكذا مختلف الإجراءات التي تصاحب جمع المعلومات عن الخصم عن طريق الاستخبارات، البعثات الدبلوماسية والقنصلية.

د- العقلانية: وهي تصميم محاكاة لتصرفات الخصم المفترض من خلال:

- التصرفات الارتجالية.
- التصرفات العقلانية.

هـ- الخيار الاستراتيجي: والذي يُبنَى على: - الفاعلين الاستراتيجيين
- نتائج التفاعل بين الفاعلين الاستراتيجيين المحتملين.
-تحديد الإستراتيجية الأنسب.

ومن ثم هذا المقترب الاستراتيجي يوفر الحدود الفاصلة لاتخاذ القرار الاستراتيجي.

يتميز هذا المقترب بمحاولة دمج مجموعة من المتغيرات لنظريات أخرى منها نظرية الألعاب والاستعانة بها كتقنية في دراسة التفاعل بين الفواعل المحتملين، كما استعار عدة مفاهيم من نظرية الاختيار الجماعي، حيث استخدمت مفهوم التفضيلات.

---

[1] - Arther, A.stein." the strategic choice approach to international relations",Princeton university.
From: (http:www.press.princeten.edu/titles/g746/htm267l.pdf),In: (18/02/2013).

3- 3 - مقترب الإرهاب Terrorisme:

يقوم صاحب هذه الأطروحة Frank.L.Jones بتقديم تعريفات مختلفة للإرهاب ويقوم بانتقائها انطلاقا من الخلفيات الأيديولوجية، والأبعاد التي ركزت عليها دون الأخرى ويربط تعريف الإرهاب بالإستراتيجية بالقول:"إن الإرهابيين يحاولون تغيير أو الحفاظ على الوضع الذي يخدمهم باستخدام أساليب مختلفة (تفجيرات، اغتيالات) في البيئة الدولية. ويقوم هذا المقترب على مجموعة من الفرضيات:

1- الغرض السياسي يهيمن على كل إستراتيجية.

2- أولوية فهم البيئة الإستراتيجية خاصة المادية.

3- التكيف مع الظروف المتغيرة المستمرة وعدم اليقين.

3- 4 – مقترب النصر Victory:

- تقوم هذه النظرية على عدد" سلالم يقاس بها موقع الدولة في تلك السلالم النظرية وهي ثلاثة "[1]:

- سلم النجاح: scal of success

- النصر

- الربح

-لا خاسر

- تعادل

- لا رابح

- الخاسر

- الهزيمة

[1] - J.boone,bartholomees,jr,us army war college guide to national security issues, **theory of war and strategy.**(Volum:1, edition:3, p96-97).From: (http:www.strategic.stydies.insttute.army.milpdffilespub870.pdf,),In: (19/02/2013).

أي التدرج من الهزيمة إلى النصر. ويقرأ السلم من الأعلى إلى الأسفل.

4- مستويات الإستراتيجية:

بالنسبة إلى مستويات الإستراتيجية، فإن المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية يميزون بين ثلاثة مستويات أساسية وهي:

4-1- المستوى الاستراتيجي: (المستوى السياسي العسكري)

وهو المستوى الأعلى لحوار الإرادات العليا السياسية والعسكرية والدبلوماسية للدولة من أجل الإدارة الإستراتيجية الكبرى للمصالح الوطنية في بنية دولية تتميز بعدم اليقين فالمسألة تستند هنا على ما إذا كانت الإستراتيجية الكبرى لها القدرة على التنبؤ بمسار التفاعلات الدولية والقدرة على تحديد المصالح الوطنية وتحقيقها.

4-2- المستوى التكتيكي:

تنحصر الإستراتيجية على هذا المستوى في الاتصالات بين القيادة العليا العسكرية والقيادة المباشرة للعمليات العسكرية على جبهات القتال، وهو مستوى عسكري يكون أثناء الإدارة المباشرة للحروب،ويمكن تلمسه كذلك في الميادين الأخرى عندما يتعلق بالاستراتيجيات الصغرى ذات الأهداف الثانوية والمرتبطة بفترة زمنية قصيرة أو مؤقتة.

4-3- المستوى العملي:

وفيه يتم تحديد المتغيرات المكانية والزمنية بدقة، وتحديد حجم الإمكانيات والوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية أي تحويل التصور النظري إلى تطبيق عمل،هذه الهرمية في تصور المختصين هي عامل مساعد على التخصص وتفادي التناقض بين المستويات المختلفة للإستراتيجية،وتمنح خيارات متعددة تمكّن من التمييز بين الأهداف الطويلة المدى والأهداف الحالية[1].

[1] - Wikipedia, « L'encyclopédie liber, Stratégie»,From: (http://fr.wikipedia.org/wiki/Strat%C3%A9gie.)

5 - نماذج الإستراتيجية:

الأنموذج هو تصميم بالوسائل والأهداف..و ينطوي على الارتباط التفاعلي بين الأهداف المتوخاة والإمكانيات الموجودة، وحسب الجنرال الفرنسي أندري بوفر"André Beaufre" فإن للإستراتيجية خمسة نماذج:

- الأنموذج الأول :

الذي يرتبط بالوسائل والإمكانيات القوية المتنوعة والهدف الذي تريد تحقيقه الدولة، فإذا كان الهدف متواضعا تلجأ الدولة إلى الخبرة والاستعدادات العسكرية عن طريق التهديد، فالأنموذج هنا يستند على التهديد المباشر، لأنه يكفي لإجبار الطرف الآخر الضعيف على الامتثال وتغيير سلوكه ليتوافق ومصالح الطرف القوي، وفي هذا الصدد، يقول" توماس شلينغ Thomas Shelin" أن التهديد يكون فعالا، وفي حالة عدم الاستجابة يلجأ الطرف الأول إلى الاستخدام الفعلي للقوة[1].

- الأنموذج الثاني: وهو عكس الأول عندما يكون الهدف متواضعا والإمكانيات متناسقة مع الهدف. فالأنموذج هنا يقوم على مبدأ المباغتة الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، وهو أنموذج الضغط غير المباشر، إذْ في بعض الأحيان تكون فيه حرية المناورة محدودة جدا.

- الأنموذج الثالث: حسب (بوفر) فهو يتعلق بالحالات التي تكون فيها الوسائل والإمكانيات ضعيفة، أو محدودة والهدف يكون حساسا بالنسبة للدولة في هذه الحالة، فالأنموذج يأخذ سلسلة الأفعال المتتابعة التي تحتوي على مزيج من التهديد المباشر واستعمال محدود للقوة، وغالبا ما يكون مرتبطا بحالة الدول الضعيفة التي تبحث عن قيم معينة وأساسية.

- الأنموذج الرابع: عندما تكون حرية المناورة أو الحركة واسعة ولكن الإمكانيات المستعملة ضعيفة جدا لتحقيق هدف مثالي وهام، وهذا عادة ما

---

[1]- Ibid.

يرتبط بنزاعات عسكرية غير متكافئة بين طرفين بسبب فجوة القوة بينهما، فالطرف الأضعف هنا يلجأ إلى استعمال أسلوب النزاعات الطويلة، أو نزاعات الاستنزاف التي يرمي من ورائها إلى التأثير السيكولوجي على الطرف القوي وإرهاقه مثال ذلك حالة حروب التحرير.

– الأنموذج الخامس: عندما تكون الإمكانيات والوسائل العسكرية معتبرة وقوية ولكن الهدف يرتبط بنزاع عنيف ومحدد، من الناحية الزمنية حتى هذا الهدف ممكن أن يزول مع مرور الوقت، فهو أنموذج التدخل المباشر لإرغام الطرف الآخر على الخضوع لإرادة الطرف الأقوى.

6 - وسائل الإستراتيجية:

لا يمكن الحديث عن الإستراتيجية الفعالة والناجحة مهما كانت درجة تماسكها المعرفي وواقعية طرحها النظري،ومثالية تصورها الفكري إذا لم تسندها الوسائل والإمكانيات اللازمة لنقلها من الأفكار المجردة إلى التطبيقات العملية. فكلما توفرت الوسائل المعنوية والمادية وإمكانيات القوة المتعددة والشاملة، كلما ساعد ذلك على تحقيق التفوق الاستراتيجي،وإدارة المواجهة الإستراتيجية باقتدار على الاستراتيجيات المعاكسة. والطرف الأقوى من حيث تنوع الوسائل هو الطرف الذي يحوز على صفة الميزة الإستراتيجية المطلقة.

بصفة عامة، فإن وسائل الإستراتيجية صنفت إلى نوعين رئيسيين هما: الوسائل المادية والوسائل المعنوية.

6-1- الوسائل المادية:

يقصد بها جميع الوسائل الاقتصادية من موارد طبيعية،وحجم الإنتاج،والحالة المالية والتجارية، الوسائل العسكرية، نوع العتاد العسكري، حجم التسلح وعدد الجيش. هذه الوسائل مجتمعة إذا ما توفرت بشكل كبير

فإنها تمنح للدولة حرية المناورة وقوة دعم هائلة ودافعية لإنجاز الأهداف السياسية، والقومية وتحقيقها والدفاع عنها أمام التهديدات التي تواجهها[1].

6-2- الوسائل المعنوية:

تنطوي على منظومة الأفكار الأيديولوجية والحضارية،ودرجة التعبئة السياسية الداخلية ووضوح الرؤية في المسائل الخارجية التي تشكل منظومة حضارية متكاملة مع الوسائل المادية التي تشكل بدورها عناصر دفع للدولة لممارسة نفوذها الخارجي وتحقيق تماسكها الداخلي، وتنفيذ إستراتيجيتها لتحقيق مكاسبها وحماية مصالحها الوطنية.. فالسياسة الخارجية التي تنطوي على سلوك دولة ما حيال محيطها الخارجي تقوم عادة على وسائل الإقناع والدبلوماسية والتحالفات. وهي في جملتها وسائل معنوية تعتمد على المهارة ومنظومة القيم المغرية للأطراف الأخرى والقادرة على استقطاب الحلفاء، وعزل المناوئين، ودحر الأعداء.. فقوام الإستراتيجية الشاملة أو الكبرى هو اعتمادها المزاوجة بين وسائل الإستراتيجية المادية والمعنوية بشكل متوازن مراعاة لظروف التفاعلات الخارجية.

وفقا لتعبير" بول كينيدي Paul Kennedy" فإن «الإستراتيجية الكبرى الحقيقية معنية بالسلم بقدر ما هي معنية بالحرب، فهي معنية بالسياسات تطورا وتكاملا تلك التي يجب أن تبقى صالحة لعقود، بل وربما لقرون ولا تنتهي هذه الإستراتيجية بانتهاء الحرب كما أنها لا تبدأ باندلاعها..كما تستند على الأخلاقيات، وإن لم تكن لها مساندة من القوة لا يمكن أن تحقق النجاح المطلوب في عالم مازالت الواقعية السياسية تتحكم في سلوكياته وفي نمط التفاعلات بين وحداته الدولية. فالإستراتيجية المستندة على الإمكانيات

[1] - حسين بوقارة، نماذج الاستراتيجية، محاضرة في مقياس: الفكر الإستراتيجي القديم والمعاصر، ماجستير علوم سياسية، فرع: العلاقات الدولية، جامعة: باتنة، قسم العلوم السياسية، 2006 م.

المادية للقوة والمنظومات القيمية والأخلاق أو التي تعتمد تارة على الإكراه وطوراً على المكافأة ستحقق في نهاية المطاف أهدافها المرسومة.

III - الأمن" ضبط مفاهيمي للمصطلح

الأمن حاجة إنسانية ومن حاجات البشر الأساسية، لذا يؤثر الإحساس بفقده أو بنقصه على كيان الفرد، المجتمع والدولة، وبالتالي غيابه سيؤثر حتما على نمط العلاقات بين الأفراد، المجتمعات والدول.

أ- تعريف الأمن:

الأمن لغة هو إحساس الأفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة والاستقرار، مما يُمكّنهم من العمل والإنتاج أكثر[1].

أدق تعريف للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"[2]، فالأمن هو ضد الخوف والخوف هو التهديد (الاقتصادي،السياسي والاجتماعي).

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم "الأمن" وشيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث في حقل العلوم السياسية، هذه الحداثة جعلته يتسم بالغموض ويستخدم بعشوائية في الكثير من الأحيان بالإضافة إلى حداثته فالأمن لم يتبلور ويتطور لكي يصبح حقلا علميا داخل علم السياسة – منفصلا عن العلاقات الدولية – لتطبق عليه القواعد النظرية لمن وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة، واختيار أدوات التحقق العلمي وقواعد الإثبات والنفي وبالتالي الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة الأمن (بأبعاده المختلفة: الوطني، المحلي، الدولي)[3].

---

[1] - حسن درويش عبد الحميد، الإستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة. (القاهرة:دار الكتاب المصري، 1999 م)، ص 25.

[2] - القرآن الكريم، سورة قريش، الآية "04".

[3] - زكرياء حسين، الأمن القومي. (القاهرة: دار النهضة العربية،2001 م)، ص 04.

يعود الاستخدام الأول لمصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات تبحث في كيفية تحقيق الأمن وإمكانية تحقيقه وظهور نقاش فكري حاد على إثر ذلك بين أنصار المدرسة الواقعية - الذين يؤمنون بحتمية الصراع وبطبيعة النظام الدولي العدائية والمتصارعة..وبالتالي استحالة تحقيق الأمن- وبين أنصار المدرسة المثالية التي تراهن على مرحلة الفوضى والصراع في النظام الدولي، وبأن الأمن هو حتمية ستصير إليها العلاقات بين الدول[1].

ورغم حداثة المصطلح والاختلاف بإمكانية حدوثه إلا أنه وُضعت العديد من التعريفات لتحليله من أهمها[2]:

- تعرفه دائرة المعارف البريطانية: "بأنه حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".

- يعرفه "هنري كسنجر" Henri Kissinger وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أنه "تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء".

- أما "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن" فيعرفه بقوله: "يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة"، ويستطرد قائلا: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات في كافة المجالات".

في إطار هذه التعريفات يمكن إعطاء تعريفا شاملا للأمن على أنه: "قدرة الدولة على تجنيد قدراتها وقوتها الداخلية والخارجية، ومعطيات هذه القوة

---

[1] - جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية. ط 1، (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004 م)، ص 414.

[2] - زكرياء حسين، مرجع سابق، ص 06.

الاقتصادية، السياسية والعسكرية في مواجهة التهديدات التي تعترض استقرارها وطمأنينتها على المستوى الدولي والمحلي".

ب- موضوع الأمن:

يعرف" أرنولد ولفس "Arnold Wolfers الأمن سنة 1952م على أنه: "الأمن في مفهومه الموضوعي هو: غياب أي تهديد يلحق بقيم الدول المحورية"[1].

ويعرفه "بيزان" Buzan على أنه: "عدم تعرض حرية الدول للتهديد"[2]، هذان التعريفان يجعلان السؤال المحوري الذي يجب الإجابة عنه عند دراسة الأمن كمفهوم يتعلق بالدول هو: "ما هو الموضوع الذي يتناوله الأمن كمفهوم"، أو ما هي وحدة التحليل التي يُقاس عليها عند الحديث عن القيم..هل هي: قيم الدول، الدولة الأمة، الإنسانية أم الفرد؟

أما فيما يخص التهديد الذي تتحدث عنه التعريفات بـ: هل هو التهديد العسكري، التهديد الاقتصادي.أو غيرهما

اعتبرت الدول الفواعل الرئيسية في النظام الدولي منذ معاهدة وستيفاليا Westphalie سنة 1648م، وذلك في غياب سلطات فوق الدول، مما جعل منظّري النهج التقليدي للأمن، يؤكدون على أنه مفهوم مرتبط بسيادة الدول وحدها وذلك في ظل نظام دولي متصارع، تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب الدول المجاورة لها – لأن أهداف الدولة وطموحاتها كانت تقريبا في تلك الفترة إقليمية أكثر منها دولية- فالأمن كان يعتبر قوميا لتعلقه بأمن الدولة.

ولقد عرفت فترة ما بعد الحرب الباردة تطورا للأمن، حيث أصبح الأمن دوليا، لأن الدول أصبحت – وبالنظر إلى طبيعة النظام الدولي- تفكر من منطلق دولي عالمي ذي طابع تعاوني، أكثر من التفكير القومي التصارعي السابق.

---

[1] - Dario Battistella, **Theories des relations internationale.**(Paris: presses de la fondation internationale, 2003), P 432.

[2] - Ibid, P 433.

بالإضافة إلى ما سبق، فمستويات التهديد التي أصبحت تعترض الدول قد تطورت أيضا من التهديد العسكري، إلى مستويات أبعاد جديدة، حيث ظهر الأمن الاقتصادي للدول في مقابل التهديدات الاقتصادية التي أصبحت تعترض الدول، كما ظهر مفهوما حديثا للأمن يسمى الأمن الإنساني[1].

ج - التغير في مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة:

1- مفهوم الأمن بين العداء والتهديد:

إن ملامح التطور الرئيسية التي حدثت في مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تتمثل في التحول من مفهوم الأمن في مواجهة الأعداء إلى مفهوم الأمن من التهديد. حيث شهدت فترة الحرب الباردة صراع أيديولوجي امتد في أحيان عدة ليصبح عسكريا، بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان الأمن القومي لكل منهما يتحقق بالانتصار على العدو الرئيس، ولتحقيق الانتصار قام الطرفان ببناء ترسانة عسكرية هائلة من أسلحة الدمار الشامل[2].

انهيار الاتحاد السوفيتي أنهى العدو الأول والتقليدي للولايات المتحدة الأمريكية، ولم تصبح روسيا الاتحادية ولا واحدة من الجمهوريات المنبثقة عن هذا الانهيار في وضع العدو، بل على العكس حدث هناك تقارب واضح بين هذه الدول الجديدة والولايات المتحدة الأمريكية.

رغم انتهاء الوضع الأمني القائم أثناء الحرب الباردة،إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى تحقيق أمنها وأمن المجتمع الدولي – حسب منظريها- بمواجهة التهديدات الجديدة التي ظهرت في التعامل على مستوى

---

[1] - الأمن الإنساني: يرتكز مفهوم الأمن الإنساني على الفرد كوحدة التحليل الأساسية فأي سياسة أمنية يجب أن تكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، برز مفهوم الأمن الإنساني في النصف الثاني من عقد التسعينيات.

[2] - شوقي عابدين، هدى متيكس، قضايا الأمن في آسيا، (القاهرة:مركز الدراسات الآسيوية، 2004 م)، ص 09.

العلاقات الدولية، مثل حالة الفوضى التي نشأت عن تفكك الاتحاد السوفيتي وانتقال الأسلحة إلى جمهورياته المستقلة.

ينتقد مفهوم الأمن القاتل بانتقاله من مفهوم مواجهة العدو إلى مفهوم التهديدات بما يلي:

– إن تعايش مفهوم التهديدات كان سائدا أيضا خلال الحرب الباردة، فوجود العدو سيخلق التهديد. وفي مرحلة الحرب الباردة مثلا وجود العدو الذي يتمثل في الاتحاد السوفيتي خلق التهديدات التالية: استعمال السلاح النووي، انتشار الأيديولوجية الشيوعية...إلخ.

– انهيار الاتحاد السوفيتي لم ينقل مفهوم الأمن من مفهوم العدو إلى مفهوم التهديد، لأنه دائما كان هناك العدو البديل.. رآه "صموئيل هانتجتون" في أطروحة "صدام الحضارات"[1]، في الحضارات غير الغربية وخاصة الحضارة الإسلامية، ورآه آخرون في ظاهرة الإرهاب الدولي، والذي يختصره بعضهم في الإسلام[2].

– بالنسبة لأوربا فالأمن كان دائما يرتبط في مفهومه بالتهديد، فالاتحاد السوفيتي خلال مرحلة الحرب الباردة كان يشكل تهديدا أيديولوجيا موسّعا أكثر من العدو الذي يجب محاربته والصراع معه.

– انتهاء مفهوم الأمن المرتبط بالعدو كان بالنسبة للولايات المتحدة فقط.. ودليل ذلك استمرار انعكاسه على العلاقة بين الهند وباكستان وبين إسرائيل وبعض الدول العربية.

---

[1] - شوقي عابدين، هدى متيكس، المرجع السابق، ص 10.

[2] - جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 450.

2- مفهوم الأمن بين التهديدات الخارجية والتهديدات الداخلية:

جمدت الحرب الباردة الصراعات والمشكلات العرقية والطائفية في كثير من بلاد أوربا والاتحاد السوفياتي، وقد كانت نهاية الحرب الباردة سببا مباشرا في عودة هذه الصراعات الداخلية في شكل حروب أهلية أو صراعات إقليمية.

من ناحية أخرى فإن عمليات التحول الليبرالي والديمقراطي – في العديد من الدول النامية تحت ضغط التطور الدولي أو الداخلي– جعلت هذه الدول تعاني من عدم التناسب والتوازن بين تقدم عمليات التحول الليبرالي في المجال الاقتصادي والتحول ذاته في المجال السياسي، الأمر الذي خلق أزمات أمنية حادة داخلية عانت منها هذه الدول.

هذه الحقائق سالفة الذكر فرضت واقع تغلب الصراعات الداخلية على الخارجية في زمن ما بعد الحرب الباردة وتجلت هذه الصراعات في الحروب العربية والطائفية والدينية التي عادة ما يكون العدد فيها غير محدد مما يجعل عملية إنهائها أو إيجاد حلول لها أمر جد صعب، هذا الأمر هو الذي جعل التدخل الأممي والأمريكي في الصومال يتحول إلى مأساة إنسانية، وجعل الأزمة تستمر لمدة طويلة في كل من: رواندا، البورندي، سيراليون، ناجور نوكاراباخ وأفغانستان[1].

التعقيد في نوعية التهديدات الداخلية التي تعرفها الدول حاليا وصعوبة إيجاد ضبط مفاهيمي أثناء التعامل مع هذه النوعية من الصراعات الناتجة عنها، أدى إلى وجود نفس الصعوبة والأزمة في ضبط مفاهيمي لمصطلح الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

3- مفهوم الأمن بين الجيو-سياسي والجيو-اقتصادي:

عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تصاعد المنافسة التجارية والاقتصادية وحلولها محل الصراعات الإستراتيجية، ومع الاتجاه المتزايد

[1] - Dario Battistella, op.cit, P 434.

للانخراط في صراعات ومنافسات اقتصادية فإن الأشكال العسكرية للتأثير لم تعد فعالة في إدارة الصراعات الإقليمية وبخاصة مع الاندماج المتنامي لاقتصاد العالم.

وقد اتّسمت مرحلة ما بعد الحرب الباردة كذلك بنقاش مستمر حول ثنائية الجيو-سياسي والجيو-اقتصادي في مسائل الأمن، وقد ثار ذلك النقاش على مستويين[1]:

المستوى الأول: يتعلق بالتهديدات وما إذا كانت ما تزال جيو-سياسية أم أنها تحولت إلى تهديدات جيو-اقتصادية، فالنوع الأول من التهديدات يسود مع وجود صراعات جيو-استراتيجية، أما النوع الثاني فيبرز مع تحولات الثورة العلمية – التكنولوجيا المعاصرة-.

المستوى الثاني: فيتعلق بما إذا كانت القدرات الجيو-بوليتيكية أم القدرات الاقتصادية هي الأكثر إثارة لقضايا الأمن على مستوى الدولة أو على مستوى المجتمع الدولي.

الإجابة عن هذا النقاش تعترضها حالتان للدراسة، حالة دول الشمال، أي أصبحت قضايا الأمن أكثر تأثرا بالجيواقتصادي خاصة مع التجربة التكاملية الأوروبية، وتزايد المشاكل والخلافات على مستوى التبادل الاقتصادي والتجاري الدولي خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من جهة،وبين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية.

أما الحالة الثانية فهي حالة بعض الدول..وبمعنى آخر حالة الدول المتخلفة، حيث لا يزال التخلف هو السمة السائدة لاقتصادياتها.. فهذه الدول لم تعرف أي تنمية ناجحة، ولا اندماج مع الاقتصاد العالمي ومازالت الصراعات السياسية،الاقتصادية والإقليمية هي القضايا الأساسية للأمن وسياسته في هذه المنطقة.

---

[1] - Ibid.

رغم أن صيرورة الأحداث الدولية وصراعات ما بين الدول تؤكد على تزايد الوزن النسبي للجيواقتصادي على الجيوسياسي، إلا أن عناصر هذا الأخير- مثل الحجم الجغرافي والموقع والجوار- مازال لها أثرا كبيرا على تحديد التوجهات الأمنية العامة للدول في تعاملها مع قضايا أمنها.

4 - مفهوم الأمن بين المحلي والوطني والإقليمي العالمي:

في مرحلة الحرب الباردة جاء مفهوم الأمن الوطني للدولة، من ناحية أخرى فإن كلا من الأمن الإقليمي والأمن الدولي كان يقوم على محصلة علاقات الأمن بين دول الإقليم أو دول العالم.

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فإن الانقسامية العرفية أو الطائفية التي عرفتها كثير من المجتمعات قد أدّت إلى تعدد في مفاهيم الأمن داخل المجتمع الواحد، حيث أن عجز الدولة -عن توفير الأمن الداخلي- جعل مفهوم الأمن ينتقل من طابعه المحلي إلى الدولي، فلم يصبح الأمن الداخلي أو الوطني أمرا يخص الدولة فقط بل أصبح شأنا دوليا، تتدخل الجماعة الدولية لتوفيره (حالة البوسنة مثلا).

مع انتهاء الاستقطاب الدولي الثنائي أصبح الأمن الإقليمي مفهوما أكثر ظهورا وتأثيرا (أمن الشرق الأوسط، أمن دول المتوسط، أمن جنوب شرق آسيا، أمن شمال شرقي آسيا)، ويرمز الأمن الإقليمي إلى إقامة ترتيبات وهياكل جديدة للأمن داخل الإقليم[1]، لتحقيق هذا الأمن قد يكون من ضمن هذه الترتيبات خلق انتماءات وهويات غير أصلية داخل هذا الإقليم -حالة إسرائيل في الشرق الأوسط - كما يمكن أن تشمل هذه الترتيبات خلق وجود سياسي وعسكري مباشر أو غير مباشر لقوى كبرى أجنبية – التواجد الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا-.

[1] - زكرياء حسين، مرجع سابق، ص 08.

من عناصر الجدة في مسائل الأمن الإقليمي أيضا، أن تنظيمات التكامل الإقليمي في المجال الاقتصادي، أخذت تسعى لإيجاد سياسات أمنية مشتركة لتحقيق – في المدى البعيد- جماعة أمنية إقليمية، مثل محاولات الاتحاد الأوربي لوضع سياسة دفاعية وأمنية مشتركة.

على مستوى الأمن الدولي فإن الجديد في مفهوم الأمن قد تم على مستوى مفهوم التهديد، حيث ظهر مصطلح التهديد دون عدو، وإن وجد هذا العدو فهو ليس كائنا ماديا – الدول – بل قد يكون ظاهرة أو مجال معين، فالعدو قد يكون (الاقتصاد، المال، التكنولوجيا... إلخ) فتصبح ظاهرة مثل الانفجار البيئي أو قضايا البيئة العالمية تهديدا كبيرا للأمن الدولي والإنساني ككل.

كما عرف الأمن الدولي تغيرا واضحا في مفهومه بتغير طبيعة النظام الدولي في حد ذاته، حيث ظهر ما أصبح يعرف بـ "معالجة قضايا الأمن الوطني في إطار دولي وإقليمي"[1]، أو تدويل الأمن الوطني.

د - مستويات وأبعاد الأمن:

بالنظر إلى مناقشة مفهوم الأمن السابقة، فإنه يعني تهيئة الظروف المناسبة لإيجاد إستراتيجية مخططة وشاملة بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج مما يحقق لها الاستقرار والتقدم كذلك.

من هذه الشمولية في مفهوم الأمن فإنه يمكن الحكم عليه على أن له أبعاد متعددة أهم هذه الأبعاد[2]:

1- البعد السياسي:

يتمثل في الحفاظ على كيان الدولة السياسي وعلى مكانتها داخل النظام الدولي.

---

[1] - أو ما يصطلح عليه كذلك "بأمركة الأمن الدولي"، أي إيجاد الحلول للأزمات الدولية بوجهة نظر وتنفيذ أمريكية.

[2] - زكرياء حسين، مرجع سابق، ص 2.

2- البعد الاقتصادي:

البعد الاقتصادي هو البعد الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب لتحقيق النمو الاقتصادي، الاكتفاء الغذائي (الأمن الغذائي) وتوفير حاجات الشعوب الاقتصادية.

3- البعد المعنوي والأيديولوجي:

وهو البهد الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.

4 - البعد الاجتماعي:

ويرمي هذا البعد إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من التنمية الاجتماعية والشعور بالانتماء والولاء.

هذا وتتم صياغة الأمن على أربع ركائز أساسية:

أولا: إدراك التهديدات الداخلية والخارجية.

ثانيا: إستراتيجية تنمية قوى الدولة.

ثالثا: توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية وذلك بتوفير معطيات قوة بأشكالها المختلفة.

رابعا: إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها، وتتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية.

من خلال ما استعرض في تحديد مفهوم الأمن ومدى تشابك وتعقد هذا المفهوم – بالإضافة إلى التطورات التي عرفها المجتمع الدولي في الفترة التي عقبت نهاية الحرب الباردة – أوجب إعادة النظر في التصورات النظرية لمفهوم الأمن..مما أعطى دراسات عديدة في هذا المجال فكانت السمة المميزة لهذه المرحلة على مستوى التنظير في العلاقات الدولية هي نهضة الدراسات الأمنية.

IV - الإستراتيجية والأمن : " الإستراتيجية الأمنية "

لقد أصبحت العلاقة بين الاستراتيجية والأمن علاقة متلازمة وهذا نتيجة تعقّــد الظواهر الدولية وانكشاف الداخل على الخارج وتزايد الفواعل والتهديدات بمختلف مستوياتها مما جعل الاستراتيجيات الأمنية تنتقل من استراتيجيات حماية الدولة القومية إلى أبعاد إستراتيجية أخرى تخص حماية الفرد، المجتمع، القيم، والبيئة...

أ- تعريف الإستراتيجية الأمنية:

إن إسقاط تعريف الإستراتيجية على تعريف الأمن ينتج عنه تعريف مركب للإستراتيجية الأمنية كما يلي :

الإستراتيجية الأمنية هي:" مختلف السياسات والأفكار والمناهج التي تهدف إلى تحقيق أهداف الأمن بمختلف أبعاده القومية والاجتماعية،الإنسانية والشاملة في أقل وقت ممكن وبأقل تكلفة ".

ب- الإستراتيجية الأمنية الدولية وإشكالية تراجع سيادة الدولة:

إن التهديدات التي ارتبطت بمفهوم الأمن حاليا أصبحت عالمية، أي يمكن أن تُلمس في كل الدول، وليس إقليم دولة بعينها مثل ما كان عليه الحال في فترة الحرب الباردة، ويمكن تصنيف هذه التهديدات التي يتعرض لها أمن الدول كما يلي:

1 –تهديدات النظام الاقتصادي والاجتماعي الفقر، الأوبئة، مخاطر البيئة.

2- النزاعات بين الدول.

3 – النزاعات الداخلية أو الحروب الأهلية.

4 – الأسلحة النووية، الكيميائية والبيولوجية.

5 – الإرهاب.

6 – الجريمة الدولية المنظمة.

ومن أجل مجابهة هذه المخاطر المعقدة والمتناقضة والمتنوعة اقترح عدد من الباحثين –و منهم أقطاب مدرسة بكوبنهاجن من أمثال Barry Buzan "باري بوزان" وكذلك تقارير لجنة الأمن الإنساني Commission on Human Security – ضرورة توسيع مفهوم الأمن لينتقل من مجرد التعامل مع التهديدات والمخاطر الصلبة (العسكرية) ليشمل التهديدات اللينة منها (غير العسكرية) وهذا يقتضي الربط الفعلي بين مسائل السلم والديمقراطية والتنمية الإنسانية المستدامة والرشادة الأمنية التي تقوم على ضرورة وجود مجموعة من الشروط لمنع تفاقم الحركات المهددة للأمن ومن هذه الشروط ما يلي:

1 – بناء تصور عملي للسلم بإنشاء آليات مجرمة للعدوان أو لجرائم الإبادة أو التصفية العرقية، وهذا ما أقرته معاهدة روما المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية.

2 – تطوير الآليات الدبلوماسية الوقائية لفض النزاعات واحتواء الأزمات قبل انتشارها عبر الحدود .

3– تطوير آليات الدبلوماسية الإنسانية بشكل يُنمّي احتمالات غياب التعديات السافرة لحقوق الإنسان ويحقق تنمية حقوقية فعلية داخل المجتمعات التي خرجت من أزمات سياسية داخلية

4 – ضرورة الإقرار بفلسفة التضامن العالمي عندما تكون هناك أزمات طبيعية أو إنسانية

5– ضرورة تطوير تصور اجتماعي حول الظاهرة الإرهابية والمنطق العملياتي لمحاربتها. فبإمكان مثل هذه الشروط والآليات أن ترفع من المناعة الدولية اتجاه هذه التهديدات والمخاطر بشكل يرفع من وتيرة الإيجابية القيمية العالمية[1].

[1] - امحند برقوق،" عولمة حقوق الإنسان والأمن". متحصل عليه من:
(http://www.maville-bousaada.com/vb/showthread.php?)

ولكن مع هذا وبالرغم من صحة المقاربات الأمنية الحديثة إلا أنها قد تشكل عائقا حقيقيا أمام استمرار سيادة الدولة وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية ؛وبالتالي إعطاء الفرصة للوحدات الدولية الكبرى لتفكيك الوحدات الصغرى والتي لا تتناسب مع مصالحها، وهذا ما يؤدي إلى مزيد من الفوضى في النظام الدولي.

ج - أنواع الاستراتيجيات الأمنية:

1 – إستراتيجية الأمن الوطني:

إن الدولة ومنذ ظهورها بمفهومها الحديث وهي في حالة تأثر مستمر بجملة من التحولات التي تتشكل على ثلاثة مستويات:

- مستوى التحديات التي تنتجه الدول الأخرى.
- مستوى التحديات والتغيرات التي تفرزها البيئة.
- مستوى التحديات الداخلية التي تفرزها البيئة الداخلية.

2 – إستراتيجية الأمن الإنساني:

يتمحور الأمن الإنساني حول أمن الفرد، وذلك لضمان الاستقرار الدائم ليس للدول فقط ولكن للمجتمعات أيضا، ويشير الأمن الإنساني إلى حقوق المواطن في العيش ببيئة مؤَمّنة بعيدا عن العدوان والعنف المنظم.

والأمن الإنساني أيضا هو ضمان أمن الإنسان من الخوف ، القهر،و العنف والتهميش والحاجة (الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي)، أي محاولة خلق ديناميكية تُــدمج الإنسان في الأولويات التنموية والسياسية.

وقد تطرق التقرير الثاني لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 1994م لمفهوم الأمن الإنساني كمنظور جديد للتنمية، تمحور حول الإنسان وحاجاته وكذلك حماية الإنسان من المخاطر المستعصية مثل المجاعة، المرض، القهر السياسي واحتمالات الانقطاع المفاجئ والضار لحاجات الإنسان اليومية. ومن هنا فإن

إستراتيجية الأمن الإنساني تتطلب ضمان الحاجات الإنسانية في المجالات التالية:

- ❖ الأمن الاقتصادي: أي ضمان الحد الأدنى من المدخول لكل فرد.
- ❖ الأمن الغذائي: أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد.
- ❖ الأمن الصحي: أي ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية من الأمراض والوقاية منها.
- ❖ الأمن البيئي : التي يقصد بها حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة.
- ❖ الأمن الفردي: الذي يعني حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة، الدول، الفواعل عبر الدولية.
- ❖ الأمن المجتمعي : الذي يقوم على ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية والقيم من العنف العرقي والطائفي.
- ❖ الأمن السياسي: الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع يضمن ويُرقي حقوق الإنسان[1].

[1] - يحي محمد لمين مستاك، "ماهية الأمن الانساني في ظل القانون الدولي". متحصل عليه من: (http://www.bchaib.net/mas/index.php)

الاستراتيجية والسياسة الخارجية:

حدود الاتفاق والاختلاف

I - ماهية السياسة الخارجية:

أ- مفهوم السياسة الخارجية:

1- التعريفات الكلاسيكية:

هي التعريفات التي تنطلق من الدولة كوحدة تحليل أساسية،وكفاعل وحيد في السياسة الخارجية وتعني بالتحديد الواقعية التقليدية مع آراء "هانس مورغانتو، وريمون آرون "، اللذين يتفقان أن السياسة الخارجية هي القرارات الصادرة عن الدولة والموجهة إلى البيئة الخارجية.

كما عرفها "دانيال باب" Daniel Papp: " السياسة الخارجية هي الأهداف الموجهة للبيئة الخارجية الناتجة عن أفعال الأمن القومي قصد تحقيق أهداف معنية".

تعريف "مارسيل ميرل":" السياسة الخارجية هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود..."، ويفهم من هذا التعريف بأن السياسة الخارجية قرارات وأفعال، فهي قرارات لأنها جزء من النشاط الحكومي الموجه إلى الخارج، وأفعال لأنها تعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود، فما هي إلا مبادئ وأفعال تتخذها هيئات ومؤسسات داخل الدولة،

ميز "مارسيل ميرل" بين نوعين من مواضيع السياسة الخارجية:

- مواضيع السياسة العليا: وتشمل المصالح العليا كقضايا الأمن والدفاع التي تمس جوهر المصلحة الوطنية والحفاظ على الوحدة الترابية والوحدة النقدية.

- مواضيع السياسة الدنيا: وهي جزء من الروتين الدبلوماسي ولا تمس أيا من المصالح الكبرى بالنسبة للدولة كتحديد مناطق الصيد.

2- التعريفات السلوكية:

"هي كل السلوكيات السياسية الهادفة والمؤثرة الناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية،و جملة التفاعلات لمجموعة القرارات الموجهة نحو الخارج".

يعرفها "جيمس روزنو": "السياسة الخارجية هي مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة".

يعرفها "هارولد مارغريت وسبراوت": "السياسة الخارجية هي تلك التصورات والإدراك الذي يحمله صناع القرار حول بيئتهم الداخلية والخارجية والموجهة نحو الخارج".

يعرفها "ريتشارد سنايدر": "السياسة الخارجية هي تلك الأفعال وردود الأفعال المتأثرة بالبيئة الداخلية والخارجية والنفسية...".

3- التعريفات التعددية:

وهي تلك التعريفات التي تقترب من تعدد الفواعل في السياسة الخارجية بأن تشمل الدولة والمنظمات الدولية والأفراد، ويتزعم هذه التعريفات الليبراليون الجدد والتكوينيون التعدديون، بالتركيز على عنصر الاستقلالية للوحدة الدولية وليس السيادة، لتعرف بذلك السياسة الخارجية أنها:" جملة القرارات والمواقف الموجهة للبيئة الخارجية والصادرة عن فاعل مستقل غالبا ما يكون الدولة[1].

ب - أبعاد السياسة الخارجية:

تلك الشروط التي يجب توفرها لوجود السياسة الخارجية وتشمل البعد الخارجي البعد الهدفي، والبعد البرنامجي، والبعد الواحدي و، البعد الرسمي، البعد العلني والبعد الاختياري.

1- البعد الخارجي:

يعني أن تلك السلوكيات موجهة للبيئة الخارجية وأن الأهداف المطلوب تحقيقها مرتبطة بتلك البيئة، وأن ذلك ما يميزها عن السياسة الداخلية.

[1] – توفيق سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية. ط 3،(الأردن: دار وائل، د.س.ن)، ص 13.

2- البعد الهدفي:

إن السياسة الخارجية تتضمن اختيارا لمجموعة من الأهداف وتعبئة بعض الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، فهي ليست مجرد رد فعل عن البيئة الخارجية، ولكنها بالأساس عملية واعية، ولعبة تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية أو التأقلم معها لتحقيق مجموعة من الأهداف، وهنا لا يمكن تصور سياسة خارجية بدون هدف، فالهدف هو بمثابة المتغير المستقل، وطبيعة الهدف راجعة لطبيعة الدولة ومقوماتها ومقدراتها (أهداف الدولة الكبرى تختلف عن أهداف الدولة الصغرى).

3- البعد البرنامجي:

له دور في وجود السياسة الخارجية فهو يتضمن بعدين رئيسين:

- البعد الأول ينصرف إلى التوجهات والأدوار والأهداف والاستراتيجيات - البعد الثاني فهو يتضمن مجموعة القرارات والسلوكيات[1].

ج - محددات السياسة الخارجية:

تشمل محددات داخلية، خارجية ومحددات سيكولوجية.

1- المحددات الداخلية:

وهي تلك العوامل الموجودة داخل حدود الدولة والتي تؤثر على توجهاتها وسلوكياتها الخارجية وتشمل:

1-1- المحددات الجيوبوليتيكية:

تدرس تأثير الجغرافيا على الحياة السياسية وتشمل المساحة والموقع الجغرافي، فالمساحة قد تزيد من قوة الدولة إذا كانت هذه المساحة تتوفر على معادن وثروات، كما تحتل أهمية خاصة في المجال الاستراتيجي العسكري كونها توفر مجالا للتراجع والانسحاب (أي توفر عمقا دفاعيا)، وفي حالات أخرى قد

[1] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية. (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1986م)، ص ص (48، 22).

تشكل المساحة عاملا سلبيا على قوة الدولة إذا كانت لا تملك الإمكانيات والوسائل التي تمكنها من ربط الاتصالات بين أجواء الدولة، وللموقع الجغرافي أيضا أهمية في تأثيره على خيارات الوحدة الدولية وهذا ما أكدته العديد من التحليلات، كما أكد على ذلك " ماكيندر" حول أرض القلب وتأكيده على أن من يحكم أوروبا من الشرق سيسيطر على أرض القلب، ومن يحكم أرض القلب يسيطر على الجزيرة العالمية (الكتلة الأوراسية أوروبا وآسيا) ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم[1].

1-2- المحددات الاقتصادية:

تلعب المحددات الاقتصادية دورا كبيرا في عملية صنع القرار الخارجي، ولتنفيذ أهداف السياسة الخارجية يتطلب توفير الموارد الاقتصادية، وهي الفكرة التي أشار إليها أفلاطون تاريخيا، إن السعي للحصول على النفوذ والتفوق هو السبب في اندلاع الحروب، وإن الدولة تستجيب لمقتضيات البيئة الخارجية انطلاقا من ظروفها الاقتصادية، وهنا يمكن التمييز بين الدول الصناعية والدول الريعية، فتوجهات وأولويات الأولى تختلف عن توجهات وأولويات الثانية، إضافة إلى أن استقلالية القرار الخارجي مرهون بمستوى التحديث، وبمدى توفر تلك الوحدة على الموارد وهذا الوضع قد يمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة.

1-3- المحددات البشرية:

هي الأساس الذي يقاس به وضع قوة الدولة وهنا يمكن قياسها وفق جملة من المعايير:

- أولها يتعلق بالوعي ودرجة الارتباط بالوطن ومدى الاستعداد بالتضحية،
- مقياس التجانس الاجتماعي (عرقيا ومذهبيا وطائفيا)

---

[1] – عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة.ج 2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،[د.ت.ن])، ص ص (70،71).

- معيار مستوى التعلم ومرتبط بعدد العلماء في المجتمع وقدرتهم على الإنتاج العلمي ونسبة الأمية والمتعلمين

- معيار المستوى الاجتماعي من خلال مدى توفر اليد العاملة الماهرة ومعدل الدخل الوطني والتفاوت الطبقي

- المعيار الكمي وما له من دور بالغ الأهمية في السياسة الخارجية للدولة فحجم السكان له أهمية، خاصة من الناحية الاقتصادية والناحية العسكرية.

إلى جانب هذه المحددات الأساسية هناك محددات أخرى لها أيضا تأثير بالغ كالمحددات العقائدية والتي تشمل الدين ومستوى التجانس الديني وتأثيره على صناع القرار،حيث شهد حضورا قويا خاصة بعد الحرب الباردة في إطار الصراع الحضاري، إضافة إلى دور العوامل المجتمعية بما تحتويه من الشخصية القومية ومدى توفر عنصر الولاء ومستوى المشكلات الاجتماعية.

2- المحددات الخارجية:

تلك العوامل الموجودة خارج حدود الدولة، لتتمثل هذه العوامل في كل من الوحدات والفواعل المتفاعلة من حيث عددها وطبيعتها وكذلك طبيعة بنية النظام الدولي (ثنائي القطبية، أحادي القطبية ومتعدد الأقطاب)، وكذلك مستوى التحالفات، التكامل، الاعتماد المتبادل ودرجة الفوضى في هذا النظام، إضافة إلى طبيعة العمليات السياسية العالمية (تعايش سلمي، عدم الانحياز...الخ)، ودرجة مَأسَسة النظام الدولي وقواعده الرسمية والعرفية التي تضع القيود أمام سلوك الدولة وتحدد معايير السلوك المقبول،وغير المقبول[1].

3- المحددات الشخصية:

تلك المتغيرات المرتبطة بشخصية القائد، وترتبط بدرجة اهتمام صناع القرار بالسياسة الخارجية، وأسلوب الوصول إلى الحكم ودرجة الخبرة حيث كلما

[1] - جونسن لويد، تفسير السياسة الخارجية. ترجمة: محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد السليم. (السعودية: مطابع جامعة الملك سعود، 1989م)، ص ص (289-294).

زادت درجة الخبرة عند القائد السياسي تزداد درجة التأثير على السياسة الخارجية والعكس صحيح، ومستوى الانغلاق والانفتاح وطبيعة إدراكاته وتصوراته،وانطباعاته اتجاه بيئته الداخلية والخارجية، ففي النهاية الدولة مرتبطة بالأشخاص الذين يسيرونها[1].

د- أدوات السياسة الخارجية:

تتنوع أدوات السياسة الخارجية وتختلف بين القوة الصلبة والقوة الناعمة.

1- الدبلوماسية والتفاوض (القوة الناعمة):

تعتبر الدبلوماسية الوسيلة الأولى لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية للدولة والأكثر عقلانية كونها أقل كلفة، فهي إدارة الشؤون الخارجية للدولة عبر التفاوض، والوضع الأنموذجي الذي تطبق فيه الدبلوماسية هو وضع التفاوض الذي يشمل عناصر النزاع والمصالح المشتركة والمكملة التي تستلزم تبادل مختلف الأهداف.

2- الوسيلة العسكرية (القوة الصلبة):

تعتبر إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية رغم أنها باهظة التكاليف مقارنة بالدبلوماسية وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي، إلا أنها مع ذلك تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي والقوة الناعمة، كونها تهيء خلفية من الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية والتفاوض من مركز القوة، إذ لا يمكن لدولة تسندها قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية، والقوة العسكرية تستخدم في أكثر من مظهر واحد، بالإضافة للاستخدام التقليدي وهو الاستخدام الفعلي وقت الحرب للدفاع أو الهجوم، تستخدم أيضا وقت السلم للضغط والردع وما يترتب عليهما من رضوخ الأطراف الأخرى وتحقيق المصالح القومية[2].

---

[1] – جونسن لويد، المرجع السابق، ص 15.

[2] - Reynolds Patrick, **Introduction to international relations.** 5ed, (London: Longman group limited, 1998), p.129-131.

3- الوسيلة الاقتصادية (الجزرة):

تكمن أهمية هذه الأداة في عاملين:

- الأول: احتلت الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلم أوليات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة.

- الثاني: زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب على هذا الاعتماد من زيادة في أهمية وأولوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية، ويتجلى دورها في المساعدات من خلال دور صندوق النقد والبنك الدوليين.

4- الدعاية:

تعني الدعاية محاولة منظمة للتأثير على عقول وعواطف وسلوك جماعة معينة تحقيقا لهدف معين، وتشترك الدعاية مع الدبلوماسية في أنها نشاط كلامي بالدرجة الأولى، غير أنها تختلف عن الدبلوماسية في أنها توجه إلى شعوب الدول الأخرى لا إلى حكوماتها وهو ما يسمى بالقوة الجاذبة، ويتم هذا من خلال الإذاعة والصحافة والتلفزيون[1].

هـ- أهداف السياسة الخارجية:

إن هناك ثلاثة معايير لتصنيف الأهداف في السياسة الخارجية:

- القيمة المتعلقة بالهدف وبالتالي درجة الالتزام بتحقيقه.
- عامل الوقت المخصص لخدمة الهدف.
- نوع المطالب التي يتوجب تحقيقها في النظام الدولي أو الإقليمي للدولة لخدمة الهدف ومن ثم يمكن تصنيف الأهداف إلى:

1- الأهداف المحورية:

التي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث قد تكون علة وجود الدولة أحيانا، كالسيادة الوطنية وحماية الحدود والأمن القومي

---

[1]- Chaerles Kegley w, jr.andeugener.wittkopf, **American foreignpolicy: pattern and process.** (new york, 1991), p.131.

للدولة، ولهذه الأهداف أهمية قصوى وبالتالي توظف لها كافة الإمكانيات والوسائل للحفاظ عليها.

2- الأهداف المتوسطة:

هي التي تفرض إحداث تغيير في المحيط الخارجي للدولة والالتزام بهده الأهداف جديٌّ وطبيعيٌّ من قِـبَـل الدولة بالرغم من أنها لا توازي فئة الأهداف المحورية، ومن بينها بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية،ولعب دور كبير في المحيط الخارجي وخدمة المصالح العامة للدولة[1]، وهي أهداف متغيرة وترتبط بقضايا معينة وينتهي دورها بانتهاء موضوعها، والمثال على ذلك دول الخليج التي كانت مساندة للعراق وغير معادية لإيران في الحرب بينهما، ولكن بحل النزاع عادت العلاقات إلى طبيعتها.

3 - الأهداف بعدية المدى:

هي الأهداف التي توضع نتيجة خطط مدروسة لتحسين الأهداف الكبرى لدولة ما والتي تعكس تصورا فلسفيا أو عاما عند تحديد معين لمحيطها، ولا تقوم الدولة عادة بشحن كامل طاقتها وإمكانياتها لخدمة هذه الأهداف، وتمثل هذه الأخيرة تصورا معينا لبنية النظام الدولي أو النظام الإقليمي المباشر، ويمكن إضافة أهداف أخرى كزيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة، الدفاع عن الأيديولوجية، العمل على نشرها في الخارج وأهداف ثقافية كالدفاع عن التراث الثقافي والمحافظة عليه، وهذا نظرا للدور الكبير الذي أضحت تلعبه العوامل والأبعاد الثقافية والحضارية في التأثير على سلوكيات وتوجهات الدول.

إن الأهداف بالنسبة للدولة ليست متساوية في أهميتها بل هي متدرجة من حيث الأهمية، يمكن تحديد الأهداف الأساسية لكل دولة في:

1. المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي من خلال:

---

[1] – ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية. (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985م)، ص 175.

- إقامة علاقات جيدة مع جيرانها.
- الدخول في تحالفات مختلفة المظاهر مع غيرها من الدول.
- الحصول على معونات عسكرية واقتصادية، والدخول في معاهدات رسمية وتكتلات عسكرية، سياسية واقتصادية.

2. زيادة قوة الدولة الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة وأمنها، فقوة الدولة هي مزيج من مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية، البشرية، الجغرافية، التكنولوجية والنفسية، وقوة الدولة هي التي تحدد سياستها الخارجية لأن السياسة الخارجية ترتبط وتستند إلى قوة الدولة.
3. تطور المستوى الاقتصادي للدولة والذي يعتبر هدفا هاما من أهداف الدولة، بل إن وجود الدولة يستند إلى وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثورة الوطنية، إضافة إلى الأهداف السابقة يمكن إدراج جملة من الأهداف الثانوية للسياسة الخارجية منها:

1- العمل على نشر الأيديولوجية والثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها.

2- العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي والدولي.

II- حدود الاتفاق والاختلاف بين الإستراتيجية والسياسة الخارجية:

أ - الاتفاق بين الإستراتيجية والسياسة الخارجية:

1- خدمة المصلحة الوطنية:

إن القواعد الإستراتيجية لا تشتق فقط من الغاية الأولية للدفاع عن الإقليم الدولي، وإنما يمكن أن تكون لتحقيق المصالح التي يُعتقد أنها حيوية في أمن الدولة من أجل الاستعداد المسبق لما يتم القيام به، وكما يعتقد الواقعيون فثروة بريطانيا وقوتها في القرن التاسع عشر تعتمد على إمبراطوريتها العالمية الواسعة ونظام تجارتها العالمي، وبالتالي أصبح يُنظر للدفاع عن النظام

الإمبراطوري – وخاصة شبكة المواصلات للإمبراطورية – كمصلحة حيوية في السياسة الخارجية البريطانية، ولذلك كانت هذه الأخيرة دائما تأخذ بعين الاعتبار التهديدات الموجهة لمثل هذه المواصلات،وتضع الاستراتيجيات اللازمة لحماية الموارد العابرة للبحار والمحيطات نحو الإقليم البريطاني[1] ويعتقد "رينولدز" أن الحدود المفروضة على السياسة الخارجية من قِـبل الاعتبارات الإستراتيجية تتباين تبعا للتهديدات الموجودة، ومدى أهمية المصالح المركز عليها، وأيضا علاقتها بتحديد مراكز القوة الأخرى ودرجة القابلية الطبيعية للدفاع.

بالإضافة إلى ذلك نشير إلى علاقة الأمن القومي بالإستراتيجية حيث يقوم على امتلاك الدولة لعناصر القوة الإستراتيجية أو بعضها، والتي تتيح للدولة امتلاك إرادتها الوطنية وتوفير السند المطلوب لتحقيق المصالح والإستراتيجية الوطنية، فضلا عن تأمين تلك المصالح ودفع التهديدات الخارجية.

كما تهتم الإستراتيجية القومية بتنسيق الأمن القومي للدولة كي يتلاءم مع النواحي السياسية، الدبلوماسية، العسكرية، الدعائية والاقتصادية، وهو من اختصاص رئيس الدولة، وبالتالي فالإستراتيجية بما تتضمنه من مخطط ومبادئ تعكس مكونات الأمن القومي.

2- الإستراتيجية العسكرية أداة من أدوات السياسة الخارجية:

الإستراتيجية العسكرية في أعلى مستوياتها تأتي بعد الإستراتيجية الكلية أو ما يطلقون عليه الإستراتيجية القومية المباشرة، وفي المجال العسكري تنقسم الإستراتيجية العسكرية إلى:

– الإستراتيجية العليا (Strategy): وهي التي توجه سير الحرب وتضع مخططات لاستخدام كل قدرات الدولة لكسب أهداف الحرب، غايتها النهائية قهر العدو وتجريده من سلاحه وفرض إدارة الطرف المنتصر عليه.

[1] – عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية. (الجزائر: دار هومة، 2010 م)، ص 154.

- التعبئة(Tactics) : هي نظرية استخدام القوات المسلحة في الاشتباك أو هي (فن استخدام الأسلحة في المعركة على أكبر قدرة من الفاعلية).

- الشؤون الإدارية (Logistics) : ويقصد بها هنا مفهومها الواسع والذي يشمل الإمداد والمساعدة وهي (فن التحركات ونقل المعدات والأسلحة إلى ميدان المعركة).

تأتي الإستراتيجية العسكرية لتضع تخطيط استخدام القوة العسكرية لبلوغ الغاية التي تم تحديدها، فتربط الإستراتيجية العسكرية بالحرب وهي توائم بين الوسائل العسكرية مدعمة بالوسائل الأخرى لتحقيق الأهداف السياسية للحرب[1]، ومن هنا فإن الإستراتيجية العسكرية البحتة تعني: " فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة، ويحددها القائد العسكري في نطاق قيادته مع الالتزام بالارتباطات التي توضع له في هذا المجال".

تُعدّ الحربُ جزءاً من العلاقات السياسية، فهي لا تشكل شيئا مستقلا، كون العلاقات السياسية بين الحكومات هي التي تؤدي إلى الحرب، ولا تـنقطع هذه العلاقات السياسية مع اندلاع الحرب، بل على العكس فالحرب لا تشكل سوى استمرار للعلاقات السياسية، مع استخدام وسائل جديدة أخرى.

أو كما يرى " كلاوزفيتش" في كتابه (في الحرب) إن الإستراتيجية: "هي فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب، أي أن الإستراتيجية تضع مخطط الحرب، وتحدد التطور المتوقع لمختلف المعارك التي تتألف منها الحرب، كما تحدد الاشتباكات التي ستقع في كل معركة "[2].

إن ما تسعى إليه الدول من الحرب هو الهدف، أما ما تبحث عن بلوغه من خلال الحرب فهو الهدف الوسيط، وتحدد هذه الفكرة الأساسية سير الحرب كلها،

---

[1] - علاء أبو عامر، مرجع سابق، ص 186.

[2] - المرجع نفسه.

كما تحدد امتداد الوسائل وحدود القدرة التي ينبغي تطويرها، ويظهر تأثيرها على العمل كله ويتغلغل في أدق تفاصيله، وإن كان سحق العدو هو الهدف الطبيعي للعمل الحربي، فإن معظم الحروب تبدو وكأنها حقد متبادل سيطر على الطرفين المتنازعين يدفع كل واحد منهما إلى حمل السلاح، لحماية نفسه وبث الرعب بين صفوف خصمه والقيام بضربة خاطفة إذا ما سمحت الظروف بذلك.

لقد جاء الأستاذ الأمريكي "هاري يارجر" Harry Yarger المختص في تدريس الإستراتيجية بتعريف عام للإستراتيجية يقول فيه: " في إطار الدولة، الإستراتيجية هي استعمال وسائل قوة معينة (سياسية، دبلوماسية، عسكرية، وإعلامية) لتحقيق الأهداف السياسية للدولة بالتعاون أو التنافس مع فواعل أخرى تسعى لتحقيق أهدافها الخاصة المحتمل أن تكون متعارضة مع مصالحها، وبعبارة أخرى إنها استعمال القوة الذاتية للموارد الوطنية والمجتمعية للدولة من أجل أهداف سياسية في محيط حركي تنافسي بارز"[1].

يمكن اعتبارها كمحاولة التأثير المنهجي في المحيط الاستراتيجي للدولة، بهدف جعله أكثر ملاءمة للمصالح الوطنية، وتمكينها من تحسين مكانتها بين الدول ويتم هذا في إطار السياسة الوطنية التي تحدد المصالح والمكانة الوطنية، التي تريد أن تصل إليها الدولة بالنسبة لغيرها من الدول[2].

إن للإستراتيجية عدة مستويات، ولكن قد تختلف هذه المستويات عند الممارسين والباحثين في الزمان والمكان، إلا أنها تقع بين المستوى الأعلى الذي يعد الإستراتيجية هي السياسة الوطنية، والمستوى الأدنى الذي يتمثل في الفن التطبيقي والتكتيك

وبصفة عامة يمكن أن نميز بين المستويات الآتية في الإستراتيجية[3]:

---

[1] – حسين سنطوح، الاستراتيجية: دراسة وفن في دراسات استراتيجية. (الجزائر: دار الخلدونية، العدد: 04،2007 م)، ص 60.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه، ص 61.

- الإستراتيجية الشاملة: تهتم بكل قطاعات الدولة وهدفها خدمة السياسة الوطنية في إيجاد المكانة اللائقة بالدولة، وتحسينها في النظام الدولي من خلال تنمية قطاعاتها المختلفة.
- إستراتيجية الأمن القومي: هدفها تنسيق القوة القومية (دبلوماسية، اقتصادية، عسكرية وإعلامية) لتحقيق الأهداف التي تساهم في الأمن القومي.
- الإستراتيجية العليا: هدفها هو تنسيق كل موارد الأمة أو مجموعة من الأمم لتحقيق الهدف السياسي من الحرب.
- الإستراتيجية العسكرية القومية: وهدفها تطوير مفاهيم إستراتيجية متكاملة وسبل العمل الموجه لتحقيق أهداف السياسية الأمنية والإستراتيجية باستعمال القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها.
- الإستراتيجية التطبيقية أو الميدانية: وهي الإستراتيجية التي تحدد الطريقة التي تستعمل بها القوة العسكرية في الحرب لتحقيق أهدافها.

تطرح أهمية الإستراتيجية العسكرية في صياغة السياسة الخارجية للدولة في المناطق غير المستقرة من العالم،أو تلك التي تشهد سباقا للتسلح أو أزمات دولية بشكل مستمر، مثل منطقة الشرق الأوسط.. وبالتالي فإن الإستراتيجية العسكرية في أعلى مستوياتها تأتي بعد الإستراتيجية الكلية أو ما يطلق عليه الإستراتيجية القومية.

الحرب كذلك جزء من العلاقات السياسية فهي لا تشكل شيئا مستقلا، كون العلاقات السياسية بين الحكومات والأمم هي التي ستؤدي إلى الحرب، ولا تنقطع هذه العلاقات السياسية مع اندلاع الحرب، بل تستمر استمرارا لهذه العلاقات باستخدام وسائل عنيفة، إن ما تريده الدول من الحرب هو تحقيق الهدف الذي يعتبر من أولويات سياستها الخارجية، وعلى أساس هذا الهدف الاستراتيجي الذي وضع لتحقيقه، تحدد الوسائل وحدود القدرة التي ينبغي تطويرها،

فالإستراتيجية إذن هي أداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التي تضعها الدولة[1].

3 - الإستراتيجية والدبلوماسية:

إن الإستراتيجية مرتبطة ارتباطا وثيقا برجال السياسة والدبلوماسية، فالإستراتيجية والدبلوماسية وجهان متكاملان لفن السياسة، حيث أن فن السياسة هو فن إدارة التعامل مع الدول الأخرى بمقتضى المصالح القومية ومن وحدة فن السياسة تأتي فكرة تكامل الإستراتيجية والدبلوماسية، فكل منهما فن يتكامل مع الآخر كمظهر من مظهري فن السياسة الواحدة[2].

وقد أوضح "ريمون آرون" أن الإستراتيجية والدبلوماسية كلتاهما خاضعتان للسياسة أي لرؤية المجموعة أو مسؤوليها حول المصلحة الوطنية[3]. يضيف أن السياسة في وقت السلم تستخدم الوسائل الدبلوماسية دون استبعاد اللجوء إلى السلاح من باب التهديد على الأقل، وفي زمن الحرب لا تستغني السياسة عن الدبلوماسية طالما أن هذه الأخيرة هي التي تقود العلاقات مع الحلفاء والمحايدين، وأنها تواصل بصورة ضمنية العمل إزاء العدو، سواء التهديد بالتدمير أو بفرض حل سلمي عليه.

إذن تستخدم الدبلوماسية في زمن السلم، وتستخدم الإستراتيجية في زمن الحرب، إلا أن كل منهما لا تستبعد الأخرى بصورة نهائية، ففي زمن السلم قد تلجأ القيادة السياسية لدولة ما إلى التلويح في تعاملها مع قيادة دولة أخرى باستخدام القوة، أو القيام ببعض الأعمال العسكرية للإشارة إلى قدرتها على الدخول في الحرب، كما أن الاتصالات الدبلوماسية قد تتخلل بشكل أو بآخر العمليات العسكرية التي تجري بين دولتين لأسباب معينة.

---

[1] – نسيمة طويل، مرجع سابق.

[2] – علاء أبو عامر، مرجع سابق، ص 184.

[3] – المرجع نفسه، ص 185.

فالدبلوماسية كالإستراتيجية كل في مجاله ووقته، هي عقل الدولة الذي يصهر قوامها الخام في طاقة فعالة، ثم يُقدّر قوة هذه الطاقة ويتحسس استخدامها في المجال الدولي على مقتضى مصالحه القومية.

ويمكن التمييز بين مستويات ثلاثة للدبلوماسية، تتدرج في القوة تدرجا ينتهي إلى الإستراتيجية، وذلك استنادا إلى التقدير الصادق للطاقات القومية في العلاقات الدولية من جانب دبلوماسية الدولة وإستراتيجيتها[1]:

- الدبلوماسية الخافضة: ذات الطاقات الضعيفة.
- الدبلوماسية الجهورة: ذات الطاقات المقبولة.
- الدبلوماسية المتعجرفة: ذات الطاقات القادرة.
- الدبلوماسية المهددة: ذات الطاقات الفائقة.
- الدبلوماسية الهجومية: ذات الطاقات الفائضة.

إن الدبلوماسية والإستراتيجية أداتان لسياسة واحدة، ورغم أن الأولى تعتمد عموما إلى الإقناع والثانية تقوم على الإكراه، إلا أنهما ترميان إلى تحقيق هدف واحد وهو التأثير في إرادة دولة ما كي تستجيب لإرادة دولة أخرى.

4 - التداخل بين الإستراتيجية والسياسة الخارجية في نوعية التكتيكات:

إن هذه التكتيكات عديدة ومتنوعة ومنها التي تعتمد على استخدام عنصر المناورة ضمن الإطار الاستراتيجي العام لهذه السياسة الخارجية بكل ما يتضمنه هذا الإطار من أهداف قومية ومصالح أساسية والتزامات دولية، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات الدول التي تمسها تلك السياسات، وتتضح أهمية المناورات كأداة تكتيكية من واقع أنه لا يوجد في السياسة الدولية موقف ساكن أو مستقر، وإنما

[1] – علاء أبو عامر، مرجع سابق، ص 186.

تكون كل المواقف الدولية في حركة مستمرة مما يجعلها قابلة للتغيير في شتى الاتجاهات وفق ما تفرضه تغيرات الظروف[1].

من التكتيكات الأخرى التي تستخدمها الدول: أداة التدخل وهي من أكثر الأدوات استخداما في السياسات الخارجية، والدول عندما تفعل ذلك، فإنها لا تقدم البحث عن المبررات التي تساند بها تدخلاتها في شؤون الدول الأخرى، كزعمها أن التدخل يتم لحماية مواطنيها في هذه الدولة الأخرى، أو لإحباط عدوان مسلح يوشك أن يقع ضدها، أو لمنع اختلال ميزان القوة القائم بينها وبين الدول الأخرى في غير صالحها، وما إلى غير ذلك من الذرائع والمبررات[2].

و هناك كذلك تكتيك الحلول النصفية أو الحلول الوسط، والذي يهدف بطبيعته إلى التخفيف من حدة التوترات التي تشوب علاقات الدولة بالطرف الخارجي الذي يُجري تقديم هذا الحل الوسط لصالحه، وقد يفيد هذا التكتيك أحيانا في منع تفاقم التوتر وتصاعده باتجاه نشوب الحرب[3]، ومن تلك التكتيكات أيضا، العمل السري ضد الدول الأخرى، ويأخذ طابع التجسس أو التحريض ضد السلطة الحاكمة في الدولة الأخرى.

ب - نقاط الاختلاف بين الإستراتيجية والسياسة الخارجية:

1 - من حيث مجال النطاق النظري والتطبيقي:

تعمل الإستراتيجية في المجالات كافة منها الداخلية والخارجية، التي تشمل المسائل السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.... بحيث أصبح هناك إستراتيجية عسكرية، إستراتيجية سياسية، إستراتيجية اقتصادية إستراتيجية اجتماعية وثقافية إضافة إلى الإستراتيجية العليا الشاملة للدول، بينما يقتصر مجال السياسة الخارجية على المجال الخارجي

---

[1] – إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع. ط 1، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011 م)، ص 164.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه، ص 165.

للدولة، على الرغم من أن السياسة الخارجية هي نتاج البيئة الداخلية ونابعة من الداخل، ولكن اختصاصها العلاقات الخارجية عكس الإستراتيجية التي تعمل في الداخل والخارج[1].

فالتمييز بين الإستراتيجية والسياسة الخارجية ـــــ والتي هي جزء من العلاقات الدولية التي تُعبّر بدورها عن الجانب السياسي الرسمي للدولة ـــــ ينطلق من كون السياسة الخارجية تعتمد على مجموعة من الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة، فتحرك السياسة الخارجية ومن ضمنها الدبلوماسية والتي هي كلها تنطوي تحت لواء العلاقات الدولية كأداة من أدوات الإستراتيجية، داخل إطار بيئتها الخارجية (الإقليمية والدولية)، وبذلك تتلخص العلاقة بين السياسة الخارجية والإستراتيجية في العلاقة بين الوسيلة والهدف بوصف الإستراتيجية الإطار الغائي الذي يضم الوسيلة وهي السياسة الخارجية.

2- من حيث المجالات :

على الرغم من نشوء الإستراتجية كمفهوم في الجانب العسكري والحربي، إلا أنها استطاعت أن تُكوّنَ لها مفهوما جامعا بفعل التطورات الكبيرة التي حدثت في المجتمعات وأساليب الحروب، وإدارة الدول خصوصا بعد تطور المجتمعات وتطور طبيعة الحياة وزيادة المتطلبات البشرية، وحصول الترابط بين الحرب من جهة وبين السياسة والمجتمع من جهة أخرى، وقد نُقل مفهوم الاستراتجية من ميدان الحرب إلى ميدان السياسة، بحيث أصبح الفعل العسكري هو أحد أدوات الاستراتجية ويعد أحد تفرعاتها الكثيرة إلى جانب السياسة والاقتصاد وغيرها

[1] – أغوان على بشار بكر، "جدلية العلاقة بين الإستراتيجية والعلاقات الدولية"، متحصل عليه من: (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?)، تاريخ الاطلاع: (2013/02/07).

من الأدوات التي سخرت لكي تحقق غاياتها، وبعد ذلك أُدخلت الاستراتيجية في جميع تفاصيل الحياة[1]، حيث أضحت استراتيجية شاملة باستخداماتها لموارد الأمة كافة وشاملة في أهدافها لتحقيق طموحاتها، بحيث خرجت من الأيادي العسكرية ودخلت جميع الحقول ووُصفت بالشمول لتنفرد بهذه المميزات عن السياسة الخارجية.

[1] – أغوان على بشار بكر، المرجع السابق.

التطور، الاختلاف والتحول:

بين الاستراتيجية التقليدية والحديثة

I - التطور من الاستراتيجية التقليدية إلى الاستراتيجية الحديثة:

ان الفكر الاستراتيجي يمتد تاريخيا إلى الحضارات والإمبراطوريات القديمة حيث كانت الحروب والمعارك تُخاض بجيوش وخطط عسكرية متنوعة، رغم ذلك يبدو أن العديد من المعنيين بالدراسات الإستراتيجية يعتبرون أن بداية التفكير الاستراتيجي التقليدي المنظم يقترن بظهور الدولة القومية، إذْ بظهورها نشطت الدراسات العسكرية التي أخذت تُعنى بالجوانب التنظيمية والتعبوية لكيفية استخدام القوات المسلحة النظامية وبمختلف صنوفها القتالية في الميدان، إلا أن التطور المتميز في طبيعة السلاح بظهور السلاح النووي كان نقطة بداية الإستراتيجية الحديثة التي دخلت عالم الأبحاث الأكاديمية والتخصص العلمي لتضيف بذلك نظريات إستراتيجية جديدة سيطرت على أفكار القادة السياسيين والعسكريين أثناء الحرب الباردة.

أ- مرحلة الإستراتيجية التقليدية من القرن 17 إلى 1945:

لقد كانت الإستراتيجية ولفترة طويلة من الزمن علم وفن كبار القادة ولم تكن تشغل إلا اهتمام قلة صغيرة من الناس، ثم انتقلت معرفتها من جيل إلى جيل بشكل سري مغلق وهذا ما جعل الدراسات في الإستراتيجية التقليدية قليلة جدا، ولكن يمكن إدراج أهم خصائصها فيمايلي:

- جوهر الإستراتيجية التقليدية هو المعركة البرية والتي تقوم بالأساس على الأعداد الكبيرة للجيوش المنظمة والمتناسقة[1]، حيث يقف الجيشان كلا منهما

[1] – محمد نصر مهنا، تطور السياسات العالمية الاستراتيجية القومية. (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007 م)، ص 248.

أمام الآخر ويتقدم كل منهما نحو الآخر حتى يقع الصدام وتكون نتيجته النصر أو الخسارة[1].

- يعتبر كذلك الجانب المعنوي ذا أهمية كبيرة في الإستراتيجية التقليدية فحسب رأي الاستراتيجيين انهيار الروح المعنوية للجيش تفقده ترابطه ببعضه بعضا وتعجزه عن القدرة على تنفيذ أوامر قادته، بل هناك من يرى أن الهزيمة المعنوية أهم بكثير من النتيجة المادية.
- قدرة القادة على تفهم التغيرات المستمرة التي تحدث في فنون الحرب، فالدولة تضع إستراتيجيتها على قواعد معينة وعلى أساس ما تملك من أسلحة وقوات، فإذا فاجأها العدو بسلاح جديد، أو أسلوب قد ابتكره، تتجلى القدرة في إدراك هذا التغيير، والكشف عن الخطط والأسلحة الجديدة وهذه القدرة كانت فـــنًّا من فنون الإستراتيجية التقليدية.
- كما تميزت هذه الإستراتيجية بحدودها الضيقة فقد كانت عبارة عن استخدام الوسائل العسكرية لتنفيذ وتحقيق الأهداف السياسية، وهي بذلك صُـمِّمت لتكون العلم العسكري الذي يهدف إلى حشد الموارد اللازمة لكسر الخصم[2].

وعلى هذا الأساس يمكن ذكر أهم الاستراتيجيات التقليدية التي تم وضعها من قبل أشهر مفكري الإستراتيجية:

---

[1] – بطرس بطرس غالي، "الأبعاد الجديدة للإستراتيجية الدولية". متحصل عليه من : (http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=2157&ied=1638)، تاريخ الاطلاع: (28/02/2013، الساعة: 12:50).

[2] - Charles philippe david , **La Guerre et La Paix: Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie**.(paris: Références inédites ,1997),P.200.

1- الاستراتيجيات البرية:

حيث أسسها العديد من المفكرين الذين أثروا في الفكر الاستراتيجي التقليدي وذلك لاستغلال الظروف الميدانية للمعركة لتحقيق النصر، وتنقسم هذه الاستراتيجيات إلى:

1-1- الإستراتيجية المباشرة:

من أنصار هذه الإستراتيجية "ميكيافلي" (1469-1527) الذي كان يرى أن الهدف الأساسي من الحروب هو التدمير الكلي للعدو والنصر من أجل مصلحة الأمة وبالتالي فمفهوم الإستراتيجية عنده يعني الحرب الكلية، كما كان "ميكيافلي" أول من روّج لفكرة تنظيم الجيوش - بدل الجيوش المرتزقة - وإخضاعهم لتدريب منتظم[1].

وقد ركز في كتابه " فن الحرب " على فكرة نزع الحرب من المفاهيم الأخلاقية والدينية والإقطاعية وفسرها بأسباب اقتصادية وسياسية وقومية ودستورية، وطرح مفهوما يقضي بجعل الدولة كلها تنخرط في الحرب وضرورة استمرار الحرب حتى الحصول على نتيجة في مصلحة الأمة كلها، وليس لإرضاء رأس الدولة فالحرب تشن من قبل كل الأمة وبالمقابل يجب أن يكون هدف النصر لأجل مصلحة الأمة كلها[2].

كذلك نجد المفكر "كلاوزفيش" (1780-1831) الذي كان أول مفكر اعترف بخاصية ظاهرة الحرب وطبيعتها المختلفة عن طبيعة الظواهر الإنسانية والاجتماعية الأخرى، كما أنه كان أول من وضع نظرية فلسفية للحرب[3].

لقد أثرت كتابات "كلاوزفينش" حول إستراتيجية الحروب على أفكار القادة العسكريين فهو يرى أن الهدف الأساسي للحرب هو إبادة قوات العدو عن

---

[1] - Ibid, P 203.

[2] - منير شفيق، مرجع سابق، ص 38.

[3] - حسين سنطوح، "الاستراتيجية دراسة وفن"، دراسات إستراتيجية. (العدد 04، الجزائر: مركز البصيرة، 1996م)، ص 52.

طريق استخدام تدريجي للقدرات الهجومية،و هكذا كانت تقوم إستراتيجيته على فكرة الحرب الشاملة أو الحرب المطلقة التي تنتهي دائما بسحق العدو،و الإطاحة به ولن يتحقق ذلك إلا بالتفوق العددي للجيوش.

فالإستراتيجية المباشرة عنده هي الدخول في مواجهات وصدامات مباشرة مع الأعداء دون اللجوء إلى مناورات حربية ويعتمد ذلك بالأساس على حجم الجيوش.

كما يرى أن " الأهداف السياسة هي النهاية والحرب هي الوسيلة ولا يمكن أن تحقق الوسائل أغراضها بدون الوصول إلى النهاية " هذه هي وجهة النظر الأساسية التي تكشف عنها واحدة من أشهر الجمل التي في كتابة " في الحرب " والتي جاء فيها: "الحرب ليست أي شيء غير استمرار سياسة الدول بوسائل مختلفة"[1].

ولقد حظيت هذه الإستراتيجية باهتمام كبير بين القادة العسكريين، حيث تم تطبيقها خلال الحرب العالمية الأولى باعتماد كل الأطراف المتحاربة إستراتيجية واحدة تقوم على الهجوم الكثيف الكاسح لسحق القوات الرئيسية للعدو، فهي إستراتيجية القرار الحاسم في المعركة عن طريق تركيز قوات متفوقة على قوات العدو الرئيسية والعمل على سحقها من خلال الالتفاف حول الأجنحة أو شق الجبهة بهجمات جماعية مباشرة.

1-2- الإستراتيجية غير المباشرة:

لقد كان "سان تزو" أقدم مفكر ركز على الإستراتيجية غير المباشرة وذلك باستخدام وسائل تؤدي إلى النصر بحد أدنى من التكاليف[2].

و لكن التطور الجوهري والحقيقي لهذه الإستراتيجية كان على يد "ليدل هارت" الذي بلور نظرية الإستراتيجية والاقتراب غير المباشر عام 1930 م إلا أن

---

[1] – إدوارد ميد إيرل وآخرون، رواد الإستراتيجية الحديثة. تر: محمد عبد الفتاح ابراهيم. (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1956 م)، ص 284.

[2] - Charles philippe david,Op.cit, P 205.

الفكر العسكري البريطاني المحافظ حال دون الاستفادة منها، فتبناها الألمان وعالجوها نظريا وعلميا وخاضوا بها معارك الحرب العالمية الثانية[1].

وتقوم هذه النظرية على أساس مفاجأة الخصم من ناحية غير متوقعة لأن الهجوم من جهة يتوقعها العدو لا يؤثر على توازنه فتستمر قدرته على المقاومة[2].

وقد قسم "ليدل هارت" هذه الإستراتيجية لقسمين أحدهما مادي يستهدف القوات المعادية والآخر معنوي موجه نحو مركز تفكير العدو وجهازه العصبي وذلك لشل عمله ومنعه من التفكير والتخطيط والتعزيز.

ويرى "ليدل هارت" من خلال تحليله التاريخي للمعارك الحاسمة أن الهجوم غير المباشر يتمثل في الأمور التالية:

- تهديد جوانب الخصم ماديا والتأثير عليه معنويا.
- الالتفاف حول المواقع الدفاعية المحصّنة وعدم الاشتباك مع الأعداء.
- الاعتماد على العوامل النفسية.

كان "أندريه بوفر" من المهتمين بالإستراتيجية غير المباشرة حيث أدخل عليها إضافات جديدة على ضوء خبرته العسكرية، فهو يرى أن الفكرة الأساسية للإستراتيجية غير المباشرة تكمن في عدم محاولة مجابهة العدو في اختبار مباشر للقوة أو على الأقل عدم التعرض له إلا بعد عملية تحضيرية يكون الغرض منها إفقاد توازنه. كما يرى (بوفر) أن كل وضع إستراتيجي يعتمد في جوهره على تفاعل ثلاثة عوامل، عامل الزمان وعامل المكان وعامل القوة بشقيها المادي والمعنوي، والعنصر الذي يتحكم في هذه العوامل الثلاثة هو عنصر المناورة، إذ هي التي تحدد وقت المعركة ومكانها والقوات اللازمة لضمان نجاحها[3].

---

[1] – مدخل إلى الاستراتيجية، متحصل عليه من:
www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/Esteratgeh/sec02-doc-cvt.htm
تاريخ الاطلاع: (2013/02/06، الساعة: 21:00).

[2] – ليدل هارت، مرجع سابق، ص 16.

[3] – عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 164.

ومن الحروب التي طبقت فيها هذه الإستراتيجية الحرب العالمية الثانية فبينما كان الحلفاء يحضرون لهذه الحرب كان القادة الألمان يعملون على شل عدوهم استراتيجيا وذلك باستخدام هجوم غير مباشر، حيث ضربوا أعداءهم بالقاذفات وقطعوا طرق المواصلات فزادت الفوضى عند عدوهم فكانت النتيجة التي حققها الألمان ممتازة، ولقد وسّع "هتلر" هذه الإستراتيجية فضمن بواسطة الحرب الآتية أبعاد الإستراتيجية غير المباشرة، وعمل على تطوير مجموعة من العمليات الهائلة والحرب النفسية لشل الأعداء لأن هذا الأسلوب أقل كلفة من تدمير العدو وتحطيمه.

2 - الاستراتيجيات البحرية:

من بين الاستراتيجيات البحرية، إستراتيجية "ألفريد ماهان" (1840-1914) الذي كان أول من وضع إستراتيجية حول القوة البحرية، في كتاب "تأثير القوة البحرية على التاريخ" الذي رأى فيه أن القوة البحرية قد أحدثت تأثيرا فعالا وقويا في مستقبل ومصائر الشعوب، وأن أهميتها التاريخية خصوصا في مجال السيطرة البحرية، قد أُهملت بشكل عام من قبل رجال السياسة والمؤرخين والأكاديميين والاستراتجيين العسكريين[1].

وتركز نظريته على أن السيطرة على البحار هي أهم وسيلة لضمان البقاء والازدهار والقوة وأن المهمة الرئيسية للأسطول هي تدمير سفن العدو في معارك حاسمة.

وقد أثرت أفكاره على السياسة الأمريكية حيث استولت الولايات المتحدة الأمريكية على قواعد إستراتيجية ممتدة من جزر هاواي إلى بنما وجزر الهند الفرنسية،و اشترت ألاسكا من روسيا عام 1867 م، وتم إنشاء أقوى أسطول بحري

[1] – عباس الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات.(الأردن: دار أسامة، 2004 م) ص ص (13،14).

في العالم ينتشر في البحار والمحيطات يضم الغواصات وحاملات الطائرات وحاملات الجنود بالإضافة إلى أسطول تجاري كبير[1].

وباعتبار بريطانيا جزيرة محدودة الإمكانيات بشريا ومساحة ومصادرا ولكنها دولة عالمية بمستعمراتها فقد قامت إستراتيجيتها العسكرية على الأسطول البحري خلال الحرب العالمية الثانية فقد لجأت إلى توزيع قواتها بدقة واقتصاد على الكرة الأرضية تاركة أمامها أهدافا مرنة قابلة للتغيير والتعديل حسب الظروف[2].

3 - الإستراتيجية الجوية:

لقد شكلت الأفكار التي جاء بها الجنرال الإيطالي "جيليو دوهي" نقطة انطلاق صحيحة وفاعلة لصياغة الإستراتيجية الجوية، حيث كان ينظر للقوة الجوية من زاويتين: الأولى اقتصادية: فمن وجهة نظره، أن بناء القوة البرية والبحرية لأية دولة بحاجة إلى نفقات مالية وموارد اقتصادية وإمكانيات بشرية قد لا تتوفر لأية دولة في حين أن الكلفة الاقتصادية لبناء القوة الجوية لا تقارن مع كلفة إنشاء جيوش برية وأساطيل بحرية.

أما الثانية فعسكرية:. حيث يرى أن النتائج التي تحققها القوة الجوية تفوق ما يمكن أن تحققه القوات البرية والبحرية فسلاح الجو حسب رأيه هو الذراع الطويلة التي تنال من العمق الاستراتيجي للخصم معرضة أهدافه الحيوية -ومرتكزات بنيته الاقتصادية وتجمعاته السكانية ومراكزه الصناعية- لضربات مؤثرة[3].

و على هذا الأساس ارتكزت أفكار "جيليو دوهي" على أن القوة الجوية تتيح إمكانية السيطرة على الجو، والسيطرة على المجال الجوي تعني السيطرة على

---

[1] - عباس الحديثي، مرجع سابق، ص 28.

[2] - منير شفيق، مرجع سابق، ص 68.

[3] - عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 99.

المجال الأرضي، وأن السيطرة على الجو توفر إمكانية عالية لحسم الحرب لصالح الدولة التي تفرض سيادتها عليه.

وأعرب عن اعتقاده بأن الطائرة يمكنها استعادة الحسم إلى الحرب التي بدا القتال البري عاجزاً عن تحقيقها، ويمكن أن التحليق فوق ميدان المعركة لمهاجمة أرض العدو مباشرةً – مع امتياز عدم إمكانية الكشف والاعتراض وأيضا وقف الغارة الجوية – يكون مستحيلا، بالإضافة إلى سهولة وسرعة استهداف مدن العدو والتي هي مفتاح الحرب الحديثة، وبالتالي يكون العدو غير قادر على وقف القصف وبالتالي تضطر حكومات هذه الدول سريعا إلى الاستسلام رغم أن الخسائر في صفوف المدنيين قد تكون عالية[1].

إلا أنه لقي معارضة شديدة من حكومته وبقيت الإستراتيجية الجوية إستراتيجية جزئية إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت تُعرف بإستراتيجية السيطرة الجوية[2].

ب- مرحلة الإستراتجية الحديثة (من سنة 1945 إلى يومنا هذا):

1- التطور على المستوى العلمي والأكاديمي للإستراتيجية:

بعد الحرب العالمية الثانية وجد الإنسان نفسه أمام أخطار أكبر بكثير من تلك التي شكلتها الحربان العالميتان، ففي سنة 1945م فجرت الولايات المتحدة الأمريكية السلاح النووي معلنة عن بداية مرحلة جديدة من الإستراتيجية، فابتكار السلاح النووي وضع العالم أمام حقيقة جديدة هي أن الحرب بإمكانها أن تقضي على وجود البشر لو استُعمل السلاح النووي الذي انتشر بسرعة لدى العديد من القِوى العالمية ومع زيادة قدرته التدميرية بسرعة مذهلة، وبذلك زاد

[1] - J. Boone Bartholomees, "A survey of the theory of strategy", In: J. Boone Bartholomees, **Theory of war and strategy**. (Vol. I, 3rd Edition,USA: U.S. Army War College ,2008),p.13.

[2] – حسين سنطوح، مرجع سابق، ص 54.

اهتمام رجال العلم والسياسة بالإستراتيجية وكان هذا من الطبيعي إذْ لا يمكن أن يُـتركَ مجالٌ مثل هذا للمؤسسات العسكرية المختصة.

في ظل هذه التطورات برز مفكرون إستراتيجيون من أنماط جديدة خلال هذه المرحلة بعضهم من المؤسسات العسكرية ولكن أكثرهم شهرة وتأثيرا جاؤوا من الجامعات.وأولهم وأبرزهم في المرحلة التي عقبت الحرب العالمية الثانية كان "برنارد برودي" Bernard Brodie وكان له الفضل في تحويل الإستراتيجية من البحث عن كيفية استعمال السلاح إلى البحث عن كيفية منع استعماله وهذا انطلاق من فكرة الردع النووي[1].

ففي سنة 1949 م نشر "برنارد برودي" مقالا في "السياسة الدولية" بعنوان "الإستراتيجية كعلم" هذا المقال أحدث ثورة في مجال الإستراتيجية، حيث أكد أنها لم تحضَ بالاهتمام الضروري كحقل علمي بقي حبيس الدوائر العسكرية، وأن الذين اهتموا بدراسة الإستراتيجية لم يخرجوا عن إطار الدراسات التاريخية، وبذلك دعا إلى ضرورة إحداث نوع من التعاون في أوساط البحث والميادين الفكرية والجامعات.

وبذلك قدم برودي حجته الأساسية المتمثلة في أن العسكريين هيمنوا هيمنة مطلقة على الإستراتيجية بحكم اهتمام العسكريين بالمسائل المهيمنة،وهذه الأمور عقدت الفكر الاستراتيجي[2].

في الإستراتيجية الحديثة نجد مفكرا آخر وهو "توماس شيلنج Tomas Scheilin" الذي ساهم هو أيضا في تطوير نظرية الردع، وقد أدخل "شيلنج" نظرية اللعب في الردع النووي وفي الإستراتيجية النووية ككل، وأضاف للإستراتيجية جانب الحسابات الدقيقة[3].

---

[1] – المرجع السابق.

[2] – نسيم بهلول، مرجع سابق، ص 72.

[3] – حسين سنطوح، مرجع سابق، ص 54.

كما كان "هرمان كاهان" Harman Kahn أول من أضاف للإستراتيجية الحديثة فكرة السيناريوهات أو الافتراض في مجال الإستراتيجية، وهذا يعني حسب "كاهان" التفكير بغير المفكر فيه ؛أي محاولة تخيّل عمل أو وظيفة عقلانية لأداة يمكن أن تؤدي لردة فعل غير عقلانية، إذ السيناريو لا يقترح أن يأخذ الواقع والحقيقة فحسب بل كذلك يتخيل حقيقة لم توجد بعد. أي الوصول إلى "إستراتيجية افتراضية"، أيضا أصبحت هناك أداة أخرى تستخدمها الإستراتيجية وهي الخيال لتصبح هناك "الاستراتيجيات الخيالية" والتي نتجت عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي وضعها الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريغان" وهي في الواقع لم توجد أو لم يفكر فيها من قبل[1].

في بداية الخمسينيات أنشأت القوات العسكرية الأمريكية الجوية مؤسسات أكاديمية اهتمت أساسا بالدراسات والبحوث في الميدان الاستراتيجي واهتمت كذلك بتطوير العديد من النظريات من منطلق علمي واقعي، وقد لجأت الكثير من المؤسسات إلى إنشاء مؤسسات خاصة وكذلك إلى الشراكة مع المختصين في هذا المجال.

وقد بدأت الجامعات الأمريكية بوضع البرامج البحثية التي تقرأ وتحلل الفكر الاستراتيجي الأوروبي، وأصبحت الدراسات الإستراتيجية لاسيما الإستراتيجية الذرية– وأمور الحرب والسلم – من المواد التي تُـدرّس في الجامعات والمعاهد باعتبارها فرعا من فروع العلاقات الدولية وتخصص فيها كثير من الأساتذة، وقد بدأت أوروبا تتأثر بهذا النهج الجديد في دراسة السياسة الدولية ومن ذلك أن معهد العلوم السياسية بباريس قد كلف المفكر "ريمون آرون" سنة 1962م بتدريس مادة جديدة سميت المدخل إلى الإستراتيجية النووية[2].

---

[1] – المرجع السابق، ص 104.

[2] – بطرس بطرس غالي، مرجع سابق.

وعلى إثر ذلك ورغبة من العديد من الدارسين في تطوير ميدان الإستراتيجية وجعله أكثر علمية بدأت عمليات الترجمة، ومن بين أولئك الدارسين Stephen Posson الذي أدار برنامجا ضخما للترجمة لجميع الاستراتجيات الكلاسيكية والعديد من المحللين درسوا تحولات وتغيرات الحروب البرية والبحرية في العديد من المعالم، ومن هنا بدأت تظهر ملامح جديدة في الدراسات الإستراتيجية[1].

وأصبحت الإستراتيجية الحديثة مادة تدرس في الأكاديميات والمعاهد والجامعات وبالتالي هذا التقدم أضفى عليها صفة العلمية " الإستراتيجية العلمية" أو علم الإستراتيجية، وبالتالي أصبحت الإستراتيجية تتداخل مع جميع العلوم الأخرى والاستفادة من كل ما تقدمه لتطوير نظريات ملائمة للأهداف الموضوعة[2].

والشيء المهم في الإستراتيجية الحديثة لم يعد الحاضر فقط بل كذلك المستقبل وبالتالي أصبح الاستعداد يفوق التنفيذ في الأهمية، حيث أصبح في الإستراتيجية الحديثة من العبث إنفاق المليارات على نظام دفاع وطني تكون قيمته المستقبلية غير مؤكدة في الوقت الذي يجب أن يكون الاستراتيجي أو صانع القرار على علم بمجريات الأمور وقادرا على التنبؤ[3].

وبذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي مركز لمختلف التطورات التي شهدها ميدان الإستراتيجية الحديثة سواء من الناحية العلمية أو النظرية عن طريق التنوع والتعدد الهائل من المفكرين ومراكز البحث حيث استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تؤسس جانبا علميا وأكاديميا ذا سمعة عالمية في

---

[1] – نسيم بهلول، مرجع سابق، ص 74.

[2] – المرجع السابق، ص 7.

[3] – محمد نصر مهنا، مرجع سابق،ص 229.

الإستراتيجية الحديثة حيث أصبحت تناقش في مراكز ونوادي عامة وبطرق علمية حديثة عالية التطور[1].

إن الإستراتيجية الحديثة وبروز مراكز الدراسات الإستراتيجية عبر العالم أنشأتها أولا الدول العظمى والكبرى، ثم انتشرت إلى الدول الأقل نفوذا وأهميةً من حيث قوتها وأدوارها في العلاقات الدولية، وقد كانت هذه المراكز إما مستقلة شكليا أو تابعة صراحة للمؤسسة العسكرية، وبعضها يمثل امتدادا لنفوذ المؤسسات العسكرية في الجامعات وكل هذه الأمور أحدثت تحالفا قويا بين السياسة والجيش،و للعلم كانت الأهداف منها متشابهة إما البحث عن السبل الكفيلة بتنمية قدرات الدولة الدفاعية أو الاهتمام بمستوى أعلى من هذا وهو سبل تمكين الدولة من زيادة قوتها وتحسين مكانتها في النظام الدولي[2].

2- نظريات الإستراتجية الحديثة:

أدى ظهور السلاح النووي إلى تطوير نظريات الحرب والأفكار المتعلقة بطبيعتها المقبلة وبالتالي أدخلت إضافات عديدة على الاستراتيجيات العسكرية بالاعتماد على السلاح النووي. ومع بداية الخمسينيات طور مجموعة من الأكاديميين الأمريكيين العديد من النظريات الإستراتيجية في فترة الحرب الباردة للتعامل مع الاتحاد السوفيتي، بعد ذلك حدث تطور هائل في دراسة الإستراتيجية خاصة مع بروز العديد من الجامعات الرسمية أو الخاصة والمتخصصة في دراسة الإستراتيجية. هذه العوامل زادت من وتيرة التطور في عملية التنظير في حقل الإستراتيجية وقد ساهم التطور التكنولوجي خاصة "السلاح النووي" في بروز مجموعة من النظريات أهمها[3]:

---

[1] – حسين بوقارة، مرجع سابق.

[2] – حسين سنطوح، مرجع سابق.

[3] – حسين بوقارة، مرجع سابق.

2-1- نظرية الردع النووي:

بعد سنة فقط من استعمال السلاح النووي في اليابان من طرف الولايات المتحدة أسس لنظرية الردع النووي، وهي من أهم الاستراتيجيات التي ميزت الحرب الباردة فهي ترتكز بالأساس على التهديد الذي يهدف إلى ردع دولة ما عن العدوان وليس على المعتدي المحتمل أن يصدق أن تكلفة الهجوم أكبر من فوائده فحسب بل عليه أن يقتنع أن كلفته كبيرة جدا[1].

نظريا، يمكن للطرف أن يردع طرفا آخر إما عن طريق التهديد بالعقاب أو التهديد بالحرمان في الحالة الأولى، وتورط القيام بأي فعل سيثير استجابة غير مرغوبة من الطرف الثاني تجعله يقرر فعلا مضادا،و في الحالة الثانية تبحث لتفادي الفعل من خلال إقناع الطرف الآخر بأنه لا يمكنه الوصول إلى تحقيق هدفه،و ليأتي الردع بمفعوله لا بد من إقتناع الطرف الآخر بأن خصمه يمتلك كل القدرة على المعاقبة أو الحرمان والرغبة في استخدام تلك القدرة[2].

2- 2- نظرية الاحتواء:

الإستراتيجية الأولى التي اتبعتها الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وكان الدافع من ورائها القلق الأمريكي المتزايد من تنامي الخطر الشيوعي الزاحف الذي سيطر على وسط وشرق أوربا، مع إمكانية انتشاره إلى مناطق أخرى من العالم. ويعتبر (جورج كينان) الخبير الأمريكي بالشؤون السوفيتية، مصمم هذه الإستراتيجية.

وقد بُني الإطار النظري لإستراتيجية الاحتواء، وبالصورة التي اقترحها (كينان) على تطويق الاتحاد السوفيتي – وكتلة دول شرق أوربا – بجدار عازل وضاغط من الأحلاف والقواعد العسكرية التي تحول دون نفاذ السوفيت إلى مناطق نفوذ الغرب وتعوق حركتهم في الوصول إليها. وإن تعنيف قوة الضغط –

---

[1] – عبد القادر محمد فهمي،مرجع سابق، ص 232.

[2] – المرجع نفسه.

الموجهة ضد السوفيت واستمرارها من خلال العزل والاحتواء – سيمهد لانهيار الاتحاد السوفيتي، وتنهار بالتالي منطقة نفوذه الواسعة في شرق أوروبا[1].

التطبيق العلمي لإستراتيجية العزل والاحتواء هو إقامة حلف شمال الأطلسي عام 1949م في أوروبا، وفي آسيا، معاهدة الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة واليابان، وحلف جنوب شرق آسيا عام 1954م، وحلف بغداد عام 1955م الذي تحول إلى حلف المعاهدة المركزية بعد خروج العراق منه بعد ثورة 1958م.

2- 3 - نظرية الانتقام الشامل:

وقد بلور أسسها "جون فوستر دلاس" وزير خارجية الولايات المتحدة في بداية الخمسينيات والتي اعتقد أنها ستكون بمثابة التصحيح لكل الأخطاء ونقاط الضعف التي أسفر عنها تطبيق سياسة الاحتواء ضد الاتحاد السوفيتي. وقد ارتكزت هذه النظرية على حرية الانتقام الفوري والعنيف بوسائل وفي أماكن من اختيار الولايات المتحدة ؛ كما تقوم على أن الطريقة الوحيدة لردع أي معتدٍ في المستقبل هي أن تقنعه مقدما بأنه إذا لجأ إلى العدوان فسوف توجه إليه ضربات انتقامية عنيفة تجعله الخاسر في النهاية من وراء عدوانه[2].

كما أن هناك بعد آخر تضمنته الإستراتيجية الانتقامية، حيث رفضت مبدأ الحرب المحدودة مقابل التأكيد على المبدأ الأمريكي التقليدي وهو إما الامتناع تماما عن دخول الحرب وإما الدخول في حرب شاملة وقد تعرضت هذه النظرية لاختبار عنيف في حرب الهند الصينية عام 1954م، حيث ثبت أن التهديدات الأمريكية أدت إلى شن حرب شاملة تستخدم فيها الأسلحة النووية.

---

[1] – عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 170.

[2] – اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991م) ص ص (254،253).

2- 4 - نظرية الاستجابة المرنة:

اعتنقت الولايات المتحدة إستراتيجية الاستجابة المرنة في بداية الستينيات، حيث وضع أسسها الجنرال (ماكسويل تيلور) رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي آنذاك، وأصبحت بعد ذلك الإستراتيجية التي ينتجها حلف شمال الأطلسي كأساس لتخطيط سياساته العسكرية منذ عام1967م.

والفكرة التي تقوم عليها هذه الإستراتيجية هي أن على الولايات المتحدة الأمريكية تطوير قدراتها العسكرية الضاربة بما يؤمن لها مقدرة عالية في مواجهة التحديات، وتتميز هذه الإستراتيجية بأنها مرنة وحاسمة في آن واحد، ومرونتها متأتية من القدرة على التصرف والاستجابة لأي نوع من أنواع الحرب إذا دعت الضرورة وعلى الولايات المتحدة أن تخوضها، سواء كانت حرب عالمية أو محدودة، نووية أو تقليدية، كبيرة أم صغيرة[1].

أما جانب الحسم فيها فيتمثل بأن تُظهر الولايات المتحدة درجة عالية من التصميم لإحباط جميع أشكال التهديد أو الابتزاز الذي قد تتعرض له، سواء من الاتحاد السوفيتي، أو من أية قوة أخرى غيره.

2 – 5 - نظرية التدمير المؤكد:

في منتصف الستينيات، جاء وزير الدفاع الأمريكي (روبرت ماكنمارا) بإستراتيجية التدمير الشامل والمؤكد كرد فعل للتهديدات العسكرية المتصاعدة لكل من الاتحاد السوفيتي والصين. وتقوم هذه الإستراتيجية على فكرة، أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز قدراتها النووية لتكون قادرة على توجيه ضربة نووية ثأرية (الضربة الثانية) إذا ما تعرضت إلى هجوم نووي سوفيتي بالمبادأة، أي بالضربة الأولى الأمر الذي يفرض على الولايات المتحدة أن تحرز تفوقا في قوتها الإستراتيجية الانتقامية وعلى نحو تكون فيه الضربة الثانية أشد بأسا من تلك التي تتلقاها حيث تستهدف تدمير الاتحاد السوفيتي تدميرا

[1] – عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 171.

شاملا وأكيدا، ويكون الثمن فيها باهظا ومكلفا. وفي رأي (ماكنمارا)، أن زرع هذه القناعة لدى الخصم، إذا ما حاول الإقدام على توجيه ضربة نووية استباقية (الضربة الأولى) من شأنه أن يشكل رادعا قويا وحاسما، لأنه سيدفع بالخصم إلى التفكير بالعقاب وحجم الدمار سينال مدنه وأهدافه الاستراتيجية والحيوية قبل إقدامه على استخدام سلاحه النووي[1].

2 – 6 - نظرية المباريات:

عرفت نظرية المباريات لأول مرة في عام 1944م عندما نشر "أوسكار مورجنسترن" و"جون نيومان" كتابهما المعروف " نظرية المباريات والسلوك الاقتصادي" ثم وجدت هذه النظرية تطبيقا واسعا لها في الأمور المتعلقة بالإستراتيجية والتخطيط للسياسات الدفاعية[2].

وقد استطاع عدد من كبار المفكرين العسكريين وخبراء الإستراتيجية الدولية أن يطوروا أساليب استخدام نظرية المباريات في تصميم البدائل الإستراتيجية في مواجهة الصراعات ومن بينهم: "هنري كاهن"، "توماس شيلينج"، "مورتون هالبرين"، "هنري كيسنجر"، "برنارد برودي" وتقوم فكرتها العامة على افتراض أن الصراعات تنقسم بطبيعتها إلى فئتين رئيسيتين: صراعات تنافسية، وأخرى غير تنافسية.

أما التنافسية فإذا كسب أحد الأطراف خسر الطرف الآخر وإذا حقق طرف انتصاراتهم ثم خسر بعدها فإن حصيلته النهائية تكون صفرية. أما الصراعات غير التنافسية ففيها تتداخل مصالح الأطراف إلى حد يسمح بالمساومة وحصيلة هذه المساومات لا تكون صفرية[3].

---

[1] – المرجع السابق،ص 172.

[2] – إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 248.

[3] – المرجع السابق، ص 249.

2 – 7 - إستراتيجية الحرب الثورية:

وهي إستراتيجية عسكرية تعتمد إستراتيجية حرب الشعب طويلة الأمد كما وصفها "ماوتسي تونغ" وحدد ماوتسي تونغ سمات رئيسية للحرب الثورية[1]:

- بلاد واسعة شبه مستعمرة، متفاوتة التطور اقتصاديا وسياسيا، ومرت بتجربة ثورة عظيمة.
- عدو كبير وقوي.
- جيش أحمر صغير وضعيف.
- ثورة زراعية.

ويقول "ماوتسي تونغ" إن هذه السمات تحكم خط الحرب الثورية في الصين، والكثير من إستراتيجيتها وتكتيكها. إذ يشير إلى أنه من الممكن للجيش الأحمر أن ينمو بسرعة ويقضي على العدو. كما أنه من المحال للجيش الأحمر أن ينمو بسرعة ويقضي على عدوه بسرعة، ولهذا لابد من أن تكون الحرب طويلة الأمد، ولكن من الممكن فقدانها إذا لم تقد بدقة وبخط سياسي صحيح[2].

2 – 9 - إستراتيجية حرب النجوم 1980م- 1990م:

جاءت هذه الإستراتيجية بعد انتقال الاتحاد السوفيتي إلى الهجوم على مستوى النفوذ العلمي بعد هزيمة أمريكا في الفيتنام 1976م. فقد راح يتقدم في إفريقيا وجنوب شرقي أسيا (الفيتنام، كمبوديا، لاوس)، وتمادى حتى على المعادلة الدولية التي حكمت الوضع في أفغانستان وصولا إلى احتلالها بقواته العسكرية 1980م. ولم يترك موقعا على خريطة العالم إلا وحاول مد نفوذه إليه.

اتسم الوضع العالمي مع بداية الثمانينيات بهجوم سياسي سوفيتي عام،و تراجع أميركي عام كان في مقدمته خسارة إيران وإن لم يعوض ذلك خسارة السوفيت لمصر، ولا المواجهة بين السوفيت والصين. الأمر الذي دفع الإستراتيجية

---

[1] – منير شفيق، مرجع سابق، ص 70.

[2] – المرجع السابق.

الأميركية إلى السعي لإحداث خرق في ميزان القوى النووي الصاروخي من خلال طرح إستراتيجية "حرب النجوم" عساها تستعيد مكانة متفوقة في ميزان القوى العسكري ومن ثم النفوذ العالمي. وقد صحب ذلك دعم للمعارضات حيثما انتشر النفوذ السوفيتي لاسيما حشد الدعم العربي والإسلامي للمقاومة الأفغانية[1].

إستراتيجية "حرب النجوم" كانت تعني السباق التقني على مستوى الصواريخ المضادة للصواريخ. هذا السباق يحتاج إلى بحوث وتجارب مرهقة جدا لموازنة الدولة. وقد اندفع الاتحاد السوفيتي بدوره إلى هذا السياق فيما إمكاناته – المالية والاقتصادية – لا تقارن بما لدى الولايات المتحدة بسبب نفوذها الامبريالي العالمي وما تراكم من ثروات وإمكانات. وبهذا وقع الاتحاد السوفيتي تحت مطرقتي استنزاف الأولى حرب النجوم وتكاليفها الباهظة والثانية حرب أفغانستان وتوسع نفوذه العالمي[2].

2 – 10 - الإستراتيجية التكنو- معلوماتية:

لقد ارتبطت الإستراتيجية لمدة زمنية معتبرة –منذ نهاية الحرب العالمية الثانية– بالسلاح النووي حيث ظل التفكير الاستراتيجي رهن الثنائية القطبية، لكن بزوال الاتحاد السوفييتي طرأ تغيير كبير على المبادئ التي حكمت الإستراتيجية النووية ما يقارب الأربعة عقود ليظهر على إثرها نمط جديد – من منهج التفكير الاستراتيجي – يتماشى مع منجزات ما وُصف بالثورة المعلوماتية التي بدت ملامحها بصورة جلية في حرب الخليج الثانية عام 1991 م وما استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية من تقنيات وتكنولوجية جد متطورة أبهرت بها العالم[3].

---

[1] – منير شفيق، مرجع سابق، ص 92.

[2] – المرجع السابق.

[3] – عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 175.

بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت ثورة المعلومات التي غادرت فيها بعضُ دول العالم العصر الصناعي لتدخل عصر المعلوماتية، وانتقل تبعا لذلك نمطُ التفكير الاستراتيجي من الاعتماد على القوة الصناعية الهائلة والتطور في ميدان الصناعات العسكرية إلى نمط آخر وهو الصناعات التكنولوجية والأنظمة الكمبيوترية، وعندها اختلف الجدل الاستراتيجي الذي أحدثته الثورة النووية بأطروحاتها ومنطلقاتها الفكرية عن الجدل الاستراتيجي الذي أحدثته الثورة المعلوماتية. كل هذه العوامل أسهمت إسهاما واضحا في إعادة صياغة الفكر الاستراتيجي، وهو الفكر الذي أصبح مرشحا- بفضل الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والأنظمة الكمبيوترية- لأن يتحكم في إدارة أنماط من الحروب التي وقعت، أو يمكن أن تقع مستقبلا[1].

النظرية العسكرية هي الأخرى تغيرت بسبب التغيير في نمط الحروب بانتقالها من حروب العصر الصناعي إلى حروب العصر التكنو- معلوماتي والفارق الأساسي الذي يتحكم بعنصر الاختلاف والتمييز بين هذين النمطين من الحروب هو عامل المعرفة[2].

بفضل المعرفة انتقلت حروب العصر الصناعي إلى نمط آخر من الحروب تعرف بحروب العصر التكنو- معلوماتي التي تعتمد على الحاسوب والمعلوماتية والبرامج الكمبيوترية التي أدخلت على أنظمة التسلح لتزيد من كفاءتها القتالية، سواء أكان ذلك في حجم الدمار المترتب على استخدامها أو على مستوى الدقة المتناهية في إصابة الأهداف وسرعة الوصول إليها. بعبارة أخرى إن العوامل غير الملموسة التي يصعب قياسها كميا، تحدد التوازن العسكري أكثر من العوامل العادية أو التقليدية التي يمكن قياسها كميا بسهولة[3].

---

[1] - المرجع السابق، ص 176.

[2] - المرجع السابق، ص 177.

[3] - المرجع السابق.

منذ أوائل التسعينيات مر العالم بمرحلة تكنولوجية اتصالية جديدة تتسم بخاصية أساسية وهي المزج بين أكثر من تكنولوجيا اتصالية؛ والمرتكزات الأساسية لنمو هذه المرحلة وتطورها في الحاسبات الإلكترونية المتضمنة لأنظمة الذكاء الاصطناعي، الألياف الضوئية، أشعة الليزر والأقمار الصناعية. وفي إطار الإستراتيجية التكنو- معلوماتية تمت عملية الأنظمة الكمبيوترية بالأسلحة التقليدية لمنحها خصائص قتالية متطورة، كدقة التصويب وسرعة الوصول إلى الهدف وحجم الدمار المترتب عليها، وبذلك ظهر ما يعرف بالأسلحة الذكية التي تتميز بخاصية القدرة المتناهية في إصابة الهدف، أي أن الأسلحة الذكية تمكنت من تطوير إدارة العمليات الحربية، وإلى جانب الأسلحة والذخائر الذكية، هناك أجهزة وأدوات الفضاء كالأقمار الصناعية التي تلعب دورا كبيرا في تأمين الاتصالات وحركة المعلومات والرسائل المتبادلة بين القيادة المركزية وقيادة قوات الميدان.

2 – 11 - إستراتيجية الحرب الاستباقية:

لقد أدت أحداث 11 سبتمبر 2001م إلى تحول الإستراتيجية الدفاعية التي كانت سائدة والتي كانت تقوم على بعدين نووي وتقليدي ليضاف إليها بعد ثالث يتمثل في الإرهاب، ففي سنة 2002 قدم الرئيس بوش إستراتيجية للتصدي لهذه التهديدات المتعددة الجوانب وذلك في خطبة ألقاها بكلية "ويست بوينت" العسكرية قائلا "إن الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية إبان الحرب الباردة كانت تعتمد في السابق على عقيدتي الردع والاحتواء وربما ما زال من الممكن تطبيق هاتين الإستراتيجيتين في بعض الحالات ولكن ثمة تهديدات جديدة تتطلب نوعا

جديدا من التفكير" ولخوض هذا النوع الجديد من الحرب ضد الإرهاب حدد الرئيس بوش "استراتيجية الحرب الاستباقية"[1].

الفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه الإستراتيجية مفادها أن على الولايات المتحدة أن تسعى لإيقاف التطورات والقوى المنذرة بالخطر قبل أن تصبح في حاجة إلى علاجات حاسمة، حيث جاء في الوثيقة أنه بحكم الحاجة للدفاع عن النفس، سوف تعمل الولايات المتحدة ضد أي تهديدات ناشئة قبل أن تتبلور بشكلها الكامل[2].

أول المبادئ التي تقوم عليها إستراتيجية الدفاع الوقائي هي فكرة الردع المبكر، والتي تذهب إلى خلق قناعة لدى الخصوم القائمين أو المحتملين بأن أي عمل يمكن أن يقدموا عليه ويمس أمن الولايات المتحدة في الداخل أو يهدد مصالحها الحيوية في الخارج، فإنه سيواجه بضربات وقائية وبدون سابق إنذار،أي توجيه ضربات وقائية استباقية بهدف تأمين الدفاع عن النفس[3].

المبدأ الثاني الذي تقوم عليه هذه الإستراتيجية هو مبدأ الضربة الاستباقية التي تضمن عنصر المبادرة بالهجوم والمُـفَاجَأة به، من أجل تدمير الخصوم إذا حاولوا القيام بأعمال غير مرغوبة من شأنها المساس بأمن الولايات المتحدة ومصالحها القومية.

لذلك عملت الولايات المتحدة على تحقيق الانتشار الاستراتيجي لقواتها العسكرية العاملة، لتتواءم مع المصالح الحيوية التي تشمل العالم كله وأقاليم مختلفة بالإضافة إلى توفير الدعم والغطاء الاستراتيجي لعمل القوات الصديقة والحليفة عسكريا.

---

[1] – الطاهر الأسود، "نشأة وتطور إستراتيجية الحرب الاستباقية"، متحصل عليه من: (http://www.whitehouse.gov/nsc/nssall/html) تاريخ الاطلاع: (2013/03/21 على الساعة 19:00).

[2] – عبد القادرمحمد فهمي، مرجع سابق، ص ص (332،333).

[3] – المرجع السابق.

II - الاختلاف بين الإستراتيجية التقليدية والحديثة:

ترجع الاختلافات الأساسية بين الإستراتيجية التقليدية والحديثة إلى ما يلي:

أ- الاختلاف بين الردع التقليدي والردع النووي:

الردع بصورة عامة ليس وليد العصر النووي فمحاولة التأثير على الآخرين بالتهديد بالعقاب هو أمر قديم قدم الدبلوماسية ذاتها حيث كان الرادع يسعى دائما إلى تبني أنماط من السلوك من خلال تغيير القيم والتلويح بالعدوان المسلح مثل الهجوم التقليدي أو ما شابه ذلك.

كان الردع التقليدي يقوم على فكرة القدرة على تحقيق الانتصار في الحرب إذا اندلعت، وإنزال هزيمة ساحقة بالعدو بدحره وتدمير جيوشه بل وحتى إمكانية احتلال أرضه وعلى أقل تقدير فرض الإرادة السياسية بعد الانتصار عليه عسكريا إذا لم يستجِبْ الطرف الآخر لمطالب الطرف الرادع، لذا كان الخوف من العقاب إذا ما تم تجاهل تهديدات الطرف الرادع يتوقف – إلى حد بعيد– على تقدير من هو الطرف الذي يملك القوة على الانتصار في الحرب، لذلك كان التهديد بالعقاب الذي يعتمد تنفيذه على إلحاق الهزيمة في الحرب يشكل رادعا للعدو في سياق الإستراتيجية التقليدية، إذا كانت قيمة الردع وآلية عمله وشروط نجاحه تعتمد جميعها على تلك العوامل التي تزيد من حالة الاقتدار العسكري التي يملكها طرف معين لتجعل من مسألة الحرب قضية خاسرة لغيره، مقترنة بثبوت الانتصار وحتميته بالنسبة إليه. لقد أدت التحالفات العسكرية – التي تتجسد في تعدد القوى المتحالفة ضد العدو حيث يصعب عليه مواجهتها وزرع الشك في إرادته وطبيعة قدراته– إلى بروز سياسة توازن القوى حيث الأحلاف شكلت رادعا على إرادة الدول في إثارة الحرب، نفس الشيء في نظام الأمن الجماعي الذي يهدف إلى

الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي. وبذلك يمكن القول أن نظامي توازن القوى والأمن الجماعي شكلا إحدى الركائز القوية لاستراتيجية الردع التقليدي[1].

ورغم أهمية العناصر التي كان يتشكل منها الردع التقليدي لم يمنع القوى الأوروبية من الدخول في حروب طاحنة كانت آخرها الحرب العالمية الثانية، لكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور السلاح النووي لم تشهد أوربا حروبا كتلك التي كانت في السابق. رغم تنوع المصالح وتعددها وتشابكها ؛و السبب في غياب الحروب بين القوى الأساسية والفاعلة في النظام الدولي يعود إلى إدراك هذه القوى للطبيعة المدمرة والأكثر شمولية وعلى نحو غير مسبوق للسلاح النووي.

هذه الفاعلية المتناهية لقوة التدمير المترتب على استخدام السلاح النووي، هي التي جعلت من قيمة الرادع النووي – في الإستراتيجية الحديثة – غير قابل للقياس بالمقارنة مع قيمة الرادع التقليدي وذلك لما يتمتع به السلاح النووي من طبيعة وحجم الثمن الواجب دفعه إذا تحول الردع إلى عقاب[2].

يذهب (أندريه بوفر) إلى أن الإستراتيجية التقليدية كانت تستند بصورة واضحة على قدرة إيجابية وهي القدرة على الانتصار والغلبة، أي أن هذه الإستراتيجية لا تستند على القدرة بفرض الإرادة على الخصم فحسب بل تستند أيضا إلى تحقيق هذه النتيجة بصورة قليلة التكاليف نسبيا، إذا ما قورنت بمزايا الانتصار وأرباحه،حيث يكون هناك طرف غالب أو منتصر وآخر مغلوب أو منهزم.

ولكن بظهور السلاح النووي، برزت ظاهرة جديدة مفادها أنه مهما كانت نتيجة النزاع، فإن الغالب والمغلوب سيدفعان الثمن الباهظ من جراء الدمار النووي المتبادل، لأن آيا منهما لن يستطيع أن يحمي نفسه بصورة فعالة ولهذا كان على كل طرف من الأطراف أن ينصرف إلى تحقيق هدفه السياسي بالعمل غير المباشر أي

---

[1] – عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص ص (195-197).

[2] – المرجع السابق،ص ص (198،199).

الطرق الدبلوماسية بعيدا عن مخاطر استخدام السلاح النووي، أي لا يحاول تحقيق أهدافه بواسطة الانتصار العسكري أي أن يستخدم وسائل أخرى غير عسكرية هذا أكثر قبولا من الناحية الواقعية والعقلانية معا.

تعتمد قيمة الردع في الإستراتيجية التقليدية وآلية عمله وشروط نجاحه على تلك العوامل التي تزيد من حالة الاقتدار العسكري التي يملكها طرف معين لتجعل من مسألة الحرب قضية خاسرة لغيره ومقترنة بثبوت الانتصار وحتميته بالنسبة إليه. غير أن هذه القيمة تغيرت ببروز السلاح النووي الذي لا يترك مجالا للمناورة إما الاتفاق أو الإبادة الحتمية.

أما في الإستراتيجية الحديثة فقد أصبح الردع يرتكز أولا على عامل مادي حيث أنه يتطلب امتلاك قوة تدميرية كبرى (صواريخ نووية)، ودقة كبيرة وقدرة توغل جيدة، وتزداد درجة تعقيد هذا العامل المادي غير المضمون إلى حد كبير إذا أدخلت في الاعتبار الافتراضات الخاصة بمن سيبدأ بإطلاق النار من أحد الطرفين، كل هذه الأمور لم تكن لها أهمية كبرى في ظل الإستراتيجية التقليدية (الردع التقليدي) حيث كانت وسائل الردع مثل الطائرات البطيئة نسبيا وفترات الإنذار تجعل عمليات الهجوم والردع على الهجوم تتقابل في الجو.

في ظل الإستراتيجية الحديثة لم تعد قيمة الردع مرتبطة بأهمية القوة الضاربة بل بأهميتها المتبقية بعد خضوعها لضربة العدو الأولى أي مدى قدرتها على الاستمرار في البقاء لذلك أصبح الهدف هو التأثير على العدو إلى الدرجة التي تمنعه من استخدام القوة الضاربة التي يملكها، لهذا يجب أولا امتلاك قدرة تدميرية تجعل العدو يخشاها كفاية ثم جعله يعتقد أنه في الإمكان شن عملية انتقامية تبعا لهذا الافتراض أو ذلك[1].

قبل سنة 1945م كانت فاعلية الأسلحة تقاس بمدى قوتها على الردع، أما في ظل الإستراتيجية الحديثة واشتراك الأسلحة النووية في الأمن القومي يمكن

[1] – المرجع السابق، ص ص (263،262).

تقييمها على أساس القدرة على تكبيد العدو الخسائر الفادحة أكثر من قدرتها على التأثير في سلوك الخصم بحيث يؤدي إلى عدم ضرورة اللجوء إليها[1].

الاختلاف الآخر بين الردع في الإستراتيجية التقليدية والردع في الإستراتيجية الحديثة، هو أن الردع التقليدي كان يقوم أساسا على تهديد الخصم باستعمال القوة لمنعه من الإقدام على تنفيذ ما يهدف إليه وقد كان يميل في كثير من الأحيان إلى الدفاع،و قد كان أحد أسس النظريات العسكرية، غير أن ذلك اختلف بعد الحرب العالمية الثانية.فتطبيق إستراتيجية الردع أصبح لا يتوقف على حجم الوسائل المخصصة لها فحسب، بل يتعداها إلى البنية الفكرية والمذهبية والتاريخية والنفسية للشعب وكيانه، ومحصلة هذه العوامل كلها هي التي تحدد نجاح إستراتيجية الردع أو إخفاقها وهي تعتمد بالدرجة الأولى على العاملين المادي والتقني وعلى العامل النفسي للخصم، وبذلك تميزت إستراتيجيته الحديثة – عن التقليدية – بالاعتماد على الردع النووي الذي يشمل الدفاع والهجوم في آن واحد[2].

خلال الحرب الباردة بين المعسكرين المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي، كان الردع النووي بينهما يقوم على الهجوم بالضربة الأولى، ما دفع كلا الطرفين إلى السعي جاهدا إلى زيادة قوته النووية لتفادي تلك الضربة المباغتة والوصول إلى الأسلحة الذكية وأسلحة نووية ذات خصائص تقنية متطورة حتى أصبح بمقدور كل منهما تدمير الطرف الآخر ليس بالضربة الأولى وإنما بالقدرة على التدمير بالضربة الثانية، وبتنامي القدرة النووية على الرد الانتقامي (الثأري) بأسلحة الضربة الثانية ظهر مفهوم الردع المتبادل، وأصبح مفتاح الإستراتيجية قائما على فكرة

[1] – المرجع السابق، ص 343.

[2] – محمد وليد الجلاء، هيثم كيلاني، مرجع سابق.

مفادها أن القدرة على الردع هي مفتاح الردع النووي، بعد أن كانت القدرة على تخفيف الرد هي مفتاح المبادأة بالهجوم النووي[1].

ب - الاختلاف في فكرة الحرب والسلم:

اهتمت الإستراتيجية التقليدية بشكل كبير بالعمليات العسكرية (دراسة الحملات – خطط المعارك– التفكير في الصراع – فن القيادة على الأرض)، تاركة كل ما تبقى للسياسة، أي أن الإستراتيجية التقليدية عملت على التمييز بين مجالي الحرب والسلام، غير أن الإستراتيجية الحديثة غيرت ذلك من خلال خلط ودمج مفهومي الحرب والسلام، حيث لم تعد الإستراتيجية مقتصرة على فكرة الحرب أي أن الإستراتيجية العملياتية تمت إزاحتها بقوة من قبل إستراتيجية شاملة تأخذ في الحسبان جميع التطورات والأبعاد خاصة في حالات السلام[2].

الإستراتيجية الحديثة تميزت ببروز السلاح النووي خاصة بعد قصف اليابان من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك بدأت إستراتيجية الردع النووي التي كانت سببا في بروز توازن القوى، وقد تبلور في إطار أكاديمي – الذي صدر عن جامعة YOLE – "السلاح المطلق" تحت قيادة "برنارد برودي" الذي أكد على فكرة أساسية وهي أن الاستراتيجية الحديثة تركز أكثر من أي وقت مضى على فكرة تجنب الحرب ومنع حدوثها، أفضل من تحقيق الانتصار، هذا العمل الأكاديمي كان سببا في ظهور مجموعة من المصطلحات مثل: "المساومة، الحرب المحدودة".

العديد من المفكرين اعتبروا أن السلاح النووي أحدث نقله نوعية في مجال الاستراتيجية حيث أصبح يهدف إلى الاستقرار ولم يعد يركز على الحرب لتحقيق الاستقرار كما كان في السابق مع الاستراتيجية التقليدية[3].

---

[1] – عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص ص (174، 175).

[2] – نسيم بلهول، مرجع سابق، ص 105.

[3] – حسين بوقارة، مرجع سابق.

ومن بين نقاط الاختلاف الأخرى التي تميز الاستراتيجية التقليدية عن الحديثة أن:

❖ الاستراتيجيات الحديثة في أغلبها تم وضعها بطريقة علمية في أوقات السلم لاستعمالها عند الضرورة عكس الإستراتيجية التقليدية التي كانت في أغلبها توضع أثناء الحروب،و التخلي عن وضع إستراتيجية عند السلم.

❖ كل وجل الاستراتيجيات تركز وتفضل عدم إمكانية اللجوء إلى الحرب لتحقيق السياسة، هذا عند بعض المفكرين مما أدى إلى تقليص حرية المناورة خاصة بين الدول النووية والاعتماد على: المساومة، الدبلوماسية، الحرب المحدودة، وهذه الأمور لم تكن متوفرة في السابق حيث إن الإستراتيجية لأي دولة كانت تعني فقط الحرب، وإن السلام ليس بحاجة لإستراتيجية[1].

❖ الإستراتيجية التقليدية كانت تبحث في زيادة الأمن العسكري للدولة اعتمادا على القوة العسكرية وفكرة الحرب دون الاهتمام للأمور الأخرى المرتبطة بالسلم، إلا أن الإستراتيجية الحديثة لم تعد تبحث في طرق القتال أو طرق استعمال القوة العسكرية (الحرب) لتحقيق أهداف الدولة بل أصبحت تهتم بالجانب السلمي من خلال تنمية وتعبئة كل القطاعات لخدمة أمن الدولة[2].

❖ الإستراتيجية التقليدية هي إستراتيجية عسكرية تعتمد على فكرة الحرب بصورة أساسية، لكن في الإستراتيجية الحديثة خاصة – مع تزايد بروز العامل الاقتصادي بشكل فعال في العلاقات الدولية – ازداد الاهتمام بالإستراتيجية الخاصة (التجارية) كنتيجة لزيادة حجم التجارة العالمية.

❖ في إطار الإستراتيجية التقليدية أكد الاستراتيجي الألماني "كلاوزفيتش" أن الحرب طبيعة البشر وستلازمهم لأنها الوسيلة الوحيدة لغرض إرادة البعض على

---

[1] – حسين بوقارة، مرجع سابق.

[2] – حسين سنطوح، مرجع سابق، ص 55.

البعض الآخر، من خلال هذا الرأي يتضح لنا أن الإستراتيجية التقليدية لم تكن ترى غير أداة الحرب لتحقيق أهداف الأمم بعيدا عن الجانب السلمي.

❖ في الإستراتيجية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية أصبح يتم وضع إستراتيجية وقت السلام التي تقتضي بتحقيق تسليح جديد يفوق تسليح الأعداء المحتملين، عند مستوى إستراتيجية العمليات. وهذه الإستراتيجية التي اكتسبت – بوجود السلاح النووي– أهمية قد تكون حاسمة، أطلق عليها إستراتيجية الإمدادات والتموين، ولا يمكن تيسير هذه الإستراتيجية بفعالية وبالتالي الإبقاء على الردع بأقل ثمن[1].

❖ الأهدف في الإستراتيجية التقليدية كانت أهداف عسكرية حيث كانت الدولة تخوض الحرب رغبة في تحطيم إرادة الخصم في المقاومة أي الانتصار الشامل وحسب "كلاوزفيتيش " ليست ثمة إمكانية لهزيمة العدو ونزع سلاحه دون إراقة المزيد من الدماء[2].

❖ في ظل الإستراتيجية الحديثة أصبحت الدولة تعتمد على علاقات في الغالب تعاونية متوازنة مع غيرها من وحدات المجتمع الدولي، ما يعني الابتعاد عن الحرب والاهتمام بالأمور التعاونية السلمية خاصة العمل الدبلوماسي، الاقتصاد وصياغة أنماط من التعاملات والتفاعلات السياسية الدولية، كل هذا كان بفعل التطورات التي عرفتها المجتمعات[3].

❖ الدراسات الإستراتيجية، بالنتيجة أصبحت لا يمكن فصلها عن دراسات السلام، لأن كلاهما أصبح يتعامل مع الموضوع نفسه عل حد سواء "الأسباب، النتائج وأساليب الصراع المنظم" بغض النظر عن الانتماءات الأيديولوجية.و كلتا

---

[1] – محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 222.

[2] – عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 130.

[3] – المرجع السابق، ص 23.

الدراستين تهدف إلى فهم أفضل لظاهرتي الحرب والسلام، وخلافاتهم المفاهيمية والمنهجية ينبغي أن لا تعيق الجهود المبذولة لتوضيح ذلك[1].

ج- الاختلاف في طبيعة الأسلحة:

كانت الدول في إطار الإستراتيجية التقليدية تضع إستراتيجيتها على قواعد معينة وعلى أساس ما تملك من أسلحة وقوات، وإذا بالعدو يفاجئها بسلاح جديد قد اخترعه، أو أسلوب قد ابتكره فالقدرة تتجلى في إدراك هذا التغيير، والكشف عن الخطط والأسلحة الجديدة التي تصلح لمقابلة هذا العدو وهذه القدرة كانت فنا من فنون الإستراتيجية التقليدية.

تقوم فنون الإستراتيجية منذ القديم على تقوية أجنحة الجيوش بسلاح الفرسان أو الدبابات وذلك للوصول إلى الهزيمة المعنوية للعدو نتيجة تطويق جيشه أو سحق مركزه، والإستراتيجية التقليدية تفرق بين التحركات والمعركة، فتحركات الجيش أو الأسطول هي الخطوة الأولى التي تضع الجيش في مواجهة العدو، أما المعركة فهي التصادم الذي يقع مع العدو في مكان ما.

امتلاك الجيوش لمعدات وأسلحة في الإستراتيجية التقليدية كانت تتحرك في تجمع تام وببطء للوصول إلى مكان المعركة، وكانت من مهمة الإستراتيجية إرغام العدو على خوض المعركة بطرق وفي مكان لا يلائمه بينما يلائم الطرف الآخر، والتحركات الإستراتيجية أخذت أهميتها في الحرب العالمية الثانية حيث ظهر سلاح الدبابات وسلاح الطيران وهجومهما كان يقوم على التحركات المستمرة وإرادة المعارك أثناء هذه التحركات[2].

إن الطريقة التي تسير وفقها المعركة في أشكالها المتباينة تتلخص في صورة بسيطة نسبيا، فجوهر المعركة البرية يكمن في الأعداد الكبيرة للجيوش المنظمة والمتناسقة كما أن العامل السيكولوجي له أهمية بالغة خصوصا وأنه يتحكم في

---

[1] - Charles-Philippe David, « Introduction: la crise des études stratégiques », Études internationales. (vol: 20, n°: 3, 1989), P 506.

[2] – بطرس بطرس غالي، مرجع سابق.

معنويات الجيوش،حيث قد يؤدي انهيار معنويات الجيش إلى انهزامه رغم قوته وما يملكه من سلاح تقليدي[1]. هذا بالنسبة للإستراتيجية التقليدية وطبيعة تأثير الأسلحة عليها.

أما عن الإستراتيجية الحديثة التي تبدأ منذ التفجير النووي الأول في التاريخ (قنبلة هيروشيما ونغازا كي)، فيعتبر السلاح النووي حدا فاصلا لتمييز الاختلاف بين الإستراتيجية التقليدية والحديثة، فامتلاك القوى العظمى للسلاح النووي أحدث اختلافا في نمط التفكير الاستراتيجي حول الطبيعة القتالية، والذي يختلف نوعيا عن استخدام نماذج من الأسلحة السائدة في الإستراتيجية التقليدية.

أحدث السلاح النووي اختلافا جوهريا في ثلاث معطيات أساسية وهي:

- معطى الزمان: استخدام السلاح النووي ألغى عنصر الوقت في الإستراتيجية بعد أن أصبح الوقت الذي تستغرقه الصواريخ الحاملة له يحسب بالدقائق أو بما هو دونها أي الوصول إلى الأهداف بسرعة قياسية مقارنة بالأسلحة التقليدية[2].
- معطى المكان: أصبح بمقدور الصواريخ العابرة للقارات والحاملة للرؤوس النووية الوصول إلى أهدافها في أي منطقة في العالم بسهولة وإصابتها بدقة كبيرة، أي أن السلاح النووي يستطيع أن يجعل ميدان المعركة غير محدود عكس الأسلحة التقليدية.
- حجم الدمار المترتب على استخدام السلاح النووي: فهو لا يقارن بفعاليته وطبيعيته الشاملة حجم الدمار المترتب على استخدام أنواع من الأسلحة التقليدية[3].

---

[1] – محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ص (246-248).

[2] – بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى، المدخل في العلوم السياسية. ط01،(مصر: المكتبة الأنجلو المصرية، 1998م)، ص 407.

[3] – عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 167.

السلاح النووي قد ألغى الكم في الصراع العسكري فبينما قد يتطلب تدمير مدينة ألف طائرة وفقا لمنطق الإستراتيجية التقليدية فإنه يحتاج طائرة واحدة وفقا لمنطق الإستراتيجية الحديثة[1].

السلاح النووي قدم فارقا واضحا بين الإستراتيجية التقليدية والحديثة، حيث أن السلاح النووي ذو طابع هجومي أساسا أي عكس السلاح التقليدي الذي يجمع بين الخاصة الدفاعية والهجومية حسب مقتضيات الحرب، وبذلك فقد قيمة الدفاع في الحرب إلى حد بعيد، ومن هنا السلاح النووي جعل الإستراتيجية الحديثة هجومية بالدرجة الأولى عكس الإستراتيجية التقليدية[2].

الإستراتيجية التقليدية كانت التغيرات المادية في السلاح تطرأ على قدرتها التكتيكية، التعبوية أي كانت تتأثر إلى حد بعيد بالطبيعة المادية للأسلحة ومقدرتها التكتيكية في المعارك والحروب، أما في الإستراتيجية الحديثة (العصر النووي) فقد أعطاها الأسلحة المتطورة ذات الطابع النووي (صواريخ عابرة للقارات، الصواريخ النووية التي تحملها الغواصات والسفن الحربية والطائرات، الصواريخ التكتيكية) وكذلك التطور في التقنية الالكترونية- الرادارات، الأدمغة الالكترونية – أكسبها طابعا جديدا يختلف عن الإستراتيجية التقليدية، فالإستراتيجية الحديثة تعدى مداها حدود العمليات والتكتيك بل إنها ألغت ما يسمى خطوط النار وجبهات القتال والجبهة الأمامية وجعلت كل هدف في متناولها.

الإستراتيجية التقليدية كانت تحقق أهدافها من خلال العمليات والتكتيك أي القوات البرية والبحرية والجوية، أما الإستراتيجية الحديثة، فإن الوضع

---

[1] – بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة. مرجع سابق، ص 410.

[2] – عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 168.

اختلف إذْ أصبح تحقيق النتائج الحاسمة يتم من خلال الصواريخ النووية والباليستية[1].

إن امتلاك الأسلحة المتطورة خاصة النووية أعطى اختلافا استراتيجيا واضحا في مجال المساومات والدبلوماسية، أي القول بأن حيازة السلاح النووي أصبحت تستخدم للتأثير في الحلفاء والأعداء المحتملين على حد سواء، أو مساومتهم سياسيا، أي أن القدرات النووية قللت من إمكانية التدخل المباشر[2].

III - التحول من الإستراتيجية التقليدية إلى الإستراتيجية الحديثة:

يبرز التحول واضحا من خلال التحول الذي حدث على مستوى المفاهيم المعتمدة وظهور مفاهيم جديدة تتوافق مع هذا التحول. وقد حدث هذا وفق المستويات التالية:

أ- التحول في مفهوم الإستراتيجية:

لقد اقتصر استعمال مصطلح الإستراتيجية على الحرب والسياسة حتى الماضي القريب وفي بداية السبعينيات دخل مصطلح الإستراتيجية إلى عالم الأعمال مع بروز مصطلح الإستراتيجية الخاصة إلى جانب الإستراتيجية العسكرية، وفي الوقت ذاته توسع استعمال المصطلح ليشمل جل نشاطات الدولة ؛و كان ذلك نتيجة إدراك أن الإستراتيجية العسكرية وحدها غير كافية لتحقيق أمن الدولة وجاء مصطلح الإستراتيجية الشاملة ليعبر عن هذا الاتجاه وأصبح لكل نشاط من أنشطة الدولة إستراتيجيته الخاصة.

وفي هذا الصدد يرى "بوفر" أن هناك استراتيجيات ثانوية عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو دبلوماسية تكون مهمتها توزيع مهمات الأعمال المنفذة في مختلف فروع نشاط الحقل المدروس وتأمين توافقها، ويشير أيضا إلى أن الإستراتيجية الشاملة هي التي تقود الصراع سواء كان عنيفا مباشرا أو غير

---

[1] – نفس المرجع السابق، ص 169.

[2] – جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 151.

مباشر، سواء دار في الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الدبلوماسية أو العسكرية أو فيها كلها في وقت واحد لأن المسالة في الواقع كلية، ولا يمكن رؤية الإستراتيجية من وجهة نظر عسكرية صرفة لأن ذلك سيغفل مجموعة من العوامل[1]. وبالتالي فإن الإستراتيجية الشاملة هي قيمة موحدة للاستراتيجيات الخاصة بكل مجال وهي بدورها تنسق الاستراتيجيات العملياتية التي تنبع من اختصاصها.

كما قدمت الموسوعة البريطانية الإستراتيجية الشاملة بأنها: فن استخدام كل وسائل الأمم لتحقيق أهداف الحرب والسلم. وعرفها قاموس Merriam-Webster بأنها علم وفن استخدام القوة العسكرية، النفسية، الاقتصادية والسياسية لدولة أو مجموعة من الدول للحصول على أكبر دعم لاعتماد السياسات في السلم والحرب".

أما اللواء حسن مطواع فيعرفها بأنها: " فن وعلم تطوير واستخدام القوى السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية للدولة أثناء السلم والحرب لتحقيق الغايات والأهداف السياسية"[2].

كذلك عرفت الإستراتيجية تحولا في مفهوم النصر عما كان عليه قبل العصر النووي ففي الحرب النووية سيلحق الدمار بالهازم والمهزوم على حد سواء عكس ما كان في السابق طرف منتصر وآخر مهزوم، حيث أن الحرب في العصر النووي تعد انتحارا متبادلا يصيب جميع الأطراف سواءً المشتركة أو غير المشتركة.

و أخيرا يمكن القول بأن مفهوم الإستراتيجية تحول من مفهوم ضيق قائم على أن السياسة تقود الحرب إلى مفهوم واسع وشامل قائم على أن السياسة تقود

---

[1] – عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 33.

[2] – جهينة الزبيدي، "الإستراتيجية القومية". متحصل عليه من: (arabia.4rumer. nrt/ t1201_ topic:)، تاريخ الاطلاع: (2013/02/09، على الساعة: 20:30).

مجموعة من الاستراتيجيات المتخصصة وليست الإستراتيجية العسكرية إلا إحدى هذه الاستراتيجيات.

ب- التحول في مجالات الإستراتيجية:

الإستراتيجية التقليدية ارتبطت إلى حد بعيد ولفترة طويلة بالتخطيط العسكري في الحرب،و باتت تعني عند بعض العلماء فن إدارة العمليات العسكرية،و أن الحرب هي متابعة للسياسة أي لتحقيق الهدف السياسي.

و بالتالي فإن الإستراتيجية كانت محصورة في القضايا والمجالات العسكرية (التاريخ العسكري، الجغرافية العسكرية)، وفي الواقع كان للإستراتيجية خصوصية تختلف عن غيرها، فالعسكريون أنفسهم هم الذين كتبوا في المجال الاستراتيجي وامتلكوا بدورهم شبكة من المعلومات والقواعد التعليمية ودور النشر التابعة لهم، وهذه الخصوصية وصلت حتى إلى مجموعة من المفاهيم الإستراتيجية والتي تنتمي حسب الكثير من المراقبين إلى المجال العسكري، وكان هذا قبل الحرب العالمية الثانية.

المقاربة التقليدية للإستراتيجية انتقدت بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية حيث عرفت الإستراتيجية تحولا كبيرا نقلها خارج المَناخ والبيئة العسكرية،و لم يعد هناك مقاربة خاصة تعتمد على الجانب العسكري، لاسيما بعد استناد الإستراتيجية على مناهج ومدارس وتحليلات قادمة من علوم وأدوات مستخدمة في المجال المدني وبشكل أساسي الاقتصاد والعلوم السياسية، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية لاسيما بعد عام 1949 م حيث وضع Bernard Brodie روابط بين الإستراتيجية والاقتصاد،و اقترح مقاربة الأمن من خلال مصطلحات ومفردات تتعلق بالثروات النادرة.

الإستراتيجية الحديثة تعدت نطاق العمليات العسكرية للحرب في مدلولها، لتشمل كل المجالات الاقتصادية والسياسية المتعددة، فغدت التطبيق العلمي للسياسة في أكثر من مجال،و أصبحت الإستراتيجية تعني الخطط العامة لتطوير المجتمع أو الكيان السياسي من جميع النواحي ليس فقط الجانب العسكري، ومع

تطور وتشابك العلاقات الدولية والتقدم التكنولوجي تحولت الإستراتيجية إلى معنى أكثر شمولية.

الإستراتيجية الحديثة أصبح يتم وضعها من قبل القيادة السياسية وبات يفترض التنبه إلى عوامل عديدة مؤثرة: الموقع الجغرافي، القدرات الاقتصادية المتوفرة الأهمية السياسية القائمة الاعتبارات المعنوية والنفسية المتصلة بالرأي العام الشعبي، القوة العسكرية الموجودة، وبذلك أصبحنا نتحدث عن إستراتيجية أكثر شمولا[1].

الإستراتيجية الحديثة ارتبطت بالعديد من الجوانب حيث ارتبطت بأمن الدولة والمجتمع، وعنايتها بتعبئة الطاقات الكاملة للمجتمع وتنظيمها وتوجيهها، وقابليتها للتعديل والتطوير بتبدل الأحوال والإمكانات والخيارات المتاحة وتضمنها جملة من الاستراتيجيات المتخصصة التي تترابط وتتكامل فيما بينها لتحقيق أغراض الإستراتيجية الشاملة وصولا إلى أغراض السياسة[2].

كانت الإستراتيجية التقليدية في السابق – أي قبل نهاية الحرب العالمية الثانية – إستراتيجية عسكرية مهمتها التنسيق بين القوة العسكرية البرية، البحرية والجوية، لكن بعد الحرب العالمية الثانية –خلال العصر النووي– أصبحت هناك إستراتيجية شاملة تنسق بين مختلف الاستراتيجيات العسكرية، الاقتصادية، الدبلوماسية والاجتماعية، وهي من اختصاص رئيس الدولة[3].

بعد الحرب العالمية الثانية أصبح على أي دولة –لكي تضع إستراتيجية ما– أن تأخذ في الحسبان كل العوامل السياسية، الاقتصادية، الجغرافية والاجتماعية. فالعوامل الاقتصادية هي مجموعة من الإمكانيات الاقتصادية وتشمل مجموعة المؤشرات ذات الطابع الاقتصادي والمتعلقة بإمكانيات الدولة أي

---

[1] – عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص ص (99، 100).

[2] – محمد وليد الجلاد، هيثم كيلاني، مرجع سابق.

[3] – بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة. مرجع سابق، ص ص (405، 406).

كمية ونوعية الموارد المتاحة لها، والعوامل الاجتماعية المرتبطة بطبيعة البناء الاجتماعي، والعوامل الجغرافية تكمن في الموقع الجغرافي للدولة[1].

الإستراتيجية بعد الحرب العالمية الثانية لم تعد عقيدة جامدة، وإنما تطمح إلى تكوين أسلوب تفكير يصنف الحوادث حسب أهميتها ويحللها ويختار أكثر الوسائل ملائمة لمعالجتها فلكل موقف إستراتيجية معينة (متعددة المجالات) حيث إنه إلى جانب اللجوء إلى القوة العسكرية والتهديد بها كما كان في الإستراتيجية التقليدية، أصبحت في الإستراتيجية الحديثة إمكانية الاستفادة من القدرات الاقتصادية، السياسية، الدبلوماسية، الثقافية والمعنوية التي قد تحقق الغرض المطلوب منفردة أو مجتمعة.

في إطار الإستراتيجية الحديثة في ظل وجود السلاح النووي أصبحت الدولة تتبنى إستراتيجية شاملة ترتبط ارتباطا عفويا بالسياسة والاقتصاد والمجتمع وبالتالي يخرجها عن إطارها السابق المقيد بالهيئات العسكرية لتتحول إلى علم وفن يهتم بها نحو القرارات،و يسعى الجميع لممارستها في كل المجالات وأصبحنا نتحدث عن الإستراتيجية الخاصة (التجارية)، وأصبح المنظرون الإستراتيجيون من المدنيين على قدم المساواة مع المنظرين العسكريين يعملون على الكشف على قوانين الإستراتيجية ومبادئها وأسسها ومفاهيمها وتكييفها وفقا لأهداف الدولة والمجتمع وإمكانياتها لتكون منهجا يسير عليه صانعو القرار،و مرجعا يستندون إليه في قراراتهم[2].

في الإستراتيجية الحديثة لم يعد الطالب الغالب في وضع إستراتيجية الدولة على أساس الخيار العسكري فقط حيث تقتضي ضرورة الحرب إنما في ضوء احتياجات ومتطلبات الواقع العملي بمختلف معطياته ومجالاته السياسية،

[1] – محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 206.

[2] – محمد وليد الجلاد، هيثم كيلاني، مرجع سابق.

الاقتصادية والاجتماعية وبشكل تؤلف فيه هذه الإستراتيجية كلا لا يتجزأ وبالتالي أصبحت الإستراتيجية ذات طابع شمولي[1].

فيما بعد الحرب الباردة أصبحت الإستراتيجية عامة تهتم بدراسة متطلبات السياسة والحرب وتسعى لإيجاد السبل لتحقيقها، أما الإستراتيجية فهي تهتم بدراسة متطلبات نشاط محدد من الأنشطة التي تعني بها الأمة، كإستراتيجية الاقتصاد، إستراتيجية الزراعة وإستراتيجية التربية وغيرها.

الإستراتيجية في العصر الحديث تعددت استعمالاتها حيث أصبحت تشمل مجالات عديدة، فقد يوصف موقع دولة ما أو جزء من أراضيها بأنه استراتيجي، وأصبح يعتبر أي قرار سياسي أو اقتصادي ذي أهمية بأنه استراتيجي، كذلك توصف بها بعض الأسلحة المتطورة وبعض المواد أو المنتجات أو التقنيات ذات الأهمية الخاصة، وبذلك شملت الإستراتيجية أنماطا من التفكير، الدراسات والمشروعات في العديد من المجالات غير العسكرية[2].

الإستراتيجية الحديثة في إطار العلاقات الدولية أصبحت تشمل مجمل العمليات الاقتصادية والثقافية، الاجتماعية والعسكرية، وبذلك لم تعد الإستراتيجية مجالا خاصا بالعسكريين، فهي بحكم امتدادها لمختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية أصبحت تهم مختلف الاختصاصيين وعلماء السياسة، الاقتصاد، الاجتماع ورجال الإستراتيجية[3].

لقد ساهمت الاستراتيجيات التقليدية بشكل أو بآخر في انتصار دول، وانهزام أخرى.و قد ارتبط هذا بشكل أساسي بطبيعة الإستراتيجية المعتمدة لكن دخول السلاح النووي إلى ساحة الحروب كان نقطة بداية لظهور الاستراتيجيات

---

[1] – عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 23.

[2] – محمد وليد الجلاد، هيثم كيلاني،مرجع سابق.

[3] – علاء أبو عامر، مرجع سابق، ص 183.

الحديثة،و أساسا جديدا في مسار تطور الإستراتيجية،و تحولها عما كانت عليه. حيث شكلت اختلافا واضحا عن الأولى التقليدية.

الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة:

" في ظل الظروف الدولية الجديدة"

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحالي – القرن 21- بتفوق كبير لم تكن عليه يوما كما لم تضاهه حتى أعظم الإمبراطوريات سابقا (الإمبراطورية الرومانية، الإمبراطورية البريطانية)، حيث تمارس سيطرة لا مثيل لها في كل أنحاء العالم، ويعتبرها الكثيرون وعلى رأسهم "هنري كسنجر" وزير خارجيتها السابق عنصرا هاما للمحافظة على الاستقرار الدولي، فهي إلى حد كبير مصدر المؤسسات الديمقراطية في كل أنحاء العالم[1].

ولأن حجم المهمة الأمريكية – حفظ الاستقرار الدولي- كبير فقواتها العسكرية منتشرة في كل منطقة من مناطق العالم من أوربا شمالا إلى خطوط المواجهة الرئيسية في شرق آسيا – خاصة كوريا الشمالية- وتكاد هذه المحطات تتحول إلى التزامات عسكرية دائمة – للتدخل الأمريكي- باسم حفظ السلام.

إن القضية الأساسية في السياسة الدولية اليوم هي سيطرة القطب الأمريكي أكثر من ذلك فالولايات المتحدة تسعى إلى هيمنة منفردة على العالم عن طريق تفوقها العسكري، حيث يوضح الاستراتيجي "برنو كولسون" Burno Colson أنه ومنذ خمسين عاما، بقيت الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ثابتة: القضاء أو إضعاف الخصوم، والخصوم الأقوياء – سواء كانوا من الأصدقاء أو من الأعداء- من أجل أن تحافظ الولايات المتحدة – أطول مدة ممكنة – على وضع المتفوق الوحيد[2].

يؤكد هذا المنطق المذكور آنفا ما جاء في وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي" لسنة 1992م، والصادرة عن وزارة الدفاع بالتعاون مع مجلس الأمن القومي الأمريكي: "يجب على الولايات المتحدة الأمريكية القيام بكل شيء من أجل ردع

---

[1] - هنري كسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية. (بيروت: دار الكتاب اللبناني،2003)، ص 08.

[2] - أليكس كالينيكوس، "الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية"، انترناشيونال سوليالیزم. (العدد:197، شتاء 2002م)، ص 08.

كل خصم محتمل، إذ يجب على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعطي لنفسها هدفا هو إقناع الخصوم المحتملين أن يقبلوا وضعنا كأعظم قوة وحيدة أبدية..."[1].

إذا فالإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة مصممة لتمتزج فيها المصالح العسكرية والعلمية والسياسية لتُبقي على الهيمنة الأمريكية، وحسب "هيرفيه كوتو" Herve Couteau مدير معهد الاستراتيجيات المقارنة بفرنسا: "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية هي متلاحمة ومرتبة حول ثلاثة محاور: إستراتيجية اقتصادية، إستراتيجية عسكرية وإستراتيجية عامة، كذلك فالهيمنة المسلّم بها لواشنطن على باقي دول العالم قائمة على الانسجام بين أربعة مجالات رئيسية للقوة: قوة عسكرية، قوة ثقافية، قوة تكنولوجية، قوة اقتصادية..."[2]

هذه الهيمنة التي تسعى الولايات المتحدة إلى تكريسها والحفاظ عليها تسعى بالضرورة إلى تشكيل بيئة دولية تستطيع من خلالها المحافظة على هذا الوضع المهيمن وتشير وثيقة الأمن القومي الأمريكي الصادرة سنة 2006،[3] لهذه البيئة بالمواصفات التالية: "تشكيل بيئة دولية لخفض التطرف وعدم الاستقرار وظهور الدول الفاشلة أو ملاذات آمنة تصدر العنف والتطرف مما يعيد المصداقية المفقودة للولايات المتحدة الأمريكية"[4].

فلدراسة الإستراتيجية الأمريكية الشاملة – في ظل بيئة دولية تغيرت وتتغير ومعرفة مدى تلاؤم وتكيف هذه البيئة مع البيئة المرجوة من طرف الاستراتيجيين الأمريكيين – يمكن التعرض للنقاط التالية:

---

[1] - هنري كسنجر، مرجع سابق، ص 10.

[2] - نفس المرجع السابق، ص 11.

[3] - أنظر الخريطة رقم (02).

[4] - وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2006، في:
www.annabaa.org/nbanerers.htm.

1- الطبيعة المتغيرة للبيئة الدولية:

إن تحديد الموقع الأمريكي ضمن الخارطة الإستراتيجية الحالية يحتم فهم الوضع المعاصر الذي هو في الحقيقة ليس إلا عبارة عن تحول حتمي للنظام الدولي الناتج عن تغير في بيئة النظام ذاته، وذلك ناتج عن مجموعة اضطرابات حدثت داخل ميكانيزم هذا النظام من إضفاء الديمقراطية على السياسة وعولمة الاقتصاد، وآنية الاتصالات وغيرها.

الدولة اصطلاحا هي انعكاس للعدالة من خلال الترتيبات التي تتخذها للوفاء بوظائفها التي تتمحور حول حماية مواطنيها مما هو أجنبي، وبما أن وظائف الدولة وأمن أفرادها وحتى تعريف – أجنبي- قد تغيرت فسيكون من الحتمي الحديث عن بيئة دولية متغيرة وتعرف اضطرابا.

برزت الدولة الحديثة كما عرفتها معاهدة وستفاليا سنة 1648م، وكان مبدأ السيادة الذي يتمحور تعريفه في كون السلوك الداخلي للدولة - كمؤسساتها - لا يجب أن يتدخل فيه غيرها من الدول، وشكلت الدولة ومبدأ السيادة المحور الذي سارت عليه العلاقات الدولية حتى فترة انتهاء الحرب الباردة.

في ظل المؤشرات الدولية الراهنة يعرف النظام الوستفالي أزمة منهجية، ويعرف مبدؤه (الدولة-السيادة) تحديا كبيرا، وبدأت سيادة الدولة والدولة ذاتها "رخوة"، حدودها وأمنها ومقوماتها الاقتصادية والثقافية عرضة للاختراق من منطلق المفهوم اللامحدود للسيادة[1].

في الوقت ذاته أخذ مفهوم الدولة القومية يشهد تبدلا وتحولا، حيث أصبحت الدولة ترتبط بمفهوم الأمة أكثر من مفهوم القومية، مما جعل النزاعات ذات الطابع الإثني تزداد وتتكاثر بفعل تزايد المطالبة بظهور دول أمة جزئية.

---

[1] - ظهرت في العصر الحالي –ما بعد الحرب الباردة- ما يعرف بالسيادة المحدودة، أو السيادة المشروطة.

في مقابل التجزئة التي عرفتها العديد من الدول، برزت ظاهرة التجمع في وحدات أكبر، ويمثل الاتحاد الأوروبي التعبير الأكثر شمولا عن هذه السياسة، كما أن هناك تجمعات انتقالية مماثلة أخذت تبرز في نصف الكرة الغربي مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، اتحاد أمم جنوب شرق آسيا والمركسور في أمريكا الجنوبية.

كما تغير مفهوم القوة، حيث انتقلت القوة من مفهومها العسكري عقب الحرب العالمية الثانية إلى قوة متجانسة نسبيا، حيث كانت عناصرها المختلفة – الاقتصادية، العسكرية وحتى السياسة– تكمل بعضها بعضا، الآن أصبحت القوة تأخذ البعد الاقتصادي، حيث يمكن أن تبرز دولا قوية مع أنها لا تمتلك قدرات عسكرية مهمة.

وفق هذا المفهوم الجديد للقوة، ووفق الظروف العالمية الراهنة يمكن تشخيص خمسة محاور جيواستراتيجية على الخارطة السياسية الجديدة للنظام الدولي، حيث تعتبر كل من فرنسا، ألمانيا، روسيا الصين والهند، كل محور من هذه المحاور تحديدا لاستمرار الهيمنة الأمريكية وسيطرتها على المجتمع الدولي[1].

في ظل البيئة الدولية المعاصرة كذلك، قللت الأسلحة النووية وانتشارها من احتمال حدوث حرب بين الدول، ففي السابق كانت التحولات الدولية تؤدي إلى حروب رئيسية، أما في العصر الحالي فالأرض –الإقليم– فقدت كثيرا من أهميتها للقوة القومية، فالتقدم التكنولوجي يمكن أن يعزز قوة الدولة أكثر من التوسع الإقليمي.

2- الهيمنة الأمريكية: "هيمنة شاملة وهيمنة من نوع جديد":

الهيمنة كمصطلح – وكمرادف للسيطرة – قديمة قدم الجنس البشري، لكن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية متميزة في سرعة ظهورها، وفي استمرارها

[1] - زيغينيوا بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى. تر: أمل الشرقي. (عمان: دارالأهلية، 1999م)، ص 59.

وحتى في مداها وإمكانياتها على المستوى العالمي ففي أقل من مائتي عام استطاعت دولة معزولة نسبيا أن تتحول إلى قوة عالمية واحدة تسيطر وتهيمن على العالم وبالضرورة على السيادة العالمية.

لقد استطاعت الولايات المتحدة أن يكون لها تأثير توازني على النظام الدولي، وعلى الاستقرار العالمي ككل، خاصة مع تعدد تهديدات ما بعد الحرب الباردة، وذلك بعد أن وسّع إستراتيجيوها في تعريف الأمن القومي الأمريكي، حيث أصبحت التجارة أمنا قوميا، وكذلك بالنسبة لتبييض الأموال وسعر النفط واللاجئين، إفساد البيئة، الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان ولصوص الكمبيوتر، مما أدّى إلى اتساع كبير لحجم الاهتمامات الأمنية التي ينبغي على الولايات المتحدة الاضطلاع بها في عصر كوني بلا حدود[1].

الانفتاح على هذه التهديدات ومواجهتها كان الخيار الأمريكي للمحافظة على الهيمنة، وكان طبيعيا أن تتغير المواقف الأمريكية بخصوص دور القوة العسكرية، ففي العقد الذي تلا انفجار الاتحاد السوفيتي، تضاعف حجم المقوم العسكري في السياسة الأمريكية أكثر، حيث أصبحت القوة العسكرية عنصرا مركزيا لتعزيز الجهوية القومية الأمريكية.

أعلن مستشار الأمن القومي "صامويل برجر" – في إدارة جورج بوش الابن–: "كل شخص تقريبا يؤمن أننا بحاجة لجيش قوي لحماية مصادرنا في عالم من المخاطر المستمرة والمتغيرة في ظروفها"[2]، يمكن استنتاج ثلاث نقاط أساسية من هذا التصريح:

أ– عبارة "كل شخص تقريبا" يقصد بها كل من اتفق ورضيَ بالمبدأ القائل أن الولايات المتحدة كانت بحاجة لقوة عسكرية، ويقصد بها كذلك إجماعا من

---

[1] - أندرو باسيفيتش، الإمبراطورية الأمريكية. (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004م)، ص 165.

[2] - المرجع السابق، ص 167.

طرف الجماعة الدولية على أحقية الولايات المتحدة لحيازة كل معطيات القوة التي تمكنها من التدخل متى تشاء ووقتما تشاء.

ب- إن الإجماع على أحقية الولايات المتحدة لامتلاكها كل إمكانيات القوة العسكرية يعني كذلك تمكنها من التغلب على أي اتحاد محتمل بين الأعداء، وذلك بمساعدة شركائها وفق مبدأ (N+1) حيث تعني N: مجموع الإمكانيات العسكرية لكل الأمم التي يمكن أن تتحد ضد الولايات المتحدة.

ج- إن الغاية من استخدام القوة العسكرية الأمريكية- لمساندة إستراتيجية الانفتاح الأمريكية على العالم – ليست فقط لحماية مصالحها، بل من أجل تعزيز هذه المصالح والقيام بذلك على نطاق عالمي.

استطاعت الإمبراطورية الأمريكية – لطبيعة قوتها وقوة هيمنتها- أن تصبح القوة العالمية الأولى تمارس النفوذ التوسعي الذي يقوم على التواجد الأمريكي في كل بقاع العالم، وتجنيد كل الموارد الاقتصادية والتقنية وحتى العسكرية للأغراض العسكرية.

اشتركت الإمبراطوريات الهيمنة سابقا مع الولايات المتحدة في العديد من السمات فروما مثلا -كأكبر وأول الإمبراطوريات الهيمنة التي عرفها التاريخ- أقامت إمبراطوريتها عبر قرنين ونصف من الزمان على التوسع المستدام: إلى الشمال، إلى الغرب ثم إلى الجنوب.. وكان نظامها السياسي مركزيا واقتصادها موحدا ومكتفيا، الأهم من ذلك أن النفوذ الروماني كان يستمد قوته واستمراره من عبارة سيكولوجية مهمة هي "أنا مواطن روماني".. ولابد أن الإمبراطورية الأمريكية تخطو خطى الإمبراطورية الرومانية في التوسع وفي مد النفوذ فيها عدا أنها مازالت تفتقر إلى العبارة الأخيرة "أنا مواطن أمريكي"[1].

[1] - السيد أمين شلبي، أمريكا والعالم (2000-2005). (القاهرة: عالم الكتب، 2005م)، ص 92.

إشكالية "مدى استمرارية الهيمنة الأمريكية" ناقشها العديدون وكان عميد هذه المناقشة المفكر الأمريكي "جوزيف ناي Joseph Nee" حيث أراد الحسم في: هل من صالح الولايات المتحدة العمل منفردة ومواصلة الهيمنة أم أن العمل المتعدد -والاعتماد على الأمم الأخرى في محاربة المشكلات الدولية مثل الإرهاب والتدهور البيئي وانتشار الأسلحة النووية- سيكون أفيد لمصالحها[1].

يؤكد "ناي" على ضرورة أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية في مركز القيادة وأن تظل تمسك بعناصر القوة التي تميزها عن غيرها، إلا أنه ينبه لأخطار القوة، ويطور في مفهومها وعناصرها ويعتبر أن للقوة قدرة التأثير على النتائج التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقها فتصبح في أحسن الأحوال قوة إقليمية مقيدة بفقر سكانها وبنيتها التحتية القديمة.

وحتى المقولة التي ترجح قيام ائتلافات تجمع القوى السابقة – مثل الصين واليابان- هي احتمال على الأرجح غير مؤكد لأن الصراعات التاريخية بين تلك القوى ومطالبها الإقليمية المتعارضة ستقف حائلا دون قيام مثل هذه التحالفات.

3 -التدخل الاستباقي (الضربات الوقائية) في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية:

فشلت سياستا الردع والاحتواء في تحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي منذ عهد ترومان 1947م وأعلنت عن هذا الفشل أحداث وهجمات 11 سبتمبر 2001م مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن وضع إستراتيجية جديدة.

تعتبر الإستراتيجية الجديدة تطورا لمفهوم الانتقائية الذي ظهر مع نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، حيث تتراوح الانتقائية بين المبررات الأيديولوجية الظاهرة للخلفية الأخلاقية للتدخل، والحاجات الإستراتيجية

[1] - جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية. تر:محمد توفيق البجيرمي.([د، ب،ن]: مكتبة مدبولي، 2002م)، ص 263.

الكافية لحماية المصلحة القومية الأمريكية.. وكانت هذه الانتقائية محكومة بالتساؤل حول تكاليف ذلك على الحياة الأمريكية واحتمال وجود حلفاء يتقاسمون معها أعباء التدخل (المالية التمويلية والبشرية)[1].

نتائج التدخل الانتقائي تتمحور حول ترك المنطقة المتدخل فيها في استقرار ثابت ويُفتح المجال فيها لإقامة تحالفات.. ورغم أن هذه الإستراتيجية تُظهر أن التدخل كان من أجل الآخرين إلا أن التدخل في الحقيقة يكون عادة في المناطق التي تراها الولايات المتحدة الأمريكية ذات فائدة جوهرية لمصالحها القومية[2].

بعد أحداث 11 سبتمبر وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام تحدٍّ حقيقي جعل إستراتيجيوها يعيدون رسم الإستراتيجية الأمريكية على أساس تطوير التدخل الانتقائي، سميت هذه الإستراتيجية بإستراتيجية الضربات الاستباقية أو الضربات الوقائية[3]، يوضح الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن هذه الإستراتيجية بقوله: "بقدر ما يكبر تهديد الآخرين لتحقيق هذه النتائج، وفي سياق القوة فإن القوة العسكرية تظل عاملا حاسما في بعض المواقف، ولكن من الخطأ التركيز بشكل ضيق على الأبعاد العسكرية للقوة الأمريكية".

ويناقش "ناي" مفهوما جديدا ضمن السياسة الخارجية أو ما يسمى: الهيمنة الأمريكية الحميدة Benign american hegemony واعتبار أنه مادامت القيم الأمريكية جيدة وتمتلك القوة العسكرية فإن الولايات المتحدة يجب أن تتصرف وفقا لذلك.

---

[1] - عماد فوزي شعيبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد. (العراق : دار كنعان، 2003م)، ص 55.

[2] - المرجع السابق، ص 56.

[3] - حسام سويلم، "الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية. (العدد: 65، أكتوبر 2002م)، ص 12.

ويعتبر "جوزيف ناي" أن تحديد المصلحة القومية - لكي تتضمن المصالح العالمية- هو العامل الحاسم في تحديد ما إذا كان الآخرون سوف يردون الهيمنة حميدة أم لا[1].

بالمقابل "زبيغنيو بريجنسكي" أجاب جوابا قطعيا حيث اعتبر قيادة الولايات المتحدة للعالم أمرا حتميا وذلك في ضوء غياب بديل لهذه القيادة من حيث[2]:

- إن القوة الأوروبية الرئيسية السابقة – بريطانيا وألمانيا وفرنسا- أضعف بكثير من أن تملأ الفراغ ومن غير المرجح أن يحقق الاتحاد الأوروبي في العقدين القادمين الوحدة السياسية التي تمكنه من شحذ الإرادة الشعبية للتنافس مع الولايات المتحدة في الميدان السياسي والعسكري.

- روسيا لم تعد قوة إمبريالية، وهي تواجه تحديا مركزيا يفرض عليها النهوض اجتماعيا واقتصاديا.

- اليابان بدأت تشيخ وتباطأ اقتصادُها، ولم تعد الحكمة التقليدية التي سادت منذ الثمانينيات من القرن العشرين بأن قدر اليابان أن تكون القوة العظمى التالية إلا تخمينا سابقا لأوانه.

- الصين ولو نجحت في الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي وعلى استقرارها يكبر خطرها ويزداد الأمر إقناعا لاتخاذ إجراء استباقي ضدها، حتى لو بقي الشك محيطا بزمان ومكان هجوم العدو ولإحباط أو منع أعمال عدائية يأتي بها خصومنا، ستتصرف الولايات المتحدة على نحو استباقي إذا لزم الأمر"[3].

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص 259.

[2] - زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار (السيطرة أم قيادة العالم). (لبنان: دار الكتاب العربي، 2004م)، ص 14.

[3] - بنجامين باربر، إمبراطورية الخوف. (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004م)، ص 92.

حسب تعريف بوش لهذه الإستراتيجية، فالهيمنة الأمريكية صاحبة القوة والنفوذ يفرض عليها وضع كل التدابير لحماية هذه المكانة، للوقوف في وجه خصوم محتملين.

إن الحرب الوقائية هي رد فعل على الأخطار الجديدة، لأن مفاهيم الردع التقليدية حسب الأمريكيين تنجح ضد عدو إرهابي من تكتيكاته المعلنة لإحداث تدمير بلا ضوابط واستهداف مصالح إستراتيجية.

علق جورج ف. كينان[1] على هذه الإستراتيجية بقوله: "أنك قد تشرع في حرب وفي ذهنك أمور معينة، لكن سرعان ما تدور الحرب حول أمور لم تفكر فيها قط من قبل، وبمنطق "الدفاع الاستباقي" عن النفس" تركز إستراتيجية الحرب الاستباقية إلى التوقع على المدى الطويل وإلى تسلسل مفترض من الأحداث أقل حتمية بكثير من الأحداث المحتكم إليها بالمنطق المباشر للدفاع عن النفس".

منذ الإعلان عن هذه الإستراتيجية لم يتفق الجدل حول جدواها وضروراتها وكيفية الوصول إليها لأنها تقوم على دلائل غير مؤكدة وليس ردا على هجوم فعلي ومن ثم الدول المستهدفة من قبل الولايات المتحدة لتوجيه ضربات وقائية لها وهي العراق، إيران وكوريا الشمالية "محور الشر"، لن تكون في موقف إستراتيجي يسمح لها بالتصدي للتفوق العسكري الأمريكي ببعديه التقليدي وفوق التقليدي، فإنها ستلجأ للاعتماد على أسلحتها ذات الدمار الشامل في الردع والتصدي لهذه الضربات لذا فإن هذه الإستراتيجية قد تنجم عنها مخاطر، تهدد السلم والأمن الدوليين[2].

رغم تأكيد الولايات المتحدة على أن هذه الإستراتيجية تتضمن بدائل وخيارات أخرى غير عسكرية مثل الضغوط السياسية والاقتصادية، وإسقاط أنظمة الحكم بأساليب مخابرات تحتية، مصادرة الأموال، والاعتقالات، إلا أن مبدأ

---

[1] - جوج كينان: أبرز الكتاب الواقعيين الأمريكيين، يزيد عمده حاليا عن 90 عاما.

[2] - حسام سويلم، مرجع سابق، ص 14.

الضربات الوقائية يقضي على إحدى أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي صيغت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وهو اعتبار الاستقرار الإقليمي مصلحة أمن قومي للولايات المتحدة، حيث يتحقق هذا الاستقرار من خلال السعي لحل الأزمات والنزاعات بالوسائل السياسية والدبلوماسية، أما الضربات الوقائية فهي تلغي نهائيا أسلوب حل الأزمات بهذه الوسائل غير العسكرية وتجعل الحرب على الإرهاب عملية مستمرة بلا نهاية[1].

للحرب الوقائية بعض السوابق في تاريخ علاقات أمريكا الدولية، لكنها كعقيدة منشورة رسميا هي انحراف جذري عن أعراف العقيدة الإستراتيجية والحرب الفعلية الأمريكية، لا شك في أن الولايات المتحدة اتخذت إجراءً عسكريا في الماضي من دون موافقة الكونغرس، لكنها حاولت دائما ترسيخ حقها في نشر القوات في الدستور (خليج تونكين في الفيتنام)، أو في ميثاق الأمم المتحدة (كوريا) أو في القانون الدولي (بنما).

في مواجهة الشيوعية السوفيتية، شكلت الحرب الوقائية أحد محاور الإستراتيجية الأمريكية لحسم هذه المواجهة، حيث دار النقاش كثيرا حول الضربة الاستباقية، وكانت الخطب التي استعملها الإستراتيجيون في تلك الفترة – زمن الحرب الباردة– هي نفسها التي عقبت أحداث 11 سبتمبر وذلك كالحديث عن الأحوال الجديدة والظروف المتغيرة جذريا[2]، وطوال الحرب الباردة لم تخف إطلاقا الدعوة إلى حرب نووية استباقية ضد السوفيت، وكانت أدنى من أن تستخدم أثناء أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962م، حيث واجه "كنيدي" الخيار الصعب إما توجيه ضربة وقائية إلى كوبا بعد انكشاف أمر الصواريخ الروسية بها،وإما عدم الإقدام على أي إجراء مع المجازفة باحتمال استخدام صواريخ في ضربة أولى ضد الولايات المتحدة.

---

[1] - عماد فوزي شعيبي، مرجع سابق، ص 57.

[2] - بنجامين باربر، مرجع سابق، ص 84.

استخدامات الحرب الوقائية من طرف الولايات المتحدة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر كانت أكثر وضوحا وأكثر تجسيدا لهذه السياسة الاستباقية، حيث كان أول تطبيق لها في أفغانستان، ثم في العراق بعد ذلك، وواضح جدا من المثالين أن هذه الإستراتيجية أكثر من مجرد دفاع عن النفس كما أراد الأمريكيون توضيحه للعالم، بل هي كذلك حروب دموية هدفها تصفية الحسابات قبل كل شيء.

صاحب الإعلان عن الإستراتيجية الأمنية الاستباقية في الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح رسمي آخر هو "الانتشار المضاد النشيط"، ويعني الانتشار المضاد لا مزيد من الاعتماد على الاتفاقيات والوعود فاتفاقيات الحظر الشامل للتجارب النووية فشلت، بل إن الولايات المتحدة نفسها انسحبت من اتفاقية الدفاع ضد الصواريخ البالستية، فكان قصد الانتشار المضاد هو ضربات استباقية ضد منشآت مستخدمة لتطوير أسلحة دمار شامل، أي أداة معاقبة استباقية لمن يحتمل أن يمتلك سلاحا نوويا في المستقبل.

ترتكز الحرب الوقائية على منطق افتراضي هو "ربما هناك من يعد لمهاجمتنا"، أي يجب الدفاع عن النفس بالهجوم، يقول "بيل كيلر" Bill Keller في وصف هذا المنطق الافتراضي: "إننا في حرب فعلا" بفضل أعدائنا، ليس إعلاننا للحرب سوى توكيد لحالة ملحوظة...، إنه عالم خطر حيث هناك خصوم كثيرون يفكرون ربما في الاعتداء علينا أو على أصدقائنا"[1].

الحرب الاستباقية كذلك تخضع لمذهب الاستثنائية الأمريكي[2]، حيث ليس للأمم الأخرى حق خاص لنشر إستراتيجيات وقائية خاصة بها، وعلى أساس الأنموذج الأمريكي للحرب الاستباقية تستطيع باكستان أن تقدم حججا لمصلحة حرب وقائية ضد الهند، مستبقة ضربة هندية في كشمير، أو تستطيع كوريا

[1] - Bill Killer, « at the other and of the ascis », Newyork times.(January 11, 2003), P 15.

[2] - بنجامين باربر، مرجع سابق، ص 97.

الشمالية أن تبرر ضربة ضد كوريا الجنوبية، مستبقة عملا أمريكيا، كما كان للعراق الحق في غزو الكويت مستبقا نية مسبقة من الكويتيين في التمرد على العراق، لكن حسب المذهب الاستثنائي الأمريكي ليس من حق أي دولة أخرى في عالم العلاقات الدولية أن تستعير العقيدة الأمريكية، خاصة أن الولايات المتحدة هي حاملة الراية وواضعة معايير المجتمع الدولي، وحقها في العمل الاستباقي أتت به ظروفٌ فريدةٌ يمر بها النظام الدولي، كما أن – وحسب الأمريكيين – العقيدة الأمريكية تتمتع بفضيلة تمكنها من عدم استخدام حربٍ استباقية في غير محلها، وهذا ما لا يمكن أن يصل إليه غيرها من الدول[1].

لكن الفضيلة الأمريكية كانت جد واضحة في حالة العراق، الفضيلة التي قتلت مئات الآلاف وأدخلت دولة كاملة بعراقتها الحضارية والتاريخية في حرب أهلية ليس لها آخر.. فأي فضيلة دموية هذه؟!

الأكيد أن الإستراتيجية الاستباقية قسمت المجتمع الدولي إلى محورين محور شر يدخل ضمنه كل من يستطيع تهديد أمن الولايات المتحدة حتى وإن كان من حلفائها فهو محور غير مغلق المجال وإن حوى حاليا كل من: العراق، إيران، كوريا،...، ومحور خير تتزعمه الولايات المتحدة ويضم كل من يساند سياستها الدولية.

[1] - Bill Killer, op.cit, P 16.

خـــــاتمة

إن معالجة مفهوم الأمن أوضح في فترة ما بعد الحرب الباردة على انتصار واضح للمفهوم الليبرالي، حيث عكست الأوضاع السائدة وتطورات ما بعد الحرب الباردة النظرة الليبرالية لمفهوم الأمن، فمن ناحية حدثت تطورات إيجابية كانت في صالح هذه النظرة ومنها:

أ - تزايد في التعاملات والتفاعلات التعاونية فيما بين الفاعلين الدوليين بما فيها الدول بخاصة في المشاكل التي لا تنتمي إلى المعنى الضيق لمفهوم الأمن مثل المسائل المرتبطة بالاعتماد المتبادل وعلى نحو أخص في العلاقات بين الدول ومؤسسات النظام الرأسمالي المتقدم.

ب - الاستخدام المكثف للترتيبات المتعددة الأطراف سواء كانت على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، وأكثر من ذلك أن هذه الترتيبات أصبحت تستخدم للتدخل في إرادة وتسوية صراعات داخلية.

ج - عدم ظهور أي صراعات بين الديمقراطيات الغربية وبعضها البعض مما ترتب عنه تزايد الاعتماد المتبادل فيما بينها، وتشعب هذا الاعتماد ليمتد بين الأفراد والمؤسسات داخل هذه الدول مما يرسخ طرحا ليبراليا يؤكد على دور الفرد والجماعات في ترسيخ السلم والتعاون على المستوى الدولي.

وحتى التطور السلبي المتمثل في انفجار الصراعات العرقية كان له تأثيرا إيجابيا، إذ دعم المفهوم الليبرالي الذي يؤكد على حق تقرير المصير وأهميته في حل الصراعات الإثنية.

غير أن ثمة مشكلات صادفت ذلك التطور "الليبرالي" لمفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وأهمها:

أ- إن مفهوم الأمن قد اتسع ليشمل أبعادا وجوانبا متعددة، وهو ما يعني صعوبة الدقة في القوة التنظرية لهذا المفهوم، فضلا عن الصعوبات العملية التي يفرضها شمول هذا المفهوم عند وضع الإستراتيجيات الأمنية للدول، مما يوضح الوقوع في تناقض بين مقاربتين للأمن، الأولى توسع المفهوم إلى أبعد مدى – المقاربة الليبرالية- والثانية تضع مفهوما ضيقا للأمن –المقاربة الواقعية-، هذا

يوضح ضرورة وجود تحديد وسطي للمفهوم يزيل إشكال الاختزال الواقعي والمطاطية المفرطة لليبرالية.

ب- إن التطور الليبرالي لمفهوم الأمن لم يكن عالمي النطاق حيث يظهر هذا التطور في التعاملات الدولية بين الدول المتقدمة الديمقراطية وبعضها البعض، لكنه لم يشرح ويظهر في تطور العلاقات بين الدول غير الديمقراطية وغير المتقدمة –ما يعرف بالدول النامية- وبعضها البعض، وكان هذا التطور غائبا تماما في تعاملات الدول المتقدمة الكبرى –الديمقراطية- والدول النامية الصغرى.

ج- اعتبرت أحداث 11 سبتمبر إنبعاث جديد للمفهوم الواقعي للأمن وخمود نسبي للمفهوم الليبرالي، حيث استدعت انعكاسات هذه الأحداث الكثير من استخدامات القوة العسكرية والإنفاق العسكري وحتى مفاهيم التعامل الدولي أصبحت توحي بالقوة من أجل القوة على حد تعبير هانز مورغانتو، حيث سيطر مفهوم الحرب ضد الإرهاب على السياسة الأمنية للولايات المتحدة والعديد من الدول الغربية ليرسخ سيادة البعد العسكري واحتمالات نمو استخداماته المستقبلية.

ورغم التسليم بعدم سيطرة البعد العسكري على وضع الإستراتيجية الأمنية للدول على المستوى العالمي والإقليمي إلا أن البعد العسكري بقي واضحا وتأثيره قويا على صياغة هذه الإستراتيجية وذلك يتضح من خلال:

أ- شكلت ظاهرة اتساع نطاق التسلح وسباق التسلح وحيازة الأسلحة التقليدية وغير التقليدية سببا لخلق ضغوطا واسعة النطاق على التفاعلات الإقليمية والدولية، وبرزت هذه المشكلة بشكل أوضح خلال حقبة التسعينات من القرن الماضي مع المتغيرات والتطورات الدولية السريعة والمتلاحقة التي صاحبت انتهاء الحرب الباردة وتحول طبيعة النظام الدولي، وظهور تحديات ومعالم دولية جديدة أدت إلى تفاقم المشكلة نظرا للتوسع في استخدام وحيازة الأسلحة كنتيجة للصراعات القديمة والجديدة في مناطق كثيرة من العالم، والناجمة عن تفاقم حدة المشكلات السياسية والاقتصادية وزيادة أشكال التدخلات العسكرية

الخارجية للدول في شؤون الدول الأخرى من خلال إمداد القوى الداخلية المناوئة للنظم الحكم فيها بالأسلحة.

ب- إن ثمة ارتباط بين انتشار وحيازة الأسلحة والتسابق عليها بين القوى الإقليمية وبين طموح الهيمنة للعديد من الدول، ويرجع ذلك لسببين هما:

- امتلاك العديد من الدول لأفضل آليات العمل العسكري.
- تزايد دور القوى غير الإقليمية وتأدية دور عسكري لعملية التوازن في المناطق الإقليمية.

ج- إن امتلاك وحيازة السلاح النووي لم يؤدي إلى حل المشكلات الأساسية السياسية والحدودية والأمنية بين العديد من الدول -رغم أن هذا هو هدف امتلاكه- وعلى العكس من ذلك انتشار امتلاك السلاح النووي أوجد كيانات دولية في مواجهة بعضها البعض مثل: الولايات المتحدة في مواجهة روسيا، الصين في مواجهة الولايات المتحدة وروسيا، الهند في مواجهة الصين والباكستان، وكوريا الشمالية في مواجهة اليابان وتايوان... إلخ.

لا يمكن تجاهل أسباب امتلاك الأسلحة وزيادتها والتنافس على اقتنائها من طرف الدول، وفيما عدا التأثير الإستراتيجي لامتلاك وحيازة الأسلحة على أمن الدول ومناطقها الإقليمية، فإن امتلاك السلاح -سواء التقليدي أو النووي- على أنه رمز للقوة والهيبة، مما جعل استمرار البعد العسكري قائما في صياغة الإستراتيجية الأمنية للدول (القوية والضعيفة معا).

قـــائمة المـــراجع

أ- المراجع بالعربية:

أ-الكتب:

1- إدوارد، ميد إيدل. رواد الإستراتيجية الحديثة، ترجمة محمد عبد الفتاح، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1956)

2- اسماعيل، صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)

3- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2011)

4- أليكس، كالينيكوس. "الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية"، في انترناشيونال سوليااليزم، العدد 197، (شتاء 2002)

5- أندرو، باسيفيتش. الإمبراطورية الأمريكية، (، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004)

6- بطرس، بطرس، غالي، محمود، خيري عيسى، المدخل في العلوم السياسية،(مصر: المكتبة الأنجلو المصرية،1998)،

7- بنجامين، باربر. إمبراطورية الخوف، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004).

8- توفيق سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، (الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، (د.س.ط))

9- جوزيف، ناي. مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، ([ب، ب ط]: مكتبة مدبولي، 2002)،

10 - جون، بيليس وستيف ,سميث. عولمة السياسة العالمية، ط1، (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004)

12 - جونسن لويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد السليم، (السعودية، مطابع جامعة الملك سعود، 1989)

13- حسام سويلم، "الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية"، في السياسة الدولية، العدد 65،(أكتوبر 2002).

14- حسن، درويش عبد الحميد. الإستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة، (القاهرة:دار الكتاب المصري، 1999)

15- زبيغنيو، بريجنسكي. الاختيار (السيطرة أم قيادة العالم)، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2004).

16- زكرياء، حسين. الأمن القومي، (دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001)

17- زيغينيوا،بريجنسكي. رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)

18- السيد أمين، شلبي. أمريكا والعالم (2000-2005)، (القاهرة: عالم الكتب، 2005).

شوقي، عابدين وهدى، متيكس. قضايا الأمن في آسيا، (القاهرة:مركز الدراسات الآسيوية، 2004)

19- صلاح، نيوف، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، (الأكاديمية العربية المقترحة، الدنمارك، 2008)

20- صن، تسو. فن الحرب، ترجمة رؤوف شبايك، (بيروت: دار الطليعة، 2007)

21- عامر، هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، (بيروت،لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2010)

22- عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، (الجزائر، دار هومة، 2010)

23- عبد القادر،محمد فهمي،المدخل إلى دراسة الإستراتيجية،(عمان: دار مجد لاوي لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010)

24 - عماد فوزي، شعيبي. السياسة الأمريكية وصياغة العام الجديد، (العراق : دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية)

25- كارل كلوز فيتش. عن الحرب، ترجمة سليم شاكر الإمامي،(بيروت: مؤسسة العربية للدراسات والنشر)

26- لمى، مضر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، الطبعة الأولى،(بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)

27 - ليدل هارت. الإستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة هيثم الأيوبي، (بيروت: دار الطليعة، 1967)

28- محمد السيد، سليم، تحليل السياسة الخارجية، (مصر،مكتبة النهضة،ط1998،2)،

29- محمد، نصر مهنا، تطور السياسات العالمية الإستراتيجية القومية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2007)، ص248.

30- منبر شفيق، الإستراتيجية والتكتيك في فن عام الحرب، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)

31- ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1985)

نسيم، بهلول، في الإستراتيجية، (الجزائر: دار هومه، 2010)

32- هنري، كسنجر. هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، (بيروت: دار الكتاب اللبناني،2003).

ب- المقالات:

1- أحمد، باي،" السياسةالأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، مجلة دراسات إستراتيجية،، العدد إحدى عشر، مركز البصرة للبحوث،الجزائر، 2001.

2- إسماعيل صبري مقلد. "موضوع الإستراتيجية السوفيتية"، في مجلة السياسة الدولية، العدد 7، يناير، 1967.

3- حسام سويلم، "الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية"، في السياسة الدولية، العدد 65،(أكتوبر 2002).

4- حسين بوقارة، نماذج الإستراتيجية ، محاضرة في مقياس :الفكر الإستراتيجي القديم والمعاصر، ماجستير علوم سياسية، فرع .العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية.

5- حسين سنطوح، "الإستراتيجية: دراسة وفن"، في دراسات إستراتيجية، (الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 04، 2007).

6- مازن إسماعيل الرمضاني، "في التخطيط السياسي الخارجي: دراسة نظرية،" مجلة الحقوقي، العدد الأول، 1978.

ج- الرسائل الجامعية:

- نسيمة، طويل،"الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شق آسيا: دراسة لمرحلة مابعد الحرب الباردة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية،تخصص علاقات دولية،كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة 2010.

د- المقالات الإلكترونية :

1- أغوان على بشار بكر، "جدلية العلاقة بين الإستراتيجية والعلاقات الدولية"، تاريخ الاطلاع: 2013/02/07، متحصل عليها من:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

2- امحند برقوق عولمة حقوق الإنسان والأمن متحصل عليه من موقع
http://www.maville-bousaada.com/vb/showthread.php?

3- بطرس، بطرس غالي،" الأبعاد الجديدة للإستراتيجية الدولية"، متحصل عليه من: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=2157&ied=1638 .، تاريخ الاطلاع:28/02/2013، الساعة: 12:50

4- جهينة، الزبيدي،" الاستراتيجية القومية"، تاريخ الاطلاع: 2013/02/09، على الساعة: 20.30 متحصل عليه من: arabia.4rumer. nrt/ t1201_ topic

5- سامر مؤيد: الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي، جامعة كربلاء، 2013/01/16
Http: www.fcdrs.com/ mag / issue-6-2. html

6- صلاح، علي نيوف، " مدخل إلى الفكر السياسي الغربي"، فيفري 2013، على الرابط الإلكتروني: www.ar.scribd.com.doc

7- الطاهر،الأسود، " نشأة وتطور إستراتيجية الحرب الاستباقية "،متحصل عليه من: تاريخ الاطلاع:2013/03/21 على الساعة 19.00.

http://www.whitehouse.gov/nsc/nssall/html

8- مفاهيم إستراتيجية"، مفاهيم ومصطلحات إسلام أولين، في www.islam-online.com، اطلع على الموقع في: أكتوبر 2008.

9- مقدمة في تطور الفكر الغربي والحداثة، فيفري 2013، على الرابط الإلكتروني: http://www.islamhouse.com/arabic

10- "مدخل إلى الإستراتيجية"، تاريخ الاطلاع: 2013/02/06، على الساعة 21.00 متحصل عليه من:

www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/Esteratgeh/sec02-doc-cvt.htm : 26/02/2013

11- زبيغنيو بريجينسكي، " رقعة الشطرنج الأوراسية"، فيفري 2013، على الرابط الإلكتروني:

http://www.politics_ar.com/ar/index.php/

12- زبيغنيو، بريجينسكي، " الكتلة الصينية ـ السوفييتية والجبهات الاستراتيجية الثلاث"، في 2013/02/20، على الرابط الالكتروني:

http://www.politics.ar.com/ar/index.php/ % politique/index.1.html

13- وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2006، في:

www.annabaa.org/nbanerers.htm

14- يحي محمد لمين مستاك، ماهية الأمن الانساني في ظل القانون الدولي، متحصل عليه من موقع:http://www.bchaib.net/mas/index.php

II- المراجع بالأجنبية:

A- BOOKS:

1-Charles Keglew, jr.andeugener.wittkopf , **American foreignpolicy**: pattern and process, (new york, 1991).

2-Charles, philippe david , **La Guerre et La Paix: Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie**,(paris: Références inédites ,1997).
3-Dario, Battistella. **theories des relations internationale**, (Paris: presses de la fondation internationale, 2003.
4-Edward Mead Eale , **la stratégie** , Tom 1, (Paris: groupe universitaire Français, 1990).
5-Hervé, couton. **traité de stratégie**, (économico-Paris, 1999).
6-Reynolds Patrick, **Introduction to international relations**, 5ed, (london, longman group limited).

B- Review:

1-Bill, Killer, **at the other and of the ascis** , Newyork times,(January 11), 2003.
2-Charles-Philippe David, **Introduction: la crise des études stratégiques**, Études internationales, vol. 20, n° 3, 1989.
"A SURVEY OF THE THEORY OF STRATEGY" 3-J. Boone Bartholomees ,
4- In: J. Boone Bartholomees, **THEORY OF WAR AND STRATEGY**, VOL. I, 3rd Edition,USA: U.S. ARMY WAR COLLEGE ,2008.

C- WEB LINKS:

1- Kenne kh n., waltz, The state and war.n.y. Columbia university, 2001 ,18/02/2013 (http:www.google,/booksisb1=0231125372).
2- Arther, A.stein.the, strategic choice approach to international relations. Princeton university,18/02/2013,
In (http:www.press.princeten.edu/titles/g746/htm267l.pdf).
3- J.boone,bartholomees,jr,us army war college guide to national Security issues volum1,theory of war and strategy, 3ed edition, 19/02/2013.
4- Wikipedia, L'encyclopédie liber, Stratégie,
http://fr.wikipedia.org/wiki/Strat% C3%A9gie
In(http:www.strategic.stydies.insttute.army.milpdffilespub870.pdf,P96-97).

الفهـــــرس

مقدمة 5-7

الإستراتيجية / الأمن

"دراســـــة في المفـــــاهيم والتطـــور"

I- التحديد المفاهيمي لمصطلح إستراتيجية: 10
أ- الدلالة اللغوية لمصطلح إستراتيجية: 10
ب - الدلالة الاصطلاحية لكلمة إستراتيجية: 11
1- تعريفات المدرسة الغربية لمصطلح الإستراتيجية: 11
2- تعريفات المدرسة الشرقية: 12
3- الإستراتيجية والفكر الاستراتيجي: 14
ج - نشأة مصطلح الإستراتيجية وتطوره: 15
1- الفكر الاستراتيجي الآسيوي القديم – الفكر الصيني أنموذجا -: 16
2- الفكر الاستراتيجي الغربي القديم: 17
2-1 - الفكر الاستراتيجي اليوناني: 17
2- 2 - الفكر الاستراتيجي الروماني: 19
3- الفكر الاستراتيجي العربي الإسلامي: 19
4 - الفكر الاستراتيجي الأوروبي الحديث: 20
5- الفكر الاستراتيجي المعاصر: 25
د- مدارس الفكر الاستراتيجي: 29
1- المدرسة الألمانية: 30
2- المدرسة الفرنسية: 31
3- مدرسة الشرق الأقصى (الصين): 33
4- المدرسة العربية الإسلامية: 34
5- المدرسة الأمريكية: 35
6- المدرسة الروسية: 38
هـ- علاقة مصطلح الإستراتيجية ببعض المصطلحات المشابهة : 41
1- التكتيك: 42
2- الحرب: 42
3- السياسة الخارجية: 43

II - خصائص الإستراتيجية وأنواعها: 44
أ - خصائص الإستراتيجية: 44
1- تحديد الهدف: 44
2- الوسائل والإمكانيات: 45
3- القدرة على استخدام هذه الوسائل: 46
3 - 1- الإدراك: 46
3- 2 - الخبرة: 47
ب - أنواع الإستراتيجية: 47
1 - أنواع الإستراتيجية طبقا لمعيار وسيلة الاستخدام: 47
2- أنواع الإستراتيجية طبقا لمعيار الغاية: 48
3- مقتربات دراسة الإستراتيجية: 49
3 - 1 - مقترب الارتباط: 49
3 - 2- مقترب الاختيار الاستراتيجي: 51
3- 3 - مقترب الإرهاب 52
3- 4 – مقترب النصر 52
4- مستويات الإستراتيجية: 53
4-1- المستوى الاستراتيجي: (المستوى السياسي العسكري) 53
4-2- المستوى التكتيكي: 53
4-3- المستوى العملي: 53
5 - نماذج الإستراتيجية: 54
6 - وسائل الإستراتيجية: 55
6-1- الوسائل المادية: 55
6-2- الوسائل المعنوية: 56
III - الأمن" ضبط مفاهيمي للمصطلح 57
أ- تعريف الأمن: 57
ب- موضوع الأمن: 59
ج - التغير في مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة: 60
1- مفهوم الأمن بين العداء والتهديد: 60
2- مفهوم الأمن بين التهديدات الخارجية والتهديدات الداخلية: 62

3- مفهوم الأمن بين الجيو-سياسي والجيو-اقتصادي: 62
4 - مفهوم الأمن بين المحلي والوطني والإقليمي العالمي: 64
د - مستويات وأبعاد الأمن: 65
1- البعد السياسي: 65
2- البعد الاقتصادي: 66
3- البعد المعنوي والأيديولوجي: 66
4 - البعد الاجتماعي: 66
IV - الإستراتيجية والأمن : " الإستراتيجية الأمنية " 67
أ- تعريف الإستراتيجية الأمنية: 67
ب- الإستراتيجية الأمنية الدولية وإشكالية تراجع سيادة الدولة: 67
ج - أنواع الاستراتيجيات الأمنية: 69
1 – إستراتيجية الأمن الوطني: 69
2 – إستراتيجية الأمن الإنساني: 69

الاستراتيجية والسياسة الخارجية

"حدود الاتفاق والاختلاف"

I - ماهية السياسة الخارجية: 72
أ- مفهوم السياسة الخارجية: 72
1- التعريفات الكلاسيكية: 72
2- التعريفات السلوكية: 72
3- التعريفات التعددية: 73
ب - أبعاد السياسة الخارجية: 73
1- البعد الخارجي: 73
2- البعد الهدفي: 74
3- البعد البرنامجي: 74
ج - محددات السياسة الخارجية: 74
1- المحددات الداخلية: 74
1-1- المحددات الجيوبوليتيكية: 74

1-2- المحددات الاقتصادية: 75
1-3- المحددات البشرية: 75
2- المحددات الخارجية: 76
3- المحددات الشخصية: 76
د- أدوات السياسة الخارجية: 77
1- الدبلوماسية والتفاوض (القوة الناعمة): 77
2- الوسيلة العسكرية (القوة الصلبة): 77
3- الوسيلة الاقتصادية (الجزرة): 78
4- الدعاية: 78
هـ- أهداف السياسة الخارجية: 78
1- الأهداف المحورية: 78
2- الأهداف المتوسطة: 79
3 - الأهداف بعدية المدى: 79
II- حدود الاتفاق والاختلاف بين الإستراتيجية والسياسة الخارجية: 80
أ - الاتفاق بين الإستراتيجية والسياسة الخارجية: 80
1- خدمة المصلحة الوطنية: 80
2- الإستراتيجية العسكرية أداة من أدوات السياسة الخارجية: 81
3 - الإستراتيجية والدبلوماسية: 85
4 - التداخل بين الإستراتيجية والسياسة الخارجية في نوعية التكتيكات: 86
ب - نقاط الاختلاف بين الإستراتيجية والسياسة الخارجية: 87
1 - من حيث مجال النطاق النظري والتطبيقي: 87
2- من حيث المجالات : 88

التطور، الاختلاف والتحول
بيـن الاستراتيجـية التقليـــدية والحديـــثة

I - التطور من الاستراتيجية التقليدية إلى الاستراتيجية الحديثة: 92
أ- مرحلة الإستراتيجية التقليدية من القرن 17 إلى 1945: 92
1- الاستراتيجيات البرية: 94

1-1- الإستراتيجية المباشرة: 94
1-2- الإستراتيجية غير المباشرة: 95
2 - الاستراتيجيات البحرية: 97
3 - الإستراتيجية الجوية: 98
ب- مرحلة الإستراتجية الحديثة (من سنة 1945 إلى يومنا هذا): 99
1- التطور على المستوى العلمي والأكاديمي للإستراتيجية: 99
2- نظريات الإستراتجية الحديثة: 103
2-1- نظرية الردع النووي: 104
2- 2- نظرية الاحتواء: 104
2- 3 - نظرية الانتقام الشامل: 105
2- 4 - نظرية الاستجابة المرنة: 106
2 – 5 - نظرية التدمير المؤكد: 106
2 – 6 - نظرية المباريات: 107
2 – 7 - إستراتيجية الحرب الثورية: 108
2 – 9 - إستراتيجية حرب النجوم 1980م- 1990م: 108
2 – 10 - الإستراتيجية التكنو- معلوماتية: 109
2 – 11 - إستراتيجية الحرب الاستباقية: 111
II - الاختلاف بين الإستراتيجية التقليدية والحديثة: 113
أ- الاختلاف بين الردع التقليدي والردع النووي: 113
ب - الاختلاف في فكرة الحرب والسلم: 117
ج- الاختلاف في طبيعة الأسلحة: 120
III - التحول من الإستراتيجية التقليدية إلى الإستراتيجية الحديثة: 123
أ- التحول في مفهوم الإستراتيجية: 123
ب- التحول في مجالات الإستراتيجية: 125

الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة

" في ظل الظروف الدولية الجديدة"

1- الطبيعة المتغيرة للبيئة الدولية: 134

2- الهيمنة الأمريكية: "هيمنة شاملة وهيمنة من نوع جديد": 135
3 -التدخل الاستباقي (الضربات الوقائية) في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية: 138
خـاتمة 145
قائمة المراجع 149
الفهرس 157